ياسين الحافظ

في المسألة القومية الديمقراطية

المحتويات

تقديم

أسمح لنفسي، كتقديم لهذا العمل، الذروة، بمحاولة سريعة لتعريف الأجيال الجديدة وعرب أمصـــارهم والمهاجربــ ياسين الحافظ ، مفكراً ومناضلاً وإنساناً .

هذا التعريف ذو طابع شخصي . لقد بدأت صلتي بياسين الحافظ ، قوية وبلا "مقدمات "، في خريــف ١٩٥٣ ، ولم تنته بوفاته في خريف ١٩٧٨. مع أن إقامتي معه في مدينة واحدة ، وأحياناً فـــي بيــت واحد، لم تكن طويلة. لكن بيتنا الواحد كان وجداننا، وعينا، وعالمنا. العالم ، الوطن والشــعب. علـــى امتداد حياتي، قلّما فكرت أو كتبت إلا في تعاون معه ، في استجابة وتجاوب، في مضـــاربة فكريـــة وروحية معه، ومع البيت وأهله. ذكراه حية، مسائله تتواصل وتتفاعل فـــي "دائـــرة" تتخطـــى حيـــاة الأفراد... قضيته الوطن والإنسان ومصائرهما.

كان فكر ياسين الحافظ محاولة جادة لقراءة العالم ، الواقع، الـــوطن والشـــعب، التـــاريخ والبشـــرية. علمانيته كانت هذا أولاً : الاعتراف بالعالم الزمني، اعترافاً مبدئياً ونهائياً ، فهمه وفهـــم ضـــروراته، شرطاً لتغيره. هذا ما يؤسس العلمانية بالمعنى "الآخر"، المعلوم : فصل "الـــدين " و"الـــدنيا"، علمنـــة المجتمع العربي والدولة، عتق الإنسان كإنسان والمواطن كمواطن ، تجاوز فكرة الأقلية والأكثريـــة ، تجاوز الطوائف إلى المجتمع والفرد. في الحاصل، ليس هناك معنيان : العلمانية واجبة على العـــرب كما الوحدة العربية واجبة. كلتاهما مرهونتان بالديمقراطية، كلتاهما تشكلان أمة، أمة عربيـــة، وهـــذا شرط لنضال راسخ ضد الإمبريالية ومن أجل الاشتراكية.

هذه القراءة كانت جهاداً وتاريخ صعود. آثاره شاهدة، وصولاً إلى هذا الكتاب : في المســـألة القوميـــة الديمقراطية.

سيرة حياته (١٩٣٥– ١٩٧٨) يمكن اختزالها رمزياً ، في صيغة: من دير الزور إلى بيـــروت عـــن طريق دمشق. لكنها اختزال، ورمزي. ليست هي المفهوم والواقعية. "مسيرة" الكائن ليست مسار انتقال في المكان..

من البداية إلى النهاية، كان ياسين الحافظ في الواقعية، في الراهنية. كان في العمل، إذاً في العمل– و– الفكر، في الفكر– و– العمل ، مع تأكيد كرامة وسمو طرفي الوحدة ، المؤسسة علـــى مبـــدأ الـــروح الإنساني: الاستقلال، وعي الذات. سيرته هي هذا.

مساره الفكري كان تجذيراً، تعميقاً ، كونونة فعلية. صعوده إلى أعلى نزول إلى أسفل. ذهابه في العمق ذهاب في العلاقة، في العقالة ، عقالة الكل، الكون، التاريخ. عقله ينقل هذه المعقولية، نقلاً يتزايد تصميماً ومنهجية ودقة وشمولاً.

عنده، لم تكن الهوية في يوم من الأيام خصوصية قومية، محلية، دينية، طبقية، حزبية، الخ.، لم تكن "خصوصية جماعة" تشكل هي أفرادها فلا تشكلهم . على هذا تمرّد. فكان هذا التمرد أسه وحياته... عنده الهوية القومية الحقيقية ليست "بطناً"، البطن فارغ، أشياؤه "معلومة"، أو هي لا تعرف حقاً كأشياء وكحياة إلا بالخروج من البطنية. عنده " الهوية هي رابطة الـ " هو مع الكون، مع العالم، مع الإنسان والتاريخ، كتقدم وكمسائل، رابطة محددة دائما ومعينة، ومفتوحة على اللانهاية. هكذا الهوية الفردية، المليئة حقاً ، لشخص، لشعب، لأمة، لحزب، لطبقة، لجماعة حية، لبشرية بالكامل، وعلى هذا الأساس، الهوية هي توجه، تطلّع، نزوع إلى مستقبل ممكن وواجب، الهوية بالمعنى الآخر تجريد ميت، لا هوية.

ياسين الحافظ كان في العمل. لم يفهمه في يوم من الأيام كشيء يؤخذ من أقرب يد، كان ضد البراغماتية والتجريبية وما شابه، وكان ضد الانتهاز، الوصول، السلطة ، "النجاح ". فهم العمل دائماً كعمل كبير، سياسي وتاريخي، لأمة بالكامل. فهمه كمشروع لــ Project (قذف- إلى- الأمام) هو تصوّر- تصميم، فهم ومفهمة (Conception) ورؤية على هذا الأساس، عميقة، موضوعية وعينية.

بعد هذا، يكون أمام الإنسان، إزاء هذه الحيثية الكلية : العمل، طريقان اثنان، بعد النبذ الأولي لفكرة " العمل " و"العملي " و"المصلحة" و" الهدف " العادية ، يستطيع الإنسان الملتزم بالعمل، أن ينفرز، أن ينصرف إن صح التعبير، للعمل الفكري. ياسين الحافظ اختار الطريق الآخر. التزم بالعمل السياسي الحزبي، انخرط في السياسة والأحزاب، مصمماً، وساعياً إلى تغيير مفهوم السياسة وواقع الأحزاب.

السياسة، السياسة السورية العربية، سوريا استقلت في وقت مبكر (١٩٤٥). اندفاع الحركة الوطنية يتواصل بأشكال شتى . الطلاب (طلاب الثانوي وجامعة دمشق) مسيسون، وطنيون، تقدميون، يطمحون إلى التغيير. سوريا المستقلة في طليعة السياسة العربية، وهي رائدة وحاملة الفكرة العربية، تبني نفسها، تواجه مشاريع استعمارية شتى وبشكل خاص كارثة فلسطين (١٩٤٨)، تدخل في طور انقلابات عسكرية. ثورة ٢٣ تموز/ يوليو (١٩٥٢) في مصر تفتح حقبة جديدة في التاريخ العربي الحديث: إنهاء الاستعمار في الوطن العربي ومشروع تجاوز هذه العملية إلى تأسيس الأمة. ثورة

الجزائر (١٩٥٤) تحسم مسألة الاستقلال السياسي في المغرب الكبير. العالم الآسيوي الأفريقي يولد إلى النور في مؤتمر باندونغ (١٩٥٥) : الصين الشعبية بدأت في ١٩٤٩ ومعركة ديان بيان فو وقعت في ١٩٥٤، مؤتمر باندونغ يجمع الصن والهند وإندونيسيا والعرب الخ . النضالات العربية تحتل مكاناً بارزاً في تاريخ العالم وسياساته : تأميم قناة السويس والعدوان الثلاثي على مصر (١٩٥٦)، الوحدة السورية- المصرية وثورة ١٤ تموز/ يوليو في العراق (١٩٥٨)، تأميمات تموز/ يوليو، ١٩٦١ ثم الانفصال السوري (٢٨ أيلول/ سبتمبر ١٩٦١) ومعارك القومية الطبقية ، استقلال الجزائر وثورة اليمن (١٩٦٢). عهد البعث يبدأ مع ثورة ٨ آذار/ مارس (١٩٦٣). تقع تطورات وانقلابات متنوعة في عدد من البلدان العربية. ثم تأتي كارثة حزيران/ يونيو (١٩٦٧)، مأساة أيلول/ سبتمبر الفلسطينية في الأردن وموت عبد الناصر (١٩٧٠)، انقلاب السادات (أيار/ مايو ١٩٧١)، حرب تشرين الأول/ أكتوبر (١٩٧٣)، بداية الحرب الأهلية في لبنان (نيسان/ أبريل ١٩٧٥) واستمرارها إلى ما لا نهاية.

حياة ياسين الحافظ وجيله هي هذا. ياسين الحافظ منخرط في هذا، ملتزم بنضالات شعبه، مع الوطن، مع الأمة العربية، مع التقدم ، مع العمال والفلاحين، مع الوحدة، ضد الانفصال وضد طي قضية الوحدة، مع فلسطين ضد "اللعب " بقضية فلسطين والركض إلى "التحرير"، ناقد للهزيمة ومجتمعها وسياساتها، كاشف للتأخر واللاعقلانية، معارض للديماغوجية ولا سيما ديماغوجية صيف ١٩٧٠. شاجب انقلاب السادات، مؤيد لحرب تشرين الأول/ أكتوبر، كاشف حقائق الحرب في لبنان مناظراً الحركة الوطنية ودائناً الحرب من أساسها، جملة وتفصيلاً.

طوْر شبابه كان تلك المرحلة العليا في تاريخنا المعاصر، حين كان هناك في الواقع الفعلي شعب وجماهير، تحرك عشرات الملايين من البشر، نهوض عربي لا مثيل له، ذات عربية حقيقية. لكن الأزمة بادئة في تلك المرحلة العليا، وياسين الحافظ يسعى إلى جعلها أزمة نمو محاولاً تحويل السياسة العربية والوعي العربي.

ياسين الحافظ في السياسة، وياسين الحافظ في الأحزاب والتيارات، ملتزم بالحركة السياسية المنظمة: البعث، الشيوعي السوري، التيار الناصري... ولم يكن شخصاً عادياً في- وبالنسبة إلى- أي منها، وذلك منذ أول شبابه في دير الزور. وفي جامعة دمشق، برز كبعثي ، برز كشيوعي ، قاد نضالات طلابية، فلاحية، شغل منصباً مسؤولاً ، خاض نضالات حزبية داخلية، متجاوزاً الأطر الايديولوجية السائدة، ساعياً إلى إيجاد وعي جديد وأساس جديد للعمل السياسي الحزبي . في ١٩٥٦- ١٩٥٧، كان في أزمة الحزب الشيوعي، طرح خطاً بديلاً ، واجه قيادة الحزب العليا بصدق وصراحة وشجاعة. لعله في صيف ١٩٥٧ فكر بـ "حزب " جديد (ما دعاه البعض آنذاك "حزباً ثالثاً "، وعلى الأرجح فكر

في ذلك في صيف ١٩٦٢... بعد ثورة آذار/ مارس ١٩٦٣، كان في حزب البعث العربي الاشتراكي، حيث أسهم إسهاماً رئيسياً في المنطلقات النظرية التي أقرها المؤتمر القومي السادس : ولم يلبث أن سار، مع عدد من رفاقه، في الطريق التي قادت إلى تأسيس حزب العمال الثوري العربي (١٩٦٥) : بقي حتى نهاية حياته في مركزه القيادي، مسؤولا عن جريدته الثورة العربية ، ومقرراً رئيسياً لمجالسه القومية... في سنة ١٩٧٠، أسس، مع عدد من الرفاق، داراً للنشر، هي دار الحقيقة ، وعمل مديراً ثقافياً لها حتى عام ١٩٧٣، اختار مجموعة من الكتب المشهود لها بأنها من أفضل الكتب التي نقلت إلى القارئ العربي، فساهم في ترجمتها، وكتب مقدمات لها.

التدهور العربي يأخذ مداه في حقبة ما بعد عبد الناصر. منذ حرب حزيران/ يونيو، ياسين الحافظ قبض على الهزيمة، بأبعادها الاجتماعية والتاريخية، الثقافية والايديولوجية. الهزيمة تقوده إلى موضوع اللاعقلانية في السياسة العربية، وإلى موضوع التجربة التاريخية الفييتنامية. شاغله : العقل، دخول العصر، بناء الأمة. يلقي نظرة على تجربة الوحدة المصرية- السورية، يحمل قضية الوحدة العربية في زمن أصبحت فيه نسياً منسياً في الفكر السياسي العربي، يلقي نظرة على الدين، على اللغة، على المسألة الطائفية في مصر، ويعالج، بشكل نسقي جاد وبصورة مستقلة عن/ ومعارضة لـ/ المقولات السائدة، مسائل لبنان والحرب اللبنانية. أزمة الكينونة العربية والوعي العربي تتكثف هنا. ياسين الحافظ يواصل نشاطه، الفكري بشكل خاص، ويواصله بعد مرضه والعمل الجراحي الكبير الذي أجري له (سرطان، أواخر ١٩٧٧) وحتى الرمق الأخير.

حياته كانت جهاداً [**ومعاناة دائمة من الناحية المادية. عيش، وأيضاً سجن وهجرة.**] دربه كان صعوداً. صعوده كان إلى الجلجلة : هذا قدره. ليس متاحاً لمناضل ألا يكون قدره هكذا، ألا يكون الصعود درب آلام . لكن المطلوب، الممكن والواجب أن يكون الدرب صعوداً. وهذا اسمه : المسؤولية التاريخية. ياسين الحافظ قدوة، سيرته الذاتية نموذج، طريقه مثال ومعنى.

لقد واكب النهوض الكبير في تاريخ هذه الأمة العربية وقاوم الانتكاس والسقوط . في الحالتين، سعى إلى إيجاد وعي مناسب وتنظيم مناسب. هذا الوعي نقدي . ياسين الحافظ يعمل على رفع الوعي العربي كله، بدءاً بالفكر السياسي، إلى مستوى وعي نقدي ، والواقع العربي إلى مستوى النقد.

في الحالتين، يحفزه الإيمان بالإنسان، بالشعب، بالبشر العاديين الذين لهم أن يقرروا مصيرهم وأن يصنعوا تاريخهم . إدانته للوعي السياسي العربي، للنخبة والنخب، للقيادات والأحزاب.. إدانة مبدئية : لا "خيانة " ولا "جاسوسية" ولا "تآمرية"، بل الوعي ، قضية ومسألة. والوعي هو وعي الواقع والتاريخ

حكماً : ياسين الحافظ يسلّط النقد على الوعي الزائف، المتخلف والمشوه والذاتوي، المتمثل في تيارات تصدت لقيادة الجماهير، ويلتفت أكثر فأكثر إلى الأعماق الايديولوجية والواقعية للمجتمع العربي وحالة التأخر، في سبيل إنشاء وعي مطابق، وعقلنة المجتمع والأمة والحياة والسياسة العربية.

لنلق نظرة سريعة على سيرته كمفكر ترك آثاراً مكتوبة، مع الوقوف عند بعض أهم حلقاتها.

في ٢٢/ ٩/ ١٩٦٢، نشر في جريدة البعث السورية مقالة بعنوان : " قضية فلسطين بين الواقعية الثورية والثرثرة الديماغوجية"، تلك كانت فترة أول مهرجان من مهرجانات الردح حول فلسطين، بطبول نخبة سياسية وصحافية سورية، "يسارية"، محبة لفلسطين إلى هذا الحد أو ذاك وكارهة للاستعمار الأمريكي أيضاً ، ومقاتلة ضد عبد الناصر والناصرية بغير حد. ياسين الحافظ يناظر، يكشف الحقائق الموضوعية، ويضع إصبعه على منطقة اختلاط حسن النية وسوئها عند خصوم اتخذوا من الحقد مرشداً للسياسة...

في ١٥/ ٢/ ١٩٦٣، صدرت له دراسة نقدية " حول تجربة حزب البعث " في كتاب في الفكر السياسي، الجزء الأول، وهو مجموعة دراسات أصدرها مع جمال أتاسي ، عبد الكريم زهور، الياس مرقص. تبعتها دراسة نقدية ثانية عن التجربه المصرية أو نظام عبد الناصر في الجزء الثاني من في الفكر السياسي.

صدر كتابه الأول في عام ١٩٦٥ عن دارالطليعة وعنوانه **حول بعض قضايا الثورة العربية**. هذا الكتاب ضم عدداً من المقالات والدراسات المكتوبة (وغالبا المنشورة) بين عامي ١٩٥٨ و ١٩٦٢، بينها المقالة عن قضية فلسطين والدراسة عن التجربة المصرية، ونذكر أيضاً ، **القومية العربية لم تولد في السوق الرأسماليه** (١٩٥٨)، **البرجوازية الصغيرة بين النضال القومي والنضال الاشتراكي** (١٩٦٥) **رأي في إعادة كتابة التاريخ العربي** (١٩٦٥)، **تعريب الماركسية**...

في عام ١٩٦٥، حرر مع عدد من رفاقه كتيب **الآفاق الاستراتيجية للثورة العربية**، وكتيب **النظام الداخلي مع دراسة في التنظيم الثوري**. بين ١٩٦٥ و ١٩٧٤، ياسين الحافظ متمحور على العمل الحزبي. عقب هزيمة حزيران/ يونيو، يكتب التقرير السياسي بعنوان **هزيمة ٥ حزيران** ، وفي ١٩٦٩ يكتب تقريراً ثانياً بعنوان **بعد عامين من الهزيمة**.

يترجم خمسة كتب هي : **التخلف والتنمية في العالم الثالث** (البرتيني)، **الماركسية اللينينية أمام مشكلات الثورة في العالم غير الأوروبي** (شرام وكارير دانكوس) ، **مأزق العالم الثالث** (بول بايروك)، **حول الدين** (ماركس وأنجلس)، **الإسلام في عظمته الأولى** (موريس لومبار).

في شباط/ فبراير ١٩٧٥، صدر كتابه الثاني ، **اللاعقلانية في السياسة العربية– نقد السياسات العربية في المرحلة ما بعد الناصرية** ، وفي آذار/ مارس ١٩٧٦، كتابه الثالث **التجربة التاريخية الفييتنامية : تقييم نقدي مقارن مع التجربة التاريخية العربية** ، ثم، كتابه **الهزيمة والايديولوجيا المهزومة** في سلسلة آثاره الكاملة الصادرة عن دار الطليعة.

هذا الكتاب– في **المسألة القومية الديمقراطية**– هو الجزء الثالث من الآثار الكاملة. وهو يشمل مقالات كتبت بين عامي ٩٧٣ ١ و ١٩٧٧.

موضوعاته تتقسم (والمؤلف نفسه قسمها) إلى ثلاث مجموعات:

١– حول تجربة الوحدة المصرية– السورية، تطور وعي عبد الناصر الوحدوي، نحو منظورات وحدوية جديدة (١٩٧٣ ، ١٩٧٤).

٢– الطائفية وأزمة لبنان الدائمة، الحرب الطائفية اللبنانية، حرب طائفية أم تقدمية وعلمانية؟، أطروحات حول مسألة الأقليات في لبنان، العلمانية شرط تجاوز الطائفية ، وملاحظات حول المسألة الطائفية في مصر (١٩٧٣١– ١٩٧٧).

٣– الماركسية والايديولوجية الدينية العربية، اللغة العربية والتقدم العربي (١٩٧٤).

يمكن القول: محوران:

١– الوحدة العربية، بالمعنى المألوف، الوحدة بين أقطار العرب، كتجربة ماضية وحية، وكمنظورات للمستقبل، كراهنية تاريخية مديدة نابعة من التجزؤ والتمزق والتدهور الحاضر.

٢– الوحدة داخل الأقطار، لبنان والطائفية والحرب اللبنانية، المجتمع والسياسة والايديولوجيا، وأيضاً مصر... القضية راهنة وعامة.

وبينهما– زمنياً– محور ثالث : اللغة والدين.

لا يمكن الاكتفاء بالقول: الدين شيء والقومية شيء آخر، أما اللغة القومية المشتركة فموجودة ومتوفرة. ثمة دائماً مسائل، ياسين الحافظ يطرحها، من وجهة نظر المجتمع والأمة والتقدم.

القومية العربية موجودة منذ مئات السنين. وبعض أصولها أقدم أيضاً ، ولها جميعاً تاريخ هو دائماً تشكل. ياسين الحافظ يدعونا إلى الارتفاع من هذا الوجود إلى واقع وفعلية وراهنية، بحيث لا يبقى هذا الوجود القومي، في ضمائرنا وفي الواقع، هو وجود الأمة العربية الواحدة (والحمد لله) لكن المجرأة (وربما بفعل الشيطان) منذ زمن عدنان وقحطان وسام إلى يوم القيامة : ثمة إمبريالية وقهر كلي وتمزق غير محدود، ثمة لزوم لما يلزم . ياسين الحافظ يدعونا إلى الارتفاع من القومية إلى الأمة. وقضية الديمقراطية هي في محور المسائل، وهي "السياسي " الحقيقي، إذاً الاجتماعي . الكل الواحد هو: **المسألة القومية الديمقراطية.** الطريق الذي سلكه ياسين الحافظ طويل، وخاصة غني. إنه بدأ بـ **القومية العربية لم تولد في السوق الرأسمالية (عام ١٩٥٨)** في مناظرة ضد كاريكاتور محلي لماركسية "تقريبية" تماماً كماركسية.

الماركسيون يقولون: لغة مشتركة، إقليم مشترك (أرض مشتركة)، اقتصاد مشترك، تكوين نفسي وثقافي مشترك. ثمة أربع "علائم " للأمة– هذا كثير وهذا قليل. يمكن أن "نضيف " الدولة الواحدة، ومفاهيم الوطن/ الوطن ، الحق، الإنسان، المجتمع والفرد. هذه ليست إضافات بل هي أساس، جانب آخر فى الأساس ويتوقف على الوعي . بتعبير آخر، إن العلائم الأربع هي جميعاً تاريخية ، وتاريخية بمستويات مختلفة : ثمة تطورات تلقائية وتطورات يحملها الوعي البشري ، الأمة العربية تخرج من حيز الموضوعية المجردة ، الميتة، إلى ذاتية الذات كتاريخية راهنه وكسياسة. وليست من "علامة" بين "العلائم " الأربع ألا وهي اليوم مسألة وقضية : اللغة قضية، كذلك الأرض أو الإقليم وبمعان مختلفة، أحدها هو اندماج البشر فى الإقليم ، إطلاق حرية العقالة الاجتماعية، وآخر هو الدفاع عن أرض الوطن بأبسط وأقدم المعاني، تحرير الأراضي المحتلة ، وقف الأسرلة..

ثلاثة محاور. لكن قضية واحدة ، راية واحدة ، اسم واحد : الأمة أو الديمقراطية.

الياس مرقص

بيروت ١١/ ٦/ ١٩٨١

نحو منظورات وحدوية جديدة

- ١ -

في مناخ الاستنقاع الإقليمي الراهن ، الحديث عن الوحدة العربية قد يبدو أشبه بمفارقة. وبالفعل، فمع غلبة الريح الإقليمية الوحدوية، نرى الشماتة الممزوجة باللؤم على وجوه الإقليميين وهم يحاججون: ألم نقل لكم إن الوحدة العربية طوباوية، موضة، نوبة، وتنتهي!! لقد هزمت أسطورة الوحدة العربية، ويبدو أنها الهزيمة النهائية ! كونوا واقعيين . اعترفوا بهذه الحقيقة ، واعملوا على أساسها!! بل ، إلى أكثر من ذلك تذهب الهزيمة : ألا نرى طوابير قومية عربية ، لا أفراداً فحسب، بل أحزاباً ومنظمات، تهجر مطلب الوحدة العربية وتنزلق إلى مواقع إقليمية مكشوفة إلى هذ الحد أو ذاك؟!

الوحدوي الذي يملك نظرة واقعية ثورية، لا يسعه إنكار الهزيمة أولاً ، ولا يسعه إلا أن يأخذها في الاعتبار. ثانياً . فإن لم نر الواقع لن نستطيع مغالبته أو قهره. لذا فالرومانسية الوحدوية يمكن أن تنتهي (بل كثيراً ما انتهت)، في ارتطام مرير بالواقع، إلى إقليمية صريحة أو ضمنية.

أضف إلى ذلك، أننا لسنا فقط إزاء هزيمة للوحدة العربية، بل إزاء هزيمة أشمل، هزيمة حركة الثورة العربية بوجه عام . وبالتالي فهي هزيمة جزء من كل، وليست هزيمة الجزء وانتصار الكل. وهذا يعني أنه عندما تنفض الثورة العربية غبار الهزيمة ، ستنفض الحركة الوحدوية ، هي أيضاً ، غبار الهزيمة، وستستعيد مواقعها وتتقدم . هذه الحقيقة تلقي أسطع ضوء على حقيقة المشروع الوحدوي.

ثم، من قال إن حركة الوحدة ينبغي أن تنجح في ثلاثة عقود أو أربعة؟ لقد ناضل الشعب الألماني في سبيل وحدته وعرقلاتها أصغر بكثير جداً من عرقلات الوحدة العربية، مدة تنوف على القرن. ما كان أسهل صنع التاريخ لو أنه يسير بالقدر الذي نريد من الملاسة.

وأخيراً: ما هي التجزئة؟

"التجزئة هي محصلة وضع التأخر التاريخي للأمة العربية والأوضاع الإمبريالية التي نشأت عنه ". ومن هنا فإن الصراع ضد التجزئة هو، في الوقت نفسه، أشرس صراع مع التأخر التاريخي العربي ومع إمبريالية تبذل وسعها لمنع وحدة الأمة العربية. وهنا مصاعب النضال الوحدوي وعظمته.

هذه العظمة، تجعلنا، ما دمنا ندافع بوحدويتنا عن وجودنا، متمسكين بالمشروع الوحدوي حتى النهاية. وهذه المصاعب تدعونا إلى مزيد من الصحو في مواقفنا السياسية والى مزيد من النفاذ في رؤيتنا النظرية. لذا، فعندما نقول إن التجزئة هي محصلة التأخر العربي والأوضاع الإمبريالية، فإننا لا نرمي بالطبع إلى إغفال عواملها وجذورها الأخرى . لقد جزأت فرنسا سوريا ولبنان، ولم تعد الوحدة بينهما بعدما خرجت. وخرجت فرنسا من أقطار المغرب العربي الثلاثة، ولم تتوحد بعد خروجها.

لا شك في أن شراشر الإمبريالية تلعب دوراً في الدفاع عن التجزئة، لا شك في أن دور الإمبريالية الأكثر خطورة هو أنها تضع ثقلها مع عوامل التجزئة، إلا أن هذا الدور ما كان ممكناً أن يلعب لولا عوامل موضوعية قائمة في الواقع العربي، تسهل لها أن تلعب هذا الدور.

إن التجزئة ليست فقط وضعاً طبيعياً ناجماً عن تخلف المجتمع العربي، ليست فقط وضعاً مصطنعاً فرضه الاستعمار في شكل حدود ودول وأعلام وأناشيد، ليست فقط حدوداً سياسية نجمت عن تعدد الدول الاستعمارية التي حكمت الوطن العربي . وبكلمة، إن التجزئة أبعد وأكبر من الفعل الاستعماري، لذا من الخطأ أن نستجّر من القول إن الاستعمار ضد الوحدة، إنه هو الذي حال أو يحول دونها. إن مصاعبها وعقباتها أعمق وأكبر من المعارضة الاستعمارية.

لذا فإن نقيض التجزئة، الوحدة. الوحدة ليست فقط اتفاقاً بين دولتين أو عدة دول. إنها أكثر من ذلك وأبعد من ذلك : إنها وعي سياسي وعملية أو سيرورة تاريخية كاملة، سياسية، ايديولوجية، اقتصادية، اجتماعية. نعم ، إن الإطار السياسي الواحد الموحد يشكل المرحلة العليا، الأكثر نضجاً ، الأكمل تعبيراً عن المطلب القومي، لكن في الطريق إلى هذا الهدف تتنوع أشكال النضال الوحدوي وتتدرج، بدءاً من الدعوة الايديولوجية، إلى الدعاية التحريضية، وصولاً إلى الخطوات التنفيذية في شتى أشكالها التطورية أو الثورية، السلمية أو العنفية، الدستورية أو التآمرية، النخبوية أو الشعبية.

ومن هنا فإن غياب مشروع وحدوي سياسي مشخص وغلبة ريح الإقليمية على ريح الوحدة لا يعني أن النضال الوحدوي يجب أن يوضع على الرف ، بل ، على العكس، ينبغي إيجاد الأشكال الملائمة للنضال الوحدوي تبعا لتغيرات الواقع العياني وموازين القوى . في هذه الأشكال ليس من الضروري

أن يكون شعار الوحدة السياسية في مقدمة الشعارات في كل زمان ومكان، في سوريا كما في لبنــان، في ليبيا كما في الكويت، في الجزائر كما في العراق، في عام ١٩٥٨ كما في عام ١٩٦٧، في عــام ١٩٦٨١ كما في عام ١٩٧٤. ما نعنيه هو أن نضع الوحدة في محور عملنا الاستراتيجي في المرحلة التاريخية الكبرى، مرحلة القضاء على النفوذ الإمبريالي وإسرائيل والرجعية، ومع ذلــك وبموازاتــه وقبله أحياناً تحديث الحياة العربية وعقلنتها وتوحيدها.

هذه الرؤية الجدلية، الواقعية- الثورية، تتميز في آن عن:

- الرؤية القومية الخالصة التي تتشنج للوحدة مأخوذة بشكل معزول وتعتبر كل مــا عــداها مــؤامرة لحجبها وطمسها ووضعها على الرف.

- الرؤية القومية التقليدية التي خانت قضية الوحدة تحت شعار منظور "اشتراكي وشعبي وبروليتاري " (كاريكاتوري) للوحدة، فأرجأتها إلى أجل غير مسمى، لأن لا صلة لها موضوعياً لا بالاشتراكية ولا بالشعب ولا بالبروليتاريا.

- رؤية الماركساويين الذين يذكرون الوحدة كشعار بين عشرين شعاراً (فيضعون، مثلاً، شعار الوحدة قبل أو بعد شعار تخفيض سعر السكر) وقد يرفعون في بعض الأحيان والأقطار شعارات مناقضة.

تلك هي، في رأينا، الأسباب التي تجعل الحديث عن الوحدة العربية، في مناخ الاستنقاع الإقليمي هذا، حديثاً مناسباً وليس مفارقة.

ففي هذا المناخ، حيث يغيب المشروع الوحدوي السياسي، وكعملية نقض طويلة، دؤوبة، صبورة، لهذا المناخ، ينبغي للعمل الايديولوجي الوحدوي أن يستمر، وذلك لأن المشروع الوحدوى السياسي يتحــول من القوة إلى الفعل بقدر نمو الوعي الوحدوي . والدعوة الوحدوية، المستندة إلى رؤية نظرية صــافية ومعرفة صحيحة للواقع العربي، هي التي تهيئ الجو لعدم شرعية التجزئة ولاعقلانيتها، وبالتالي تجعل الوحدة، مهما بدت بعيدة ، راهنة. هذه الرؤية والمعرفة لن تكتفي فقط بدحض وتفنيد الايــديولوجيات الإقليمية في شتى تجلياتها "التقدمية" أو الرجعية، بل ستعمل، أول ما تعمــل، علــى دحــض وتفنيــد الايديولوجيا القومية العربية التقليدية المثالية، وتنزع ما علق بها من مسبقات ومطلقات كانت في أساس الإخفاقات الوحدوية.

الذين خانوا ويخونون قضية الوحدة العربية أصناف متنافرة: فبالإضافة إلى من خانها صدوعاً للإمبريالية أو لمصالح إقليمية وخاصة، وبالإضافة إلى من تنكر لها عندما ركب الكرسي، هناك من خانها ويخونها لأن ايديولوجيا ركبته وعلمته القول إن الوحدة العربية نافلة قومية برجوازية، أو برجوازية صغيرة. فما نصيب هذا الكلام من الحقيقة؟

من الواضح أن الطابع القومي الخالص للنزوع الوحدوي العربي ، أخذ يشحب منذ فترة غير قصيرة، وبخاصة منذ أن أمسك عبد الناصر بزمام الحركة القومية وحوّل، ذاتياً وموضوعياً ، حدها ضد الاستعمار وجعل منها سلاحاً للتحرر العربي من النفوذ الأجنبي وسوراً للحفاظ على الوجود العربي.

هذه الحقيقة قد برزت بوضوح أشد خلال هذا العقد الأخير بوجه خاص. في الشرق، نستشعر الحاجة إلى الوحدة العربية بسبب من التهديد الاسرائيلي أساساً (فضلاً عن عوامل أساسية أخرى بالطبع). في الخليج يستشعرون الحاجة نفسها بسبب الزحف الإيراني واحتمالات تفاقمه شبه الأكيدة. في المغرب العربي، أعتقد أنهم بدأوا يستشعرون حاجة إلى هذه الدرجة أو تلك من الوضوح إلى وحدة ، مغربية أساساً، تعطيهم وزناً ما إزاء الثقل الأوروبي القريب والمبهظ.

إن التاريخ ليس فقط تاريخ صراعات طبقية، بل هو أيضاً تاريخ صراعات بين الأمم ، وإذا كان التقدمي يكره هذه الصراعات ويعتبرها هدراً لقوى الشعوب وانزافاً لها وعرقلة لتقدمها، إلا أن هذا لا يعني ألا يأخذ في الاعتبار هذه الواقعة، وأن يعمل في الوقت نفسه لإنضاج ظروف ووعي كفيلة بإيجاد علاقات عادلة ومتوازنة بين الشعوب. إن الأمة العربية التي تعيش حالة تأخر وتشرذم طويلة، تواجه، بعد أن انحسر الظل المباشر للاستعمار الأوروبي عنها، بما يشبه الزحف من جبهات عديدة، من قلبها ومن أطرافها، والمشروع الاستعماري لا يزال قائماً ، مهما تغيرت صوره وألوانه.

إن الغرب الإمبريالي، بوجه عام، يواجه الوحدة العربية بعداء تمتد جذوره إلى بعيد، كما تمليه مصالحه الراهنة في آن.

في المنطقة التي يطلق عليها اسم الشرق الأوسط ، وتدخل فيها شبه الجزيرة العربية، واضح أن الاستراتيجية الإمبريالية الأمريكية بخاصة لا تلعب فقط بالتناقضات الطبقية داخل الأمة العربية أو بالخلافات القطرية، بل تلعب أيضاً بالتناقضات بين الشعوب. فبموجب هذه الاستراتيجية تشكل ثلاث دول (ولا أقول حكومات فقط ، نظراً للثبات النسبي الطويل في سياسات هذه الدول)، وبأهمية متفاوتة وبتنسيق متفاوت في وثوقه وتلقائيته، بمثابة قوى صنعية : إسرائيل، إيران، الحبشة. ومع أن تركيا

كانت تقوم بدور ما في هذا الصدد، إلا أن دورها يضعف أكثر فأكثر، لأسباب متعـددة. أمـا الأمـة العربية فى استراتيجية الإمبريالية الأمريكية، فتشكل موضوع الحصار بوصفها البقرة الحلوب (تحلب البترول ومواد أولية أخرى عديدة) والقوة العجفاء التي تناكف الاستعمار تارة وتـأتي لـه بالمخـاطر والتهديدات، من جراء شبه التحالف العربي– السوفياتي، تارة أخرى . وبالتـالي فـإن الاسـتراتيجية الأمريكية تعامل الأمة العربية كقوة مفككة ثانوية من جهة، وكقوة معادية حيناً ومزعجة حيناً آخر من جهة ثانية.

ومن الملاحظ أن دولتين (إسرائيل، إيران) من تلك الدول الثلاث أكثر تقدماً من الدول العربية عموماً، وأنها بالتالي تتوفر على بنى اقتصادية وسياسية وعسكرية قادرة على تهديد الأمة العربية، بل وضربها عند اللزوم.

هذه الحقيقة الواقعة، المطرقة الأمريكية من فوق والسندان الإسرائيلي– الإيراني مـن تحـت، حيـث التشرذم العربي المقترن بالتأخر، لا تخرج بالشعب العربي من مسرح التاريخ كقوة فاعلة فحسب، بل تهدد بوضعه في سيرورة تراجعية تقرض وجوده رويداً رويداً.

لا شك في أن هذه الحال تجد أساساً لها في التأخر العربي، إنما حالة التشرذم والتفتت هذه تعطي مزيداً من القوة للتأخر العربي، وذلك لأن ثقل التهديد الخارجي يجعل مسألة الحفاظ على الوجـود أو البقـاء المسألة الأولى والأخيرة. وفي هذا السياق، تغدو مسألة الوحدة العربية بمثابة حجر الزاوية في تحررها وخلاصها من هذا الحصار المحلي المقاد والمدعوم دولياً من قبل الإمبريالية عمومـاً ، والإمبرياليـة الأمريكية خصوصاً . قد يرى البعض في هذه النظرة ملمحاً رؤيوياً متشائماً ، لكنه عندما يضع هـذه الحقائق في سياق تاريخي ويرى إليها من منظور طويل المدى سيدرك ولا شك أن هذه معاينة ولـيس مزاجاً متشائماً .

إذا كانت الوحدة العربية شرطاً أولياً للبقاء العربي وللتحرر العربي ، إلا أنها أيضاً وبالنسـبة نفسـها شرط أولي للتقدم العربي. وما أعنيه بالشرط الأولي هو الشرط اللازم فحسب، لا الشـرط الكـافي . وذلك لأننا قد (وأقول "قد") نتوحد من دون أن نتقدم ، إلا أننا لكي نتقدم حقاً ، أي أن ندخل العصـر، ينبغي أن نتوحد. فالوحدة تفتح احتمالات أرحب للتقدم، احتمالات تثقلها وتزحمها التجزئة، لكن الوحدة لا تصنع بحد ذاتها التقدم.

ما الصلة بين التقدم والوحدة العربية؟

واضح لكل ذي إلمام بالتاريخ الاقتصادي لكل من الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفياتي أن حجمهما الكبير يكمن في أساس تقدمهما الاقتصادي والعلمي والتكنولوجي . كما أنه واضح أيضاً ما يوفره حجم الصين القاري من إمكانات أرحب للتقدم . فضلاً عن أن هذا الحجم يسمح لها بأن تقلل إلى أقصى حد ممكن المفاعيل السلبية لهيمنة الاقتصادات الكبرى المتقدمة. وهل كان ممكناً للصين أن تنتج قنبلتها الذرية لولا حجمها القاري؟

إن العالم يغذ الخطى نحو تكون كتل كبرى من الشعوب، وستبقى "الشعبيات " على هامش التاريخ. هذه الحقيقة تفرض نفسها على سائر شعوب البسيطة. وتصبح هذه الحقيقة أمضى فعلاً كلما تقدم التطور الاقتصادي والتكنولوجي . وما السوق الأوروبية المشتركة ، ومن ثم الوحدة الأوروبية (ثم " الكوميكون) سوى تظاهرات هذه الواقعة، سوى محاولة لتلبية متطلبات التطور العلمي والتكنولوجي والاقتصادي أولاً، وتوطيد وتعميق الاستقلال السياسي لأوروبا عموماً ثانياً .

إن التصنيع الذي يشكل أساساً مادياً لنقل المجتمع العربي إلى مستوى العصر، ليس عملية نشر صناعات في بلد ما، بل هو بالأساس إقامة بنية صناعية أو هيكل صناعي للمجتمع العربي . هذا الهيكل، الذي ينطلق مما يسميه الاقتصاديون الصناعة المصنعة ، يصعب أن يقوم في مستوى عصري في إطار التشرذم العربي القائم .

يقول " ألبرتيني ":

"... إن رغبة بعض البلدان الأفريقية الصغيرة، مثلاً ، في بناء صناعات كهذه (صناعة ثقيلة أو صناعة تجهيز) تذكر كثيراً بقصة الضفدعة التي أرادت أن تصبح بضخامة الثور (...). والحقيقة أنه في عدد غير قليل من الحالات، لكي يكون للصناعة الثقيلة أو لصناعة التجهيز مردود كاف، ينبغي أن يكون الحد الأدنى لإنتاجها أكبر بخمس أو ست مرات من الإنتاج الذي يمكن تصريفه في البلد نفسه. حتى بالنسبة إلى الصناعات التي تنتج الأسمدة، من الملاحظ أن الإمكانات الدنيا للإنتاج تتجاوز حاجات بلد كالجزائر.

... لا يمكن تصور تنمية في القرن العشرين إلا في تجمعات كبيرة. وهذا ما أدركته البلدان الأوروبية. وهذا يصدق على بلدان العالم الثالث أكثر من غيرها ، حيث لا توجد عموماً بلدان متجاورة تشكل وحدة اقتصادية كافية لتحقيق برامج تنمية متجانسة وقادرة على الصمود في وجه المنافسة. لقد رأينا من قبل أن تنمية تلك البلدان ينبغي أن تسند إلى أقطاب إنمائية ونقاط استراتيجية في الاقتصاد ومراكز عصبية لمنطقة جغرافية على غنى كاف بالموارد والسكان يمكنها من تغذية اقتصاد حديث " (١).

إذاً، يمكن القول إن الأقطار العربية، الكبيرة منها بخاصة، قد تستطيع، في أحسن الأحوال، تطوير صناعتها القائمة إلى هذا المدى أو ذاك ، إلا أنه سيصعب عليها، في ظل التجزئة، أن تتعدى حدود الصناعات التي قامت في أوروبا في نهاية القرن التاسع عشر والعقود الأولى من القرن العشرين. أما الصناعة العصرية التي جاءت نتيجة الثورة الصناعية الثالثة، فمن الصعب جداً ، إن لم أقل من المستحيل، أن تقوم في ظل التجزئة. إن " الضيع " العربية ، ونعني الأقطار العربية القائمة عندما توضع ضمن مقاييس عالمية، مخالفة لوجهة العصر، التي تدفع، كما قلنا، إلى قيام كتل كبرى من الشعوب. لذا فإن على هؤلاء الذين يحبون الصناعة الثقيلة والتصنيع الثقيل أن يحبوا الوحدة العربية التي تعتبر الشرط الأولي واللازم لقيام هذه الصناعة.

إذا كانت هذه هي الحال بالنسبة لمتطلبات التحديث الصناعي من زاوية الأبعاد الكبيرة، فإن المسألة تغدو أكثر إلحاحاً بالنسبة للاختلالات والتفاوتات التي نراها في الإمكانات القطرية العربية في مختلف الجوانب : في قطر تتوفر هذه المادة الأولية وفي آخر تلك. في قطر توجد إمكانات بشرية مؤهلة، وفي آخر تندر أو تنعدم. في قطر رساميل فائضة وفي آخر رساميل شحيحة ، وفي ثالث إدقاع . في قطر مياه وفيرة وفي آخر حاجة ماسة للمياه. في قطر إمكانات زراعية غير مستخدمة ، وفي آخر إمكانات صناعية غير مستخدمة. في قطر سوق تتمتع باتساع نسبي، وفي آخر لا نجد سوقاً بالمعنى الحقيقي.

هنا في هذا التكامل، الاقتصادي، الرساميلي، الزراعي، الصناعي، في المواد الأولية ، في الإمكانات الزراعية التقنية ، البشرية ، تتوفر الأرضية الأكثر ملاءمة لانطلاق اقتصاد عربي حديث. في هذا المجهود القومي العام الذي ينبغي أن يكون مطمح كل وطني عربي ، سيصب كل ما هو إيجابي في كل قطر. وإن تضافر هذه الإيجابيات هو الذي يوفر العوامل الموضوعية التي تسهل إطلاق النهضة الصناعية العربية الحقة.

أما المزية الثالثة التي تقدمها الوحدة العربية لاحتمالات التقدم العربي ، فتتمثل ولا شك في أنها ستكون عاملاً في تقليص التفاوت الكبير إلى هذا الحد أو ذاك في مستويات التطور العربي . لا شك في أن

هذا التفاوت في مستوى التطور بين قطر وآخر يشكل عرقلة أمام الوحدة ، إلا أن الوحـدة ينبغـي أن تشكل في الوقت نفسه عاملاً في إزالة هذا التفاوت.

إن الوطن العربي، خلافاً للمنطق القومي العربي التقليدي وللمنطق الماركسوي العربي المسفيت، يشكل وطناً وعالماً في الوقت نفسه. فالأقطار العربية متفاوتة لا من حيـث حجمهـا ومسـتوى تطورهـا الاجتماعي والاقتصادي والحضاري فحسب، بل متباينة أيضاً من حيث مكوناتها التاريخية ، ومن حيث بنية المجتمع ومدى تلاحمه ، ومن حيث عمق الترضيض والحضور الإمبريالي ، وبالتالي من حيـث إمكانات التقدم ومدى نضوج النزوع الوحدوي– أقول هذا الوطن– العالم ، أي الذي فيه ما يمايز ومـا يماثل، ما ينبذ وما يحبذ، الذي فيه المتأخر جداً والمتأخر والأقل تأخراً (ولكن ليس فيه ما هـو متقـدم البتة ، فالعالم العربي كله عالم مفوت)، الذي فيه الفقر الذي يقترب من التسول، والغنى الـذي يـذكر بالأسطورة القارونية... أقول تكراراً إن هذا الوطن– العالم سيجد في الوحدة العربية ، لا طرق الحفاظ على وجوده فحسب، بل الأرضية الملائمة لتقدمه.

أمام أوضاع معقدة كهذه، كيف يمكن السيرورة الوحدوية أن تنطلق وتذلل العقبات؟ كيف يمكن تأكيـد المنحى الديمقراطي للسيرورة الوحدوية؟ كيف يمكن أن تبدو الوحدة كحصيلة تمثل صـالح مجمـوع الأقطار لا صالح قطر على حساب آخر؟ هنا سأكتفي بطرح بعض الملاحظات:

أ– إن الوحدة العربية لن تكون، ولا يمكن أن تكون، بناء طوبوياً مصمماً قبلياً كجمهورية أفلاطـون، طاهرة، مثالية، نموذجية، كاملة. بما أن الوحدة ستكون حصيلة إدماج واندماج أقطار عربية، وبما أن الأقطار العربية كما قلنا، ليست أرقاماً يشبه الرقم الآخر أو ينبغي أن يشبهه، وبالتـالي بمـا أن تلـك الأقطار ليست من قبيل أحجار البلوك المصبوبة ، بل هي أحجار مكونة وقائمة في واقـع ذي جـذور بعيدة، لذا فإن بناء الوحدة سيتشكل وفقاً لهذه الحقائق الواقعة. وبالتالي فإن كل حجر سـيحتل المكـان الذي يستحقه في هذا البناء.

ب– ما دام البناء الوحدوي سيتألف من أحجار هي الأقطار، وما دامت هذه الأقطار متفاوتة التطـور كما قلنا، لذا فإن القطر الأكثر تطوراً بوجه خاص هو القطر الذي سيلعب الدور الأكثر تقدماً والأكبـر تأثيراً. هذا الدور قد لا يبدو من زاوية ديمقراطية شكلية مبرراً ، ولكنه مبرر ومسـوغ مـن زاويـة التطور التاريخي، التطور التاريخي الذي يخدم دوماً مصلحة القطر الأكثر تأخراً.

لنتصور احتمالات ولنناقشها : مثلاً وحدة بين مصر والسودان : في وحدة كهذه، لا بد لمصر من أن تلعب الدور المتفوق الراجح . في رأيي أن التفوق المصري في وحدة مصرية- سودانية أمر طبيعي أولاً، وهو لصالح السودان ثانياً ، وهو عبء على مصر ثالثاً .

ج- بما أن القطر الأكثر تقدماً أو الأكثر حجماً سيلعب، في وحدة ما مع قطر آخر أكثر تأخراً أو أصغر حجماً ، الدور المتفوق و الراجح ، لذا ستتأثر النزوعات الإقليمية بسبب هذا الاختلال في التوازن الإقليمي. هذه واقعة لا يمكن تجنبها كلياً ، ما دامت عملية الصهر والتذويب بين الأقاليم العربية عملية جارية. لكن الوعي ، وعي القيادة السياسية والفكرية بخاصة ، سيكون قادراً ، بقدر ما يرهف وينمو، على حصرها وإضعافها وتصفيتها في النهاية. بعد هذه التجزئة الطويلة ، وفي ظل تفاوتات في التطور والإمكانات، لا يمكن لبناء وحدوي أن يخلو من تناقضات إقليمية. هذه حقيقة ينبغي أن نعيها. إلا أنها ليست تناقضات سلبية، ولا عدائية، إنها أشبه بآلام مخاض طويل لأمة تريد أن تعود إلى الحياة ، وهي في آخر تحليل تحسس شعوري ، قاصر بالطبع، لأزمة تطور تاريخي متقدم هو في صالح الجميع، بل في صالح من يشعر ، ولا أقول يعقل ، إنه مغبون في هذه الوحدة ، وذلك لأن الوحدة تمثل المصالح القومية العليا البعيدة ، أي المصالح المفهومة فهماً صحيحاً ، لمجموع الأقطار (العربية) من جهة ولكل قطر من جهة ثانية.

-٢-

الوحدة العربية حتمية تاريخية؟

أكثر من فريق يرفض هذه الأطروحة من حيث الأساس، ويعتبر الوحدة أسطورة تتبدد أمام صلابة الواقع الإقليمي، الانعزالي .

أكثر من فريق يقبل هذه الأطروحة أو ينادي بها.

الايديولوجيا القومية العربية، في كل تلاوينها، تنادي بذلك.

وثمة ماركسية عربية اقتصادية تقبل، أحياناً، بذلك.

الايديولوجيا القومية العربية التقليدية تعقل قضية الوحدة العربية على هذا النحو: نحن العرب نشكل أمة واحدة ، يجمعنا تاريخ طويل ، تربطنا لغة واحدة ، نعاني آلاماً واحدة ، تحركنا آمال واحدة ، ينتظرنا مصير مشترك . وما التجزئة سوى صنيع الاستعمار. ما دام الأمر كذلك ، فمن الطبيعي ، بل من الحتمي، مهما راوغ القدر، أن يؤطرنا، بعد زوال الاستعمار ورواسبه ، كيان سياسي واحد ، منطق واضح، بسيط ، يشكل ضرباً من تنظير لموقف الجماهير العربية العفوي .

لنقل إن مقدمة هذه الأطروحة صحيحة، وهي كذلك بمعنى ما فقط (٢) ، إلا أن التطور التاريخي للشعوب الحديثة، على رغم أنه كان يدفع بشكل عام إلى تكون دول على أساس قومي ، إلا أن هذا النزوع ليس شاملاً ولا حتمياً . فمن الممكن لأمة واحدة أن تبني دولة واحدة ومن الممكن ألا تبني أيضاً . فبناء دولة تؤطر أمة واحدة يتوقف ، مع جملة عوامل أخرى ، على وعي هذه الأمة ضرورة وحدتها. فالحتمية الوحدوية إنما تتبع، إذا لم تواجه بعرقلات أخرى ، من وعي أجزاء الأمة ضرورة وفائدة الوحدة، فضلاً عن الإرادة.

هذا من جهة، ومن جهة أخرى، فإن نزع الاستعمار الذي لم يرافقه صعود منهجي للمشروع الوحدوي ، قد طرح على الايديولوجيا القومية العربية التقليدية إشكالات لم تخطر لها على بال، وبالتالي لم تحلها. إن هذه الايديولوجيا لم تر، بسبب من نظرتها اللاتاريخية ، لا الجذور التاريخية السابقة للفتح الاستعماري لبعض الكيانات الإقليمية الكبيرة أو المميزة، ولا مفاعيل الهيمنة الإمبريالية وقوانين عملها في الوطن العربي.

إن الكيانات الإقليمية القائمة ليست فقط متباينة أو متفاوتة من حيث حجمها واكتفاؤها الكياني، بل من حيث درجة أصطناعيتها. هذا التفاوت في درجة الأصطناع قد يرقى إلى درجة إعطاء كيان ما (مصر مثلاً ، أو مراكش) صفة كيان يكون شبه وحدة قائمة في حد ذاتها، وقد يهبط إلى درجة إعطاء كيان آخر (المملكة الأردنية الهاشمية مثلاً، أو الكويت) صفة خالصة الاصطناع بحيث لم يكن ممكناً أن يكون له وجود لولا مسطرة الاستعمار المجزئة. والكيانات الإقليمية أو المميزة لم تقم أساساً على بيئة جغرافية فحسب (سرير وادي النيل في الصحراء) بل قد تغذيها ثغرات تاريخية من الانعزال أو التفرد عن باقي أجزاء الوطن العربي الأخرى، كما تفعل فيها أيضاً اعتبارات قومية أخرى (وجود أقوام غير عربية) أو اعتبارات ايديولوجية (أقليات دينية عربية) تجعلها تؤثر الإقليمية على الوحدة. من هنا فإن الكيانات الإقليمية الكبيرة أو المميزة قد تفرز، في ظروف هزيمة أو في ظروف تأخر شديد في الوعي، ايديولوجيا إقليمية، صريحة أو ضمنية، نجدها حتى في قرارة جماعات تقول إنها ارتقت إلى مرتبة وعي وحدوي.

أما مفاعيل الهيمنة الإمبريالية وقوانين عملها في الوطن العربي، فنترك لـ : الياس مرقص الحديث عنها:

"... لقد تدفقت الدول الاستعمارية الأوروبية على البلاد العربية في عصر الرأسمالية التجارية، وخصوصاً في عصري الرأسمالية الصناعية والمالية. استفادت من تخلّف بنيانها الاقتصادي والاجتماعي والسياسي والايديولوجي، ومن تفككها وضعفها البشري والعسكري ، فسلطت عليها احتلالها العسكري وتحكمها السياسي واستعمارها السكاني واستغلالها الاقتصادي المتنوع الأشكال.

"وكان أحد الوجوه الرئيسية لهذه العملية التاريخية ربط اقتصاد كل بلد عربي باقتصاد الدولة المستعمرة، بتحويله إلى اقتصاد كولونيالي تابع يصدّر إليها الخامات ويستورد منها المصنوعات، وبذلك عززت الدول الاستعمارية استغلالها وتسلطها عاماً بعد عام بتعميقها الجذور الاقتصادية للتجزئة العربية.

"كانت التجزئة العربية سابقاً ، قبل الفتح الاستعماري ، تتصل بأسلوب الإنتاج البدائي وعلاقات الإنتاج البدائية وشبه الإقطاعية (وما يقال عن فواصل البيئة الجغرافية وضعف وسائل المواصلات، إلخ.، يدخل في نطاق أسلوب الإنتاج المذكور)، فأصبحت بعد الفتح الاستعماري ترتبط بالدرجة الأولى وعلى نحو متزايد بعلاقات عصر الإمبريالية- العلاقات الخارجية للدول العربية، والعلاقات الداخلية التي أنشأتها الإمبريالية داخل كل قطر عربي- واتخذ البنيان الاقتصادي والاجتماعي السابق والمتحول مكانه في إطار هذه العلاقات الإمبريالية.

" ومن هنا يمكن القول : إن تعميق التجزئة العربية هو القانون الموضوعي لعصر الإمبريالية، أي القانون الموضوعي لعمل الإمبريالية في الوطن العربي بأشكال شتى، اقتصادية أولاً وسياسية وسواها ثانياً ... ".

"إن الفكر القومي العربي لم يرَ آلية التجزئة الاقتصادية للوطن العربي ، الآلية الاقتصادية لتعمّق الانفصال بين قطر عربي وآخر، بحكم التكوين الكولونيالي المتماثل لاقتصاد مختلف الأقطار، كجزء لا يتجزأ من عملية ربط قطر عربي على حدة والوطن العربي جملة ، باقتصاد الدول الاستعمارية والعالم الاستعماري الصناعي المتقدم ".

وهكذا رأينا أن الايديولوجيا القومية العربية التي نظرت إلى مسألة مستقبل الوحــدة العربيــة نظــرة مثالية، نظرة تنطوي على حتمية ميكانية ، تجاهلت بالتالي العوامل النابذة في الســيرورة الوحدويــة وغفلت لهذا السبب بالذات أيضاً عن التصدي لبناء نظرية الوحدة، فلم تستطع أن تحــول دون ارتــداد الكثير من أنصارها إلى مواقف انفصالية أو تجزئية. أمام صلابة الواقع التجزئوي اكتشف الوحدويون الطوباويون الطابع "الطوباوي " أو "اللاواقعي " لمطلب الوحدة، وبعضهم الذي يخجله ماضيه، لم يتنكر لقضية الوحدة بالكلام، وإنما أرجأها إلى ما بعد التحرر الكامل من الإمبريالية وتحرير فلسطين وتحقيق الديمقراطية وبناء الاشتراكية!

في فترة صعود عاصف للموج الوحدوي، الفترة التي بدأت مع معركة حلف بغداد، مروراً بالســويس، وصولاً إلى وحدة العام ١٩٥٨ بين سوريا ومصر، اتخذت ماركسية اقتصادوية، تمثلــت فــي خالــد بكداش أساساً ، موقف قبول أو تأييد للوحدة العربية (١٩٥٦). هذه الماركسية الاقتصــادوية أعتبــرت الوحدة العربية واقعاً ذا أسس موضوعية مستقلة عن الرغبات والإرادات ، واعتبرت تعريف ســتالين للأمة منطبقاً على الأمة العربية (وكانت تنكر ذلك من قبل، وترى إلى الوحدة العربية بوصفها حصيلة التطور الاقتصادي الموضوعي للأقطار العربية التي نالت الاستقلال ، حصيلة تطور ونمو الاقتصــاد العربي المستقل، حصيلة التصنيع ونمو التكامل الاقتصادي العربي).

رأينا قبل قليل كيف أن ميكانية الهيمنة الإمبريالية تفعل باتجاه بلورة كيانات قطرية على نحو متزايــد. ومن هنا يتكشف خطل وخطر هذه الماركسية الاقتصادوية في تصورها الســيرورة الوحدويــة، إذ إن السير التلقائي للاقتصادات العربية لا يتجه إلى الاندماج، بل العكس، وإن ارتباط الاقتصادات العربيــة بالخارج (وهذه إحدى سمات ما يسمى ب "تقدم التخلف ") ما برح يتوثق ويتفاقم . وفضلا عن ذلــك ، فإن التطور الصناعي العربي، كما يتبين في العقود الثلاثة الأخيرة، لا يدل البتــة علــى أن الــوطن العربي قد انخرط في سيرورة تصنيعية ترسي هيكلاً صناعياً واحداً للمجتمع العربي، بل إن الصناعات المتناثرة التي قامت وتقوم تدل بالأحرف على نشوء فــروع صــناعية متشــابهة، وبالتــالي فــإن الاقتصادات العربية لا تنزع إلى الاندماج بل إلى ضرب من التراصف الذي لا رابطة تربطه في كــل واحد جامع متكامل، مكور أو متمحور على نفسه.

وبما أن الماركسية الاقتصادية هذه تتوهم هذا السير الاقتصادي التلقائي إلى الوحدة ، لذا فهي تنزلــق إلى الحط من ، أو إهمال، دور العامل الذاتي ، والوعي والفعل السياسيين بالتحديد، في عمليــة بنــاء الوحدة العربية. إن الانتظار السلبي لنضج تلقائي "اقتصادي " لسيرورة الوحدة العربية وهــم خــالص بدده ويبدده الميل التاريخي لفعل الإمبريالية في الوطن العربي الذي ينمي ويعمــق ويبلــور التجزئــة

العربية، ناهيك عن تنامي المصالح وتبلور إيديولوجيات إقليمية ضمن الحدود والكيانات القطرية القائمة. لذا فإن السياسة، والسياسة وحدها، أساساً، هي التي تقدم الحل الثوري لقضية التجزئة. إن السياسة بوصفها تكثيفاً للاقتصاد، بل إن السياسة بوصفها قوة اقتصادية ، هي وحدها القادرة على ضرب الميل التاريخي لفعل الإمبريالية في الوطن العربي ، أي على ضرب التجزئة وقلب هذا الميل لصالح سيرورة تطور معاكسة، سيرورة سياسية وحدوية، تتجه بالطبع إلى بناء اقتصاد عربي واحد ، مندمج، متكامل ، متمحور على ذاته.

من خلال نقد وتفنيد الرومانسية الوحدوية ، المنقلبة إلى انفصالية واقعية، والاقتصادوية الوحدوية التي تضع الوحدة على الرف، ينبسط ويتبلور منظور وحدوي جديد، واقعي وثوري في آن.

ما سمات هذا المنظور الجديد؟

المنظور الوحدوي، الواقعي- الثوري ، يزن برصانة كل تناقضات الواقع، ويستشرف بصحو كل سبل الخلاص العربي، الخلاص الحق، الكامل، النهائي، أي تلافي التأخر التاريخي المتراكم للشعب العربي. وعندما يزن برصانة تناقضات الواقع، الواقع العربي والدولي في آن، يكتشف عرقلات الطريق الوحدوي. ولكن عندما يستشرف سبل الخلاص العربي يزداد تشبثاً بالوحدة بوصفها الشرط اللازم للخلاص العربي.

كيف يستشرف هذا المنظور السيرورة الوحدوية؟

في الواقع العربي، المفهوم فهماً صحيحاً ، أي الواقع بامتداده المكاني (بوصفه جزءاً لا يتجزأ من العالم)، وبامتداده الزماني (أي ظل الماضي على الحاضر)- في هذا الواقع تصطرع عوامل نابذة أو مبعدة عن المركز مع عوامل جاذبة نحو المركز أو مكورة، وبتعبير أبسط تصطرع عوامل الوحدة مع عوامل التجزئة. نتيجة هذا الصراع ستقرر عناصر متعددة، داخلية وخارجية، ذاتية وموضوعية. لكن العامل الحاسم سيكون، كما أشرت قبلاً ، الوعي، الوعي بمعناه الواسع. فإذا بلغ الشعب العربي، أو طلائعه إذا نشأت، مرتبة في الوعي يتطابق فيها وعيهم مع حاجات التقدم العربي ، ستغدو السيرورة الوحدوية أسهل وأقصر، وتتحول الوحدة إلى حتمية بقدر تنامي هذا الوعي.

في الواقع العربي ، كما قلنا قبلاً، تصطرع عوامل نابذة (أو مبعدة عن المركز) مع عوامل جاذبة (أو مكورة حول المركز)، وقلنا أيضاً إن مستقبل السيرورة الوحدوية يتوقف على نوع العوامل الغالبة.

فما هي العناصر أو الميول الجاذبة في السيرورة الوحدوية؟

وما هي العناصر أو الميول النابذة في السيرورة الوحدوية؟

أبدأ بالميول الجاذبة.

ثمة ميول أو اتجاهات ثلاثة أساسية تدفع المياه إلى طاحون الوحدة : الأول هو شعور هؤلاء البشر المنتشرين من الخليج إلى المحيط بأنهم ينتمون إلى أمة واحدة ويجمعهم مصير مشترك. إن هؤلاء البشر الذي يتكلمون لغة عربية واحدة (على اختلاف اللهجات المحلية) ويتخذون بأكثريتهم من الإسلام ديناً، يشعرون بانتمائهم إلى أمة واحدة وبأن مستقبلاً واحداً ومصيراً مشتركاً ينتظرهم . لا شك في أن هذا الشعور يتفاوت من حيث عمقه وحدّته ووضوحه وخلوصه بين قطر وآخر، لكن يمكن القول، من دون خوف من شطط أو مبالغة، إن هذا الرباط يشكل عاملاً مهماً مناسباً لإطلاق سيرورة وحدوية في أي آن وفي أي بقعة من الوطن العربي.

يقيناً ، إن ما هو إسلامي يشكل عنصراً في ما هو عربي . لكن الإسلامي مجرد عنصر في العربي. ماهو عربي أوسع وأعمق، كما أنه مميز مما هو إسلامي . لنأخذ مثال المغرب العربي ، حيث يشكل حالة قصوى :

لقد انفصل المغرب العربي عن مشرقه على يد الأغالبة منذ بداية القرن التاسع. إذاً فثمة فجوة تاريخية بينهما. جاء الاستعمار الفرنسي فعمل على تعميق وتوسيع هذه الفجوة وصياغة غطاء ايديولوجي لها، مارس تأثيراً راضاً عميقاً على صعيد الثقافة في صفوف الإنتيليجنسيا المغربية، قام بعملية بتر كامل على صعيد الاقتصاد عبر ميكانية إلحاق الطرف المستعمر بالمركز المستعمر. مع ذلك، ومع أن ما هو إسلامي موجود في أساس هذا الرباط المشترك بين المغرب والمشرق ، إلا أن الشعور بالانتماء العربي في المغرب العربي، على رغم الترضيض الايديولوجي الغربي الذي نزل بالإنتيليجنسيا المغربية ورغم الانعكاسات السلبية لهزائمنا في المشرق، شعور عميق الجذور من جهة، ومميز في

حدود مناسبة مما هو إسلامي من جهة أخرى . نعم ، إن من الخرق تجاهل هـذه الفجـوة التاريخيـة والاستهانة بالترضيض الذي نزل بالإنتيليجنسيا المغربية (في غياب حزب وحدوي يتزعم الجماهير)، لكن من المغالطة إنكار وزن ما هو عربي في المغرب العربي.

لنأخذ مثالين عيانيين، محددين:

- بعد استعمار طويل ساحق، حاول خلاله الفرنسيون تلقين الجزائريين كونهم غيـر عـرب، جـاء الاستقلال ، وزار عبد الناصر الجزائر في العام ١٩٦٣ في وقت كانت الظواهر تدل على أن وحدة في الطريق، وحدة مصرية- سورية- عراقية. خرج شعب الجزائر عن بكرة أبيه يستقبل عبـد الناصـر وهو يحمل علم الوحدة مرصعاً بأربع نجوم مطالبة بن بلّه بالانضمام إلى مشروع الوحدة تلك.

- المحاولة نفسها تكررت مع الشعب التونسي . بعد الاستقلال ، أخذت القيادة البورقيبية خـط قطـع الشعب التونسي عن الأمة العربية كسياسة منهجية لها. المحاولة لم تجد فتيلاً ، لذا ما إن أعلن الاتفاق على الوحدة بين الحكومتين التونسية والليبية ، حتى أيد الشعب التونسي هذا الاتفاق الوحدوي بحماسة منقطعة النظير، وذهبت هباء كل دعوة معادية أو مغايرة للنزوع الوحدوي .

لنأخذ حالة أخرى أكثر وضوحاً : بعد شعور إقليمي مصري ، نظّره وأدلجه نفـر غيـر قليـل مـن الإنتلجنسيا المصرية، استمر حوالى ثلاثة أرباع القرن، منذ سحق حركة عرابـي وحتـى ثـورة ٢٣ تموز/ يوليو، استطاع عبد الناصر أن ينمي وعياً وحدوياً مناسباً في مصر. نعم ، إننا نرى الآن انكفاء إقليمياً مصرياً يجد جذوره في المرحلة ما قبل الناصرية، في صفوف الإنتلجنسيا المصرية بخاصة، إلا أن الوعي الوحدوي العربي، وإن أصيب وضعف بعد نزع الناصرية، لن يعدم جذوراً مع أول نهوض ثوري جديد.

ماذا تعني هذه المعاينات؟

تعني أمرين في آن واحد : الأول، أن الوحدة ممكنة. الثاني ، أن الوحدة كامنة. أي أن ثمة وحدة بالقوة وإن لم تكن بالفعل. وإن الوعي كفيل بنقلها من القوة إلى الفعل.

– هذه الوحدة بالقوة هي التي تفسر استمرار جذوة وحدوية في مناخات إقليمية غالبة. هذا الواقع يفسر الظاهرة البعثية في مراحلها الأولى ، كما يفسر الوحدوية الناصرية التي انفجرت في منـاخ مصـر الإقليمي، ويفسر أيضاً نزوع بن بلّه العربي، كما يفسر، الآن، التظاهرة القذافية.

ماذا أعني بأن الوحدة بالقوة تفسر التظاهرات الوحدوية التي تسبح ضد تيار إقليمي؟

في التطور العربي الحديث، نلاحظ ، كما قلت قبلاً ، أن ثمة ميلاً تاريخياً : مع تقدم حركـة الثـورة العربية ينمو الوعي الوحدوي، وتكبر، بالتالي، احتمالات الوحدة. والعكس صحيح أيضاً : مع التراجع تنمو وتشتد الميول الانعزالية ويستفحل الاستنقاع الإقليمي .

كيف يمكن تظاهرة وحدوية، كالتظاهرة القذافية، أن تنفجر في مناخ هزيمة؟

إن الانفجار الوحدوي في مناخ إقليمي تولده أو تشدده الهزيمة إنما يؤكد ما قلـت : عمـق وتأصـل الشعور بالانتماء العربي . هذا من جهة. ومن جهة ثانية فإن مثل هذا الانفجار الوحدوي الذي يتقلص في مناخ الهزيمة، إنما يؤكد حقيقة وواقعية الميل الذي ذكرت.

إن لتلك التظاهرات الوحدوية السابحة ضد الاستنقاع الإقليمي دلالة قد تكون تناقضية في الظـاهرة : حتى عندما تكون احتمالات الوحدة غائبة عن السطح أو بعيدة عن أفق يقع في مدى بصرنا، فإنها، في الوقت نفسه، قد تكون قريبة جداً منا : قد تكون في منعطف ، في كمين ، في زاوية مركونة، الخ.

إن المسار التاريخي ليس انسياباً ملساً ، منتظماً ، رتيباً ، منهجياً ، بل هو تعاقب بين المنتظم وغيـر المتوقع. لكن غير المتوقع هنا ليس ظاهرة لاعقلانية، لأنه ذو جذور مؤصلة في الواقع . فغير المتوقع هو الواقع الكامن الذي يتحول، مع النضج، إلى واقع قائم .

ما الذي يمكن أن نستجرّه من هذه الحقيقة : لا ينبغي الخوف من الاستنقاع الإقليمي أو الاستسلام لـه. فالاحتمال الوحدوي الغائب عن أنظارنا قد ينفجر في لحظة ما بين أرجلنا. ومن هنا، فمـن الصـواب على الدوام أن نعتبر الوحدة ، حتى في أعتى الاختناقات الإقليمية والانفصالية، شعاراً يتمتع براهنيـة ما. ليس من الضروري أن تكون الوحدة في أمر اليوم على الدوام ، لكنها راهنة على الـدوام. وهـذا يعني ضرورة التأكيد على دور الوعي الوحدوي والدعوة الوحدوية والعمـل لشـحذ الأول وتعميـق وتوسيع الثانية.

– الميل الثاني الجاذب أو المكور حول المركز في السيرورة الوحدوية هو العامل الخارجي . أعني بالعامل الخارجي مفاعيل الهيمنة الإمبريالية وضغوطها ونهبها للشعب العربي ، فضلاً عن زحوف أو تهديدات عدد من الدول القائمة على أطراف الوطن العربي وفي قلبه. نعم إن دور الإمبريالية في الوطن العربي دور تناقضي، فهو، من جهة، يعزز ويشجع ميول التجزئة، لكنه يعود، من جهة أخرى، ليشحذ النوازع الوحدوية ويوجه حدها ضد سائر أشكال نفوذها. إن الإمبريالية قد جزأت الوطن العربي وولدت وحدته من جديد.

ماذا كان منطلق الناصرية الوحدوي؟ لا خلاص من سائر أشكال النفوذ الاستعماري من دون وحدة، لأن التجزئة هي المناخ الملائم لتفريخ أشكال متنوعة للنفوذ الاستعماري في الوطن العربي . لنتأمل أول تجربة وحدوية في تاريخ العرب الحديث، وحدة العام ١٩٥٨ بين مصر وسوريا : لقد عبر هذان القطران إلى الوحدة عبر معركتي سويس : السويس المصرية جاءت دفعة واحدة من خلال العدوان الثلاثي. والسويس السورية جاءت مقسطة خلال أربع سنوات، قامت خلالها الإمبريالية بحبك المؤامرات، الانقلابات، الضغوط والحشود العسكرية (تركيا) والهجمات العسكرية العدوانية (إسرائيل). بعد السويسين، المصرية والسورية، جاء مبدأ أيزنهاور. ونشبت أول معركة سياسية جبهية بين مصر عبد الناصر وسوريا المتحالفة معها، والاستعمار الأمريكي الذي جهد ليملأ "الفراغ! " الذي تركه نزع الاستعمارين الإنكليزي والفرنسي في المشرق العربي . وعلى أشلاء هذا المذهب، غرز علم دولة وحدة مصر وسوريا، على الجمهورية العربية المتحدة. ثم نكس هذا العلم بعد ثلاث سنوات ونيف، لقصور في وعي قيادة دول الوحدة.

لعل إسرائيل، هذه الضفدعة التي تنتهك فيلاً منذ أكثر من ربع قرن هي المحرك الأعمق تأثيراً في سيرورة التوحيد العربي . لقد كانت إسرائيل لعنة وجزاء : لعبة الإمبريالية وجزاء التأخر العربي في آن. ففضلاً عن انتزاعها أرضاً عربية وتشريدها لشعبها أنهكت، ولا تزال (لتأخرهما بالطبع) القطرين اللذين يمكن اعتبارهما المركزين العصبيين للوطن العربي، مصر وسوريا. لكن هذا التحدي الإسرائيلي المرهق، ألا يحمل في طياته، بتحريكه وتدعيمه الميول والاتجاهات الوحدوية، نعمة الوحدة للعرب؟ إن المستقبل سيقدم إجابة عملية عن هذا التساؤل، ولكن يمكن القول بسرعة : إن هذا التحدي سيكون نعمة إذا أبقى الأمة العربية عموماً ، ومصر وسوريا خصوصاً ، في وضع يقع فوق الشعور بالانسحاق ودون الشعور بالأمان، أي في وضع الشعور بجدية وخطورة التحدي الإسرائيلي غير البالغ مرحلة السحق، في حالة كهذه قد يلعب التحدي الإسرائيلي لا لصالح الوحدة فحسب، بل لصالح التقدم أيضاً.

– الميل الثالث الجاذب أو المكور حول المركز في السيرورة الوحدوية يتمثل في النزوع العربي إلى التقدم، إلى دخول العصر، إلى تأكيد الذات. في الموزاييك العربي القائم الذي يشكل ضرباً من مفارقة تاريخية (وذلك لأن العصر هو عصر الشعوب الكبيرة وعصر الاقتصادات ذات الأبعاد الكبيرة)، يشعر المواطن العربي، وبخاصة الواعي هذه الحقائق والمتحرق بالتالي لتقدم عربي يدخل العرب في العصر الذي يعيشون، وكأن الأمة العربية تعاني ضياعاً مزدوجاً : ضياع التأخر وضياع التشرذم، في آن معاً. كل ضياع يغذي الآخر ويعززه، ويندمجان بالنتيجة مكونين ضرباً من حالة مميزة، شاقة، تواجه الثورة العربية. وإذا كان التأخر العربي يشكل ضرباً من جرح أو امتهان للذات القومية، فإن التفتت العربي يكاد يكون، في عصر الهيمنة الإمبريالية، نوعاً من إعدام وإلغاء لهذه الذات. من هنا فإن الوحدة العربية تشكل مفتاح عملية إعادة تأكيد الذات القومية. إن الكيانات العربية المقزمة بكيفية مضاعفة، كمياً من حيث ضآلتها، ونوعياً من حيث تأخرها، إنما تخجل وتجرح الشعور بالانتماء العربي، وهذا ما يعطي عملية النضال في سبيل تأكيد الذات القومية أولوية مرموقة ودفعاً قوياً .

ثمة رأي ليس بلا وزن، منتشر إلى هذا الحد أو ذاك في صفوف فريق من التقدميين العرب (على قلة هؤلاء التقدميين)، يرى أن مسألة الوحدة العربية تمتص كل شيء أو أكثر مما تستحق، وانما تسقط، بالتالي، مسألة التقدم أو تجعلها ملحقة وثانوية وتشوهها. هذا من جهة. ومن جهة ثانية فإن ذلك الفريق يكن نفوراً خفياً من الملمح السلفي للوحدة العربية ويرى فيها ضرباً من استحالة من استحالات الايديولوجيات الإسلامية، لذا يزْوَرّ عن قضية الوحدة أو يزدريها أو يؤيدها بكلام عمومي ويدعو إلى جعلها قضية مستأخرة. ناهيك عن أننا لا نعدم من يسخر من هذا الذي سميناه تأكيد الذات.

ما نصيب هذه الأفكار من الصحة؟ ما المنطق الذي يحركها؟

– هذا الذي يسخر، باسم أممية مجردة، من المشاعر القومية المتجهة إلى تأكيد الذات، واقع في ضرب من عدمية قومية، فضلاً عن أنه يجهل الموقف الأممي الحق من المسألة القومية، يجهل موقف الأمميين الكبار من المسألة القومية الذين كانوا يقيمون لها الوزن الذي تستحقه، ولا يسفهون المشاعر القومية لشعب يعاني "شقاء قومياً".

– إن القول بأن قضية الوحدة العربية تمتص كل شيء أو تمتص أكثر مما تستحق هو بمثابة اعتراف بالموقع الأساسي الذي تشغله المسألة القومية لدى شعب مفتت ومضطهد. لكن هؤلاء الذين يعترفون بهذا الواقع، يخطئون التأثير فيه. إن الطابور العربي الطويل الذي يصطف وراء مطلب الوحدة لن

يقنعه بالطبع تجاهل المطلب الوحدوي . ما يمكن أن يقنعه هو أحد أمرين : الأول هو تحقيق هذه الوحدة، وعندما يتبعثر الطابور، ويعود للاصطفاف في طابور جديد من طراز جديد، وراء الاشتراكية مثلاً. الثاني هو استيعاب هذا المطلب القومي في منظور ديمقراطي اشتراكي، بحيث ينقل ما أمتصته الوحدة العربية من طاقات إلى المطلب الديمقراطي الاشتراكي ، في عملية تحقيق للوحدة العربية وتجاوزها جدلياً نحو الديمقراطية الاشتراكية. إن تجاهل المطلب الوحدوي، في محاولة لجعله لا يمتص طاقات ينبغي توفيرها لمسألة التقدم أشبه بحل النعامة، فضلاً عن أن الوحدة هي، كما قلنا في مناسبة سابقة، الشرط اللازم للتقدم العربي.

في مجتمع، كالمجتمع العربي الحالي، حيث تهيمن ايديولوجيات إسلامية، من الطبيعي أن نرى ملمحاً سلفياً إسلامياً في مطلب الوحدة العربية لدى الجماهير الشعبية. لكن العنصر الموضوعي والأساسي في مطلب الوحدة العربية ليس كذلك ، فهو بالأحرى يتجه إلى المستقبل. وفضلاً عن ذلك، فإن الايديولوجيا السلفية الحقة لا تنظر بارتياح إلى الوحدة العربية ، إذ ترى فيها تعويضاً ، مرفوضاً ، عن الوحدة الإسلامية وصرفاً عنها. المطلوب أن نعي هذا الواقع، وأن نميز بين الذاتي والموضوعي في سيرورة الوحدة العربية.

وفضلاً عن ذلك، فإن الوحدة العربية، كأي حدث تاريخي، ستكون كما يريدها صانعوها، ستكون سلفية إذا صنعتها قوى سلفية، وعصرية وعلمانية إذا صنعتها قوى عصرية وعلمانية. لذا فإن نفور هؤلاء "التقدميين " من المشروع الوحدوي لن يؤذي قضية الوحدة فحسب، بل يضيع على القوى العربية العصرية فرص الإمساك برافعة للثورة العربية ، قد تكون هي الكفيلة بانتقال عضوي وأكيد من الثورة الديمقراطية الوحدوية إلى الثورة الديمقراطية الاشتراكية. إن نبذ هذه الرافعة قد يعدل، في الواقع، التخلي عن مشروع الثورة الديمقراطية الاشتراكية.

ما هي الميول النابذة، أو المبعدة عن المركز، في السيرورة الوحدوية؟

لو أننا في حديثنا عن الوحدة، قصرنا كلامنا على تلك الميول الثلاثة الجاذبة والمكورة، لكان كلامنا وحيد الجانب، وبالتالي لا يفيد جدياً في تقدم الوعي الوحدوي نحو الإمساك بتلابيب الواقع، كما هو، ومن دون رغبة. إن ثمة عوامل نابذة في السيرورة الوحدوية، عوامل تفعل لصالح استمرار التجزئة. وهذه العوامل ليست ضعيفة، وليست عابرة، وأخيراً ليست مصطنعة.

وكما قلت في مناسبة سابقة : إن الواقع مكّار، الوقائع عنيدة. وهي تسخر بمن يتجاهلها أو يستخف بها. لقد مضى زمن طويل على الايديولوجيا القومية العربية وهي، بلا طائل، تكتفي بإنكار الواقع أو شتمه. ولقد أثبتت الأحداث، وتجارب النضال الوحدوي منها بخاصة ، أن الإنكار والشتيمة لا يلغيان الواقع ولا يحوّلانه، إنما يلغيان فحسب قدرتنا على التأثير في الواقع . الشرط الأول لقهر الوقائع هو فهمها.

إن الميول والعوامل التي تلعب لصالح استمرار التجزئة هي، باختصار، التالية:

– العامل الأول النابذ في السيرورة الوحدوية هو التأخر العربي العام . هذا التأخر، الذي يتجلى أولاً، سياسياً، في إلغاء دور الشعب، ويتجلى ثانياً، ايديولوجياً، في كون الوعي العربي وعياً مفوتاً وقاصراً عن متطلبات التقدم العربي ، ويتجلى ثالثاً ، اقتصادياً ، في كون الاقتصاد العربي اقتصاداً متأخراً ، مندلقاً وتابعاً للاقتصاد الإمبريالي . والأدعى للمرارة ، رغم طوفان المداخيل البترولية، أنه لا يبدو أن ثمة إمكانية جدية لتطور اقتصادي عربي مستقل ، مكور ومتكامل. وبالتالي، فإن احتمالات بقاء التأخر العربي، بل تقدم هذا التخلف، لا تبدو غير واردة.

والواقع أن التأخر، بما يفرز من مصالح فئوية إقليمية محدودة، من أيديولوجيات ضيقة الأفق وانعزالية، من منافسات (ذات طبيعة رجعية بالضرورة) بين الأقطار من نزعات المحافظة على الخصوصيات المحلية، يشكل العرقلة الأكثر كؤداً أمام الوحدة العربية، بوصفه، أي التأخر، عاملاً أساسياً في التبعثر العربي.

إن أحد مفاعيل التأخر الأكثر سلبية في السيرورة الوحدوية يتجلى في واقع أن انمطاط الأرض العربية إنما يفرز أقصى سلبياته هنا ، في هذه الحالة ، نعم ، إن الأرض العربية تنعم بالتواصل (الفاصل الإسرائيلي سيزول على الأرجح، مع التقدم العربي والوحدة)، لكنها ليست شيئاً ما يشبه الصحن الذي يلملم ساكنيه ويشبكهم ويشد أواصرهم ، بل هي منبسطة ومتطاولة في مساحات شاسعة تملؤها هوى من صحار. هذه الحالة من الانمطاط الأرضي ما كان ممكناً ، بالطبع، أن تلعب كل هذا الدور السلبي الذي نلمسه لولا حالة التأخر، الاقتصادي بالطبع التي يعيشها الشعب العربي ، إن أرض كل من الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفياتي ليست أقل انمطاطاً وتناثراً في كثير من الأرض العربية، مع ذلك فإن بنياتهما الاقتصادية والصناعية المتقدمة ووجود سلطة مركزية فيهما قد ألغى السلبيات التي نراها في الحالة العربية.

إن تناثر الأرض العربية، حيث الكتل البشرية العربية تنبسط في ضــرب مــن تواصــل (كالبلــدان الأوروبية مثلاً)، بل تتناثر في كتل منشورة على ضفاف الأنهار وعلى الأشرطة الساحلية، يخلق تربة ملائمة لقيام ضرب من كيانات إقليمية تتمتع بشيء غير قليل من الاتساق الأرضي . هــذا الاتســاق، مصحوباً بالتأخر العاجز بالطبع عن بناء شبكة جسور فوق الهوى الصحراوية ، يفرز بالنتيجة، ومــع عزلة تاريخية تطول أو تقصر إلى هذا الحد أو ذاك، إما بسبب قيام دويلات محلية أو بفعل تقسيم ناجم عن تعدد الدول الأوروبية المستعمرة، نوعاً من ايديولوجيا إقليمية وخصوصية محلية.

هذا الانمطاط الأرضي المعزز بالتأخر يلعب، بداهة، ضد الوحدة العربية. فالتأخر في حد ذاته، ناهيك عن تعززه بالتناثر الناجم عن الهوى الصحراوية، يولّد روحاً انكفائية واكتفائية تشكل غذاء لايديولوجيا التجزئة، تضعف النزوع الوحدوي وتدفع بالمطلب الوحدوي إلى وراء، وفي المقابــل، فــإن التقــدم، الاقتصادي بخاصة، يفعل في اتجاه معاكس، إذا قاده، في الحالة العربية، ما هو سياسي، فــي طريــق بناء اقتصاد عربي، واحد، متكامل، مكور (متمحور حول ذاته)، ويعلّــب بالتــالي لصــالح النــزوع الوحدوي، إذ يسهل قضم الخصوصيات والمصالح المحلية وتبديد الانعزالية ومناخ التجزئة.

إن تاريخ سيرورة التوحيد القومي في بلدان أوروبا الغربية يقدم صورة عن هذه الحقيقة الواقعــة: إن التقدم الاقتصادي الذي صنعته البرجوازية، أسهم إلى حد بعيد فــي إضــعاف الانعزاليــة الإقطاعيــة وتصفية الخصوصيات المحلية، وكان الطاحونة التي أســهمت فــي ســحق التنــاثر والخصوصــية والانعزالية خلال سيرورة التوحيد القومي في الغرب.

– العامل الثاني النابذ في السيرورة الوحدوية هو الهيمنة الإمبريالية ومحاولتها ممارسة ضــرب مــن التجميد للاحتمالات الوحدوية السياسية. إن الدور الذي تمارسه الإمبريالية في حربها، الخفيــة تــارة والمعلنة تارة أخرى، ضد الوحدة العربية، لا يتمثل في فعلها القاصم فحسب، بل في فعلها المانع أيضاً. ولنتذكر فقط كمثال، فحسب، ماذا فعلت القوى الإمبريالية عندما لاحت، إثر ثورة ١٤ تمــوز/ يوليــو مباشرة، احتمالات وحدة بين الجمهورية العربية المتحدة والعراق (أي مصر+ ســوريا + العــراق): إنزال عسكري أمريكي في لبنان، وإنزال عسكري إنكليزي في المملكة الأردنية الهاشمية. ولــم يــتم سحب القوات العسكرية الأمريكية والإنكليزية إلا بعد أن تلاشت احتمالات تلك الوحدة بصعود مــوج معاد للوحدة مؤلف من حلف مؤلف من ثلاثة عناصر رئيسية : قوة قاسم وقوة الحركة القومية الكردية وقوة الحزب الشيوعي العراقي. أليس أمراً جديراً بالتأمل والتحليل انسحاب أمريكا من لبنان وبريطانيا من الأردن في وقت بلغ فيه المد الشيوعي العراقي، وكان القوة الأضخم والأكثر قتالية ضد الوحــدة ، الأوج، وأن يتم الإنزال العسكري في وقت لاح فيه الاحتمال الوحدوي؟

إن دور الإمبريالية المعادي للوحدة قبل أن تقوم يتجلى في أنها قد أسهمت بإضعاف احتمالات طريــق بروسي عربي للوحدة. لا شك في أن العوامل الداخلية العربية لعبت الدور الأكثــر أهميــة، وتتمثــل أساساً، كما سنرى بعد قليل، في تأخر الوعي الوحدوي في مصر وعدم نشوء برجوازية عربية حقــة مفترسة، لكن دور الإمبريالية يبقى كبيراً. لنتذكر الانفصال. لقد لعبت الدول الإمبريالية الكبرى الثلاث (بما في ذلك فرنسا الديغولية التي كانت تبدو بعيدة عن أحداث المشرق السياسية ولامبالية بها) دوراً ما في الانفصال. كما أنها لعبت دوراً في ردع عبد الناصر، المتردد في الأساس، من تصــفية الانقــلاب الانفصالي بالقوة، إن مشروع عبد الناصر الوحدوي يكمن في أساس عداء الــدول الإمبرياليــة لعبــد الناصر (٣).

والعداء للوحدة لا يحرك سياسات الدولة الإمبريالية وحدها، بل يحرك أيضاً، وبعداء أشــد، سياســات الدول المجاورة للوطن العربي : إسرائيل، إيران، تركيا، الحبشة، إن هذه الدول ترى، بهذا القــدر أو ذاك من الجدية أو الخطورة، إلى الوحدة العربية بمثابة خطر يهدد كيانها، كإسرائيل، أو بمثابة مشروع يعملق قوة العرب، فيقزم بالتالي قوتها ووجودها.

ولعل موقف إسرائيل يشكل الحالة القصوى ، عداء وصراحة وأدلجة، لموقف تلك الــدول. فإســرائيل التي ترى في الوحدة العربية نهاية مؤكدة للحلم الصهيوني، تتخذ موقفاً ليس عدائياً فحسب، بل قتاليــاً أيضاً ضد المشروع الوحدوي ، وهي تلخص، على لسان "ايبان "، التناقض الأساســي فــي الشــرق الأوسط بوصفه التناقض بين الوحدة والتعدد، وترى إلى المشروع الوحــدوي بمثابــة عمــل يــورث العداوات والتناقضات بل والحروب في المنطقة، في حين أن التعدد، أي وجــود شــعبيات وطوائــف متعددة مستقلة في كيانات ودويلات (وبالتالي التخلي عن زعم وجود أمة عربية) الــذي يفتــرض أن يغلب نهائياً في المستقبل، يأتي بالاستقرار والازدهار والسلام في منطقة الشرق الأوسط.

لذا فإن إسرائيل أولاً، بالإضافة إلى الدول الإمبريالية وتلك الدول المجاورة وشراشرها الايديولوجية أو البشرية في الوطن العربي، فضلاً عن مستشرقين يخدمون موضوعياً (ولا نقــول ذاتيــاً) المشــروع الإمبريالي– كل هؤلاء يعملون بلا كلل، وعلى جميع الصعد ، على إظهار المشروع الوحدوي بمثابــة مشروع لاعقلاني، طوباوي، عبثي، مغاير لخط التطور التاريخي.

– العامل الثالث النابذ في السيرورة الوحدوية هو واقع التجزئة والمقاومة التي يبديها. هذا الواقع الذي يتمتع بهذا الحد وذاك من الصلابة أو الهشاشة، من الرسوخ أو الرخاوة، مــن العمــق أو الســطحية،

متفاوت بين قطر وآخر، لا يتمثل فقط بمصالح الأشخاص والفئات الراكبة على بنية سياسية ما قائمة، بل يتمثل أيضاً، وفي كيفية أوزن وأشد تأثيراً ، في الايديولوجيا الإقليمية، الضمنية أو الواعية. على هذا الصعيد لا يبدو من الصواب التركيز على المصالح فقط ، سواء الطبقية أو الفئوية أو الإقليمية (على رغم أهميتها الكبيرة)، بوصفها مطلقاً أو باعتبارها العقبة الأساسية والوحيدة. إن الايديولوجيا الإقليمية، أي مجموعة الآراء والأوهام والرغبات التي تتبلور في إطار كيان إقليمي أو حوله، التي تلوي رؤية حاملها للواقع، تلعب الدور الأكثر كؤداً أمام النزوع الوحدوي (٤) ، أما المصلحة الإقليمية، أي مصلحة جماع الناس الذين يسكنون إقليماً ما، المفهومة فهماً صحيحاً وعلى المدى البعيد، فلا تتعارض مع الوحدة العربية، بل على العكس ، فهي تتفق معها وتستدعيها.

لنأخذ مثلاً افتراض وحدة مصرية– ليبية : في وحدة كهذه ، وعلى المدى القصير، لا شك في أن الشعب الليبي سيكون خاسراً على الصعيد المالي . لكن هذه الخسارة ستعوض بالتأكيد لا على الصعيد القومي فقط، بل في الصعد الأخرى، التقني، الثقافي، الاجتماعي، التصنيعي... إلخ. إن وحدة ليبية– مصرية لن تكون تدعيماً لاستقلال ليبيا (ومصر أيضاً) السياسي فحسب، بل ستكون جسراً يقطع عليه الشعب الليبي الفارق بين مستوى التطور الليبي ومستوى التطور المصري.

طبعاً، إنني عندما أتحدث عن واقع التجزئة، لا أريد أن أرطم الرومانسية الوحدوية فحسب، التي تكتفي بإدانة ذلك الواقع من دون أن تهتم بتحليله وقياس كثافته واستجلاء مفاعيله النابذة للوحدة، بل أريد أيضاً القول إن العمل في سبيل تصفية الواقع الموضوعي للتجزئة إنما يتطلب منا أن نأخذ بالاعتبار الوزن والجذور التاريخية والجغرافية للتجزئة (بالطبع، لا نعني هنا التجزئة البالغة أقصى درجات الاصطناع، والناجمة عن المسطرة الاستعمارية فقط). وهذا يعني أن المشروع الوحدوي، فضلاً عن ضرورة مرونته، لكي يمكنه استيعاب تضاريس التجزئة، ينبغي ألا ينفي على المدى القريب والمتوسط ، وبعد توفير الإطار السياسي لوحدة حقه، الأخذ بالاعتبار المصالح الإقليمية التي لا تعرقل سيرورة التذويب الوحدوية، وبالتالي أن تتجه هذه السيرورة إلى تذويب يتم رويداً رويداً ، لكن بمنهجية ومن دون تردد، للمصالح والخصوصيات الإقليمية، وإلى اجتثاث جذور التجزئة واحداً بعد الآخر، وأن تتوفر هذه السيرورة على ضمان توازن ما في مصالح الأقطار، حيث تتدرج عملية التذويب مع نمو وعي الشعب بسلامة تخطي ما هو إقليمي لصالح ما هو قومي، توازن يشكل التحقيق الأسلم والأبعد نظراً حتى للمصالح القطرية المفهومة فهماً صحيحاً .

– العامل الرابع النابذ في السيرورة الوحدوية هو الايديولوجيات الضمنية أو الصريحة للأقليات الدينية والقومية في الوطن العربي. بالطبع إن موقف هذه الايديولوجيات الضمنية الأقلوية إزاء مسألة الوحدة العربية ليس متماثلاً ، لكن يمكن القول، بوجه عام، إنها بين لامبالية أو متوجسة أو معادية (٥).

ما كان لهذه الايديولوجيات الضمنية أن تأخذ هذا التأثير الوازن، لو أن ايديولوجيا حديثة وعصرية تسود الجماهير (وكيف يمكن ذلك ما دام ٧٠- ٨٠ بالمئة من الشعب العربي ما زال أمياً ؟). لكن بما أن الايديولوجيات التقليدية لا تزال هي المهيمنة، لذا نرى نسغها يسري حتى في عروق ايديولوجيات تريد نفسها حديثة وعصرية ، كالايديولوجيا القومية العربية والماركسية العربية. هذه الواقعة لم تحظ ، كالعادة، باهتمام الايديولوجيا القومية العربية، بل كان بعض منظريها يضيق بها، لكن هذا الموقف لم يفد قضية الوحدة، بل، على العكس ، فقد أوقع بها أضراراً غير بسيطة.

بعض غير قليل من الايديولوجيات (الضمنية بالطبع، ودوماً) المسيحية العربية ترى في الوحدة العربية وحدة إسلامية مقنعة ، ايديولوجيات الأقوام غير العربية (أكراد، بربر، زنوج، الخ.) ترى في الوحدة العربية إنكاراً لوجودها القومي وتسلطاً عربياً عليها. أيديولوجيات الفرق الإسلامية غير السنية ترى إلى الوحدة العربية بمثابة استحالة من استحالات المذهب السني.

هذا الواقع ينبغي أن نراه بوضوح، أن نعطيه وزنه الفعلي، أن نتلمس جذوره التاريخية البعيدة الغور، وأن نعمل بالتالي على تجاوزه. إن الايديولوجيات الأقلوية وازنة، وهي تبرز بتظاهرات وتجليات مختلفة، من أشكال تنظيم ووعي تقليدية ، إلى أشكال تنظيم ووعي يراد لها أن تكون حديثة (حتى بعض الماركساويات العربية نلمح في طياتها عنصراً أيديولوجيا أقلوياً ضمنياً).

لا شك في أن من العسف وضع مواقع جميع تلك الايديولوجيات في كيس واحد، فالواقع أن الايديولوجيات المسيحية، وبخاصة التي لم تستلب أو ترضض من قبل الاستعمار الغربي أستلاباً وترضيضاً كاملين، لم تنفصم عن الشعور العربي وعن التربة العربية، فالدور الذي قام به مثقفون مسيحيون عرب كان كبيراً في تحديث الفكر العربي، كما عملوا في صياغة ضرب من تركيبة ايديولوجية، حاولت أن تدفع، ما وسعها وعيها، إلى تحديث المجتمع العربي وعقلنته، تركيبة تمثلت في الايديولوجية القومية العربية، في مراحلها الأولى بخاصة. مع ذلك ، فإن ذكريات الماضي التي لم تبرح بعد الذاكرة تماماً وذيول الغزو الكولونيالي للوطن العربي، والثقل الشديد جداً في سيرورة علمنة وتحديث المجتمع العربي- كل تلك العوامل جعلت الكتلة المسيحية الرئيسية غير قادرة على تفهم

الايديولوجيا والحركة القومية العربية، وبالتالي جعلت تأثير أولئك المثقفين المسيحيين القوميين العرب والعلمانيين محدوداً.

لقد آن للحركة القومية العربية أن تولي مسألة الأقليات العناية التي تستحقها. من الخطأ الازورار عن هذه المسألة أو وضعها على الرف ، على أساس أن الزمن سيحلها، إنها مشكلة غير ممتنعة، وبخاصة موقف المواطنين العرب المسيحيين أو موقف الفرق الإسلامية غير السنية ، بل على العكس، فنحن نعتقد، رغم الجذور التاريخية، أن التأكيد على علمانية الحركة القومية العربية ودولة الوحدة العربية والنضال لتطبيقها سيفتح أرحب السبل لحلها من دون تأثير وبجدية.

أما مشكل الأقوام غير العربية، فينبغي أن يحل على أساس مصلحة الوحدة العربية والاندماج القومي العربي. وهذه الحلول تصبح ممكنة بقدر ما يتدمقرط المجتمع العربي . لكن، إلى أن يتم ذلك، ينبغي حلها، تبعاً لشروط وظروف كل حالة ملموسة بعينها، بمنح هذه الأقلية الحكم الذاتي وتلك أبعد من الحكم الذاتي، والأخرى الاستقلال التام . إن هذه الأقوام تلعب، بوعي أو من دون وعي، ضد الوحدة العربية، ولعبها أحياناً حاسم ضد الوحدة العربية، والوحدة أثمن وأغلى من تجزئة مبررها الوحيد الحفاظ على تعايش، ظاهري وملغوم وهش، مع قوم آخر لا يهضم مطمحنا القومي العربي : الوحدة العربية.

– العامل الخامس النابذ في السيرورة الوحدوية هو شخصنة السلطة التي أصبحت تظاهرة غالبة في الميدان السياسي العربي. والواقع أن شخصنة السلطة، أي الاندماج الحاصل بين السلطة والشخص الذي يشغلها، تضع أشد العقبات كؤداً أمام عملية الوحدة العربية ، ذلك لأنه من الصعوبة بمكان، إن لم نقل من المستحيل ، أن يخلي المهيمن على السلطة الساح لصالح آخر في سبيل عملية وحدوية قد تكلفه مركزه السياسي. هذه الشخصنة في البنية السياسية العربية عززت وتعزز إلى أقصى حد العوامل النابذة الأخرى للسيرورة الوحدوية، ذلك لأن السلطة المشخصنة لا بد من أن تستخدم سائر العوامل والعناصر المؤاتية للتجزئة في سبيل تدعيم مواقعها، بحيث يصبح الوضع أو البنيان الإقليمي مرتكزاً وسياجاً و " مجالاً حيوياً " لها.

من الممكن أن تصبح شخصنة السلطة عاملاً إيجابياً أو جاذباً في السيرورة الوحدوية لو أن ثمة احتمالاً لطريق بروسي إلى الوحدة العربية. ونعني بالطريق البروسي ارتكاز العملية الوحدوية على قطر– محور أو قطر– مركز يلف حوله ويجذب إليه الأقطار أو الأقاليم العربية الأخرى، كما نعني به انخراط الوطن العربي عموماً أو القطر– المحور خصوصاً في سيرورة تقدم (سيان أكانت برجوازية

أم أشتراكية) تنقل المجتمع العربي من مرحلة تاريخية إلى أخرى . عملية الانتقال هذه هـي العامـل الأكثر أهمية في التمهيد للتوحيد القومي وإنضاجه، بل قل هي المدفعية البعيدة المدى التي تدك العراقيل والمصاعب التي تواجه عملية البناء الوحدوية.

بيد أن شخصنة السلطة التي تتفاقم وتتدعم في المرحلة الحالية من تطور الوطن العربي، عندما تتم في ظل سيرورة تقهقرية أو تراجعية، كالتي نشهدها اليوم في معظم الأقطار العربية، تصبح العقبة الأكثر عناداً في وجه الاحتمال أو المشروع الوحدوي . من هنا، فإن الديمقراطية التي تشكل نقيضـاً مطلقـاً لشخصنة السلطة، تشكل الطريق الأكثر مؤاتاة وملاءمة إلى الوحدة العربية- لسنا بصدد التنظير لـ "طريق ديمقراطي إلى الوحدة" بوصفه مطلقاً وقانوناً يحكم السيرورة الوحدوية ، وكل ما عداه يشـكل خطأ أو محاولة لا جدوى منها. نحن فقط إزاء معاينة تبين أن دمقرطة الحياة السياسية العربية تفـتح أرحب السبل أمام المشروع الوحدوي وتتسق معه وتنضجه. إن تجربة وحـدة ١٩٥٨ بـين مصـر وسوريا تقدم شاهداً لا يدحض على هذه الحقيقة : الوضع الديمقراطي في سوريا، وبالتالي عدم وجود سلطة سورية مشخصنة، سهل إلى أقصى حد عملية توحيد مصر وسوريا. هذا الملمح الديمقراطي في العملية الوحدوية يفترض، بخاصة في المرحلة الانهيارية الراهنة، حيث تنبعث من جـوف التـاريخ العربي أنظمة استبداد شرقي "محدثة"، تمفصلاً وتلاحماً وتكاملاً بين المشروع الديمقراطي والمشروع الوحدوي. والنضال في سبيل دمقرطة المجتمع العربي يصب في/ ويتكامل مع النضال في سبيل وحدة الوطن العربي.

-٥-

في السيرورة الوحدوية لا نرى فقط عوامل نابذة، كالتي تحدثنا عنها قبلاً، بل نرى أيضاً نقاط ضعف وثغرات تجعل هذه السيرورة أكثر صعوبة. هذه العوامل، وتختلف بعض الاخـتلاف عـن العوامـل النابذة، الغائبة عن العملية الوحدوية أو الضعيفة والقاصرة فيها، تشكل الثغرة الأكثـر خطـورة فـي السيرورة الوحدوية، بل يمكن القول إن أصعب عثراتها، في الماضي، قد جاءت عنها وإن مستقبلها قد يرتبط بها.

سأختار من هذه العوامل العاملين الأكثر أهمية والأكثر إثارة للجدل : **الأول** هو افتقار الوطن العربـي إلى تطور برجوازي حق، وبالتالي التناقضات بين البرجوازيات الإقليمية العربية وأثرها السلبي علـى السيرورة الوحدوية. **الثاني** هو ضعف دور القطر العربي- المركز، أو القائد للعملية الوحدوية.

خلافاً لبلدان أوروبا الغربية التي شهدت تطوراً برجوازياً حقاً ، أي تطوراً مستقلاً ، مكوراً (متمحوراً على ذاته)، لم يشهد الوطن العربي من خليجه إلى محيطه ، شأن بلدان العالم الثالث الأخرى ، سوى تطور برجوازي سطحي، محدود، تابع، مندلق. هذا المنحى في التطور الاقتصادي العربي الذي أقلقه الاستعمار ولجمه في الوقت نفسه، كان يدفع، بالطبع، الماء إلى طاحون التجزئة. فبعد أن فسخ الاستعمار أنماط الإنتاج العربية البدائية التقليدية وقطع الروابط والصلات ، وإن المحدودة، فيما بين اقتصادات الأقطار العربية، أتبع اقتصاد كل قطر، معزولاً عن الآخر، بالاقتصاد الرأسمالي العالمي بوجه عام وباقتصاد المتروبول المهيمن بوجه خاص. هذه السيرورة ، كما تبين كل التحليلات الاقتصادية الحديثة، لم تتوقف بعد الاستقلالات السياسية التي نالتها الأقطار العربية، فميكانية الهيمنة الإمبريالية لا تزال شغالة، تلعب لعبتها في إطار بنى أو كيانات سياسية لا تقودها قوى سياسية حديثة. إن هذه التظاهرة تشكل جانباً من جوانب سيرورة سميت بـ "تقدم التخلف "، التي تعبر عن تفاقم عملية السحق الإمبريالي للوطن العربي.

إذاً، وخلافاً لمزاعم الماركسية الاقتصادوية، وما دامت ميكانية الهيمنة الإمبريالية قد سحقت وتسحق كل بدايات ونزوعات التكامل الاقتصادي العربي، وقطعت الصلات ما بين الاقتصادات العربية التقليدية ما قبل الرأسمالية، وأطلقت تطوراً اقتصادياً تجزئوياً ، فلا صلة البتة، إن لم نقل العكس، بين تكوّن الوعي القومي العربي الذي يسير في خط ناقض للتجزئة، وبين التطورات البرجوازية العربية، وهي تطورات، كما قلنا من قبل، تنزع إلى تدعيم الكيانات القطرية القائمة، وتعزيز الايديولوجيات الإقليمية، وبلورة برجوازيات قطرية مستقلة عن بعضها البعض من جهة، ومرتبطة بمتروبولها الخاص من جهة أخرى.

هذه الحقيقة تظهر خطأ محاولة سحب النظرية الستالينية، حول تكوّن الأمم والحركات القومية الأوروبية، على الحركة القومية العربية وعملية الوحدة العربية، فالوعي القومي العربي ليس فقط غير ذي صلة بالتطور الاقتصادي البرجوازي التجزئوي العربي، بل يسير في خط معاكس له، الأمر الذي يؤكد، في الحالة العربية هذه، استقلال السياسة العربية النسبي عن الاقتصاد من جهة، والطابع المتأخر والتابع للبرجوازيات العربية من جهة أخرى.

إن البرجوازيات العربية التي نبتت في تربة إقطاع شرقي ، ولدت مخصية، لا لهذا السبب فقط ، بل أيضاً بفعل الثقل الإمبريالي الذي حضنها وأعاق تطورها في الوقت نفسه. هذا الواقع حال دون تكوّن برجوازية عربية، واحدة مفترسة، برجوازية تتكون في قطر يوفر الظروف الأنسب لتطورها، ثم تمد أذرعها في حركة أخطبوطية، مكورة حول ذلك القطر الأقطار العربية الأخرى ، فتمتص وتستوعب

البرجوازيات العربية الأخرى، وتصهر الاقتصادات العربية، وتمهد الأرض بالتالي لعملية التوحيد السياسي بما يشبه القصف التمهيدي لمدفعية بعيدة المدى على أسوار التجزئة، كما جرى في أكثر من بلد في غرب أوروبا.

إن التطور التابع والتجزئوي الذي وسم التطور الاقتصادي العربي، جعل النزوع البرجوازي العربي نزوعاً غير موحد، غير صاهر، وبالتالي غير قومي، غير عربي. إن ضعف البرجوازيات العربية، تشابه القطاعات نشاطها في الصناعة أو التجارة أو المضاربات، أواصرها القوية بالبنى التقليدية العربية، ارتباطاتها بالمتروبولات الغربية وتبعيتها لها- كل هذا جعلها تتخذ، دفاعاً عن مصالحها الطبقية المحدودة، من الكيانات الإقليمية، تروساً لحماية مصالحها، مسهمة في الدفاع عن أسوار التجزئة القائمة بين الأقطار. ألم تلعب البرجوازيتان السورية واللبنانية دوراً في قطع علاقات لم يقطعها الاستعمار الفرنسي؟ ألم تلعب البرجوازية السورية دوراً في التآمر على وحدة مصر وسوريا؟

يقيناً إن البرجوازيات العربية متفاوتة من حيث مدى تطورها، لكنه تفاوت في درجة الضعف وليس تفاوتاً في مدى القوة : هناك برجوازية لم تكد تولد، أخرى تزحف، ثالثة تحبو، الخ.، لكن ليس هناك برجوازية واقفة على قدميها، بما في ذلك البرجوازية المصرية، امتلكت القدرة على إعطاء القطرالذي تنتمي إليه هيكلاً اقتصادياً برجوازياً حديثاً ، وتجاوزته في اتجاه عملية افتراس اقتصاديات عربية أخرى. لو أن الوطن العربي شهد تطوراً كهذا، لرأيناه يلعب الدور الإيجابي الذي لعبه، مثلاً ، التطور الاقتصادي البرجوازي الألماني في سيرورة وحدة ألمانيا في القرن التاسع عشر.

لو أن الوطن العربي شهد نشوء برجوازية حقة، برجوازية مفترسة، لرأينا فواصل التجزئة تتراخى، المصالح الإقليمية تتقزم وتذوب، الايديولوجيات الإقليمية تتراجع وتتساقط ، الحدود تنلغم فتتهاوى بضربات سياسية ليست بالمتعبة. أين البرجوازية العربية المفترسة (وهل يمكن أن تنشأ في ظل الهيمنة الإمبريالية الساحقة؟) البرجوازية الذكر، إذا صح التعبير التي تلتهم وتطوي تحت جناحيها كل البرجوازيات العربية الأخرى، الرثة، المخصية، المتأخرة، المضاربة، التابعة، وتسهم ، من خلال تحديث الاقتصاد العربي، في شد هذا التخلخل في البنية القومية العربية، في لحم الفواصل والثغرات والخصوصيات التي تعطي التجزئة مبررها ودعامتها؟! هاتوا برجوازية عربية كهذه، وخذوا وحدة عربية في فترة لا تزيد عن عقدين!

هذه الحقائق التي أوردنا، والتي أصبحت أولويات في الاقتصاد الماركسي الحديث، تكاد تكون غائبة عن الماركسية الاقتصادية العربية في كل تلاوينها، سواء الشرعية أم اليسارية. بل أكثر من ذلك،

فالمعتقدية (الدوغمائية) التي تلبستها جعلتها تعجز عن أن تميز، من هذه الزاوية، طبيعة وسمات البرجوازيات الأوروبية المهيمنة والمتقدمة. الكل في نظرها برجوازية، وكفى المؤمنين شر التهليل. يكفي القياس، كما فعل أجدادنا بالمنطق اليوناني. هذا من جهة، ومن جهة أخرى، من دون تمحيص للطابع التعريفي والمحدود لنظرية ستالين حول الحركة القومية، من دون معرفة وافية بتاريخ التطور القومي للشعوب الغربية، من دون تأمل رصين لتطور الواقع العربي، أسقطت الماركسية الاقتصادية العربية المخطط الستاليني المبسط عن التطور الأوروبي على التطور العربي . ومن هنا علت صيحات صخت الآذان تحذر، أولاً، من جور ومخاطر عملية "الابتلاع " التي تقوم بها (أو قد تقوم بها) البرجوازية المصرية للبرجوازيات العربية الأخرى ، داعية إلى مقاومتها وحماية البرجوازيات العربية الضعيفة التي تواجه غزواً برجوازياً مصرياً ، وتندد، ثانياً ، بالطريق البروسي (المعني هو الناصري– المصري) للوحدة العربية.

في الأدبيات الماركسية الاقتصادية العربية، وأكرر الشرعية واليسارية على حد سواء، لا يغيب فقط مفهوم البرجوازية الرثة، بل يغيب أيضاً مفهوم الهيمنة الإمبريالية، لمجري إنكار الاستقلالية النسبية للسياسة وتسقط إلى مجرد تابع ميكاني وانعكاس مباشر للاقتصاد، في عالم، كالعالم العربي، لم تتبلور فيه الطبقات (كما في عالم رأسمالي متقدم وناضج) أولاً، ويعاني شقاء قومياً ثانياً .

في هذه الرؤية المبتسرة للواقع، كان من الطبيعي أن تسقط الماركسية الاقتصادية العربية في شباك المنطق الإقليمي، أن تنتهي إلى مواقع الدفاع عن التجزئة في أسوأ الأحوال ومعظمها، أو عدم المبالاة بقضية الوحدة في أحسن الأحوال وأندرها، وفي كل الأحوال اختزال النزوع القومي العربي إلى مسألة الارتباط بسوق أو المنازعة على سوق . هذا النزوع العميق الجذور في التاريخ أولاً ، والعميق الارتباط بطموحات المستقبل ثانياً ، علما بأن هذه السوق التي يزعم الارتباط بها أو المنازعة عليها واقعة، في التحليل الأخير، في قبضة الإمبريالية.

لا شك في أن البرجوازية المصرية كانت البرجوازية العربية الأكثر تطوراً من سائر البرجوازيات العربية الأخرى، إلا أنها لم تكف عن كونها رثة، مخصية، مستعمرة ثم تابعة، ولهذا لم يفصح ممثلوها السياسيون (هذا إذا كان لها ممثلون سياسيون مميزون)، بصورة منهجية، عن ميول وحدوية أو توسعية. والنزوعات الوحدوية التي كانت تبرز بين حين وآخر، قبل ثورة ٢٣ تموز/ يوليو، كانت، فضلاً عن طابعها الهامشي والعارض، تصدر عن أوساط تقليدية ما قبل برجوازية. إن وحدة العام ١٩٥٨ بين مصر وسوريا لم تكن فقط غير ذات علاقة بالبرجوازية المصرية، بل، أكثر من ذلك، كانت ضد ميولها المتجهة بالأحرى إلى السودان (٦).

من الناقل أن نحاجج ضد زعم ينقض نفسه بنفسه، ينسب إلى برجوازية كولونيالية ، البرجوازية المصرية، نزعة توسعية، في عالم تسوده القوى الإمبريالية. فإذا كان في أساس النزعة التوسعية، بحسب تحليل لينين للإمبريالية ، الفائض من الرساميل المطلوب توظيفها في الخارج، فإننا نلاحظ أن مصر كانت على الدوام بحاجة إلى رساميل تدخل إليها لتستثمر فيها، لا العكس. هذا الواقع، أي عجز البرجوازية المصرية عن تحقيق فائض اقتصادي كاف ، فضلاً عن سمتها المضاربة تارة، والطفيلية تارة أخرى، ناهيك عن تخلفها وتشابكها مع طبقة الملاكين العقاريين، جعلها عاجزة أو عازفة ، وهنا السبب الأساسي لاصطدامها مع عبد الناصر، عن بناء اقتصاد مصري حديث، بناء يبدأ بفتح الاقتصاد المصري كله للسوق، فتح شرطه الأولي ثورة زراعية جذرية تضع الكتلة الفلاحية في إطار هذه السوق.

في وحدة العام ١٩٥٨ بين مصر وسوريا، لم تكن البرجوازية المصرية هي وحدها العازفة والمتخوفة، بل البرجوازية السورية أيضاً . في سوريا، التي تعاني نقصاً ما في الاندماج القومي، كانت البرجوازية الحلبية (حزب الشعب+ فرع الحزب الوطني في حلب)، ذات الروابط التجارية القديمة بالقسم الشمالي بخاصة من العراق، تتجه إلى إقامة وحدة مع العراق، وهو المشروع الذي بقي بؤرة تناقضات وصراعات سياسية استمرت حتى ثورة ١٤ تموز/ يوليو في العراق. البرجوازية الدمشقية كانت بالأحرف منقسمة. قسم منها (فرع الحزب الوطني في دمشق) كان ميالاً مع بعض التردد إلى وحدة مع العراق. القسم الآخر، ويغلب فيه العنصر التجاري (ممثلاً ، سياسياً ، باتجاه خالد العظم)، لم يكن متحمساً لأية وحدة سواء مع مصر أو مع العراق . من وضع توقيعه على صك الوحدة من ممثلي البرجوازية السورية كان يتخذ موقفاً مزيجاً من المسايرة والتردد والرجاء.

هذه الوقائع تكاد تفقأ العين في وضوحها، مع ذلك لم يسع الماركسية الاقتصادية العربية، وهنا نضيف الطبقاوية، إلا أن تسم وحدة العام ١٩٥٨ بالميسم البرجوازي، وتجاهلت المحرك الخارجي، الإمبريالية الذي كان العامل الحاسم في قيامها (٧)، إلا أن تولول خوفاً على البرجوازية السورية المهددة " بالابتلاع " البرجوازي المصري (٨).

في الوقت الذي كانت فيه تلك الماركسية تخلع على النظام المصري لقب عميل بنك مصر، كان عبد الناصر ينفض يده يأساً من إسهام البرجوازية المصرية الجدي في تنمية الاقتصاد المصري ويتجه إلى اقتحام المعترك الاقتصادي وإلى إلقاء عبء التنمية الرئيسي على أكتاف الدولة. بعيد ذلك تنفجر ثورة ١٤ تموز/ يوليو في العراق. إزاء الاحتمالات التي أنفتحت أمام وحدة العراق مع الجمهورية العربية

المتحدة، يجري التهويل، في محاولة للقضاء على هذه الاحتمالات، بـ "خطر" البرجوازية المصرية على البرجوازية العراقية. وتحولت الماركسية الاقتصادية في العراق إلى ترسانة حرب ايديولوجية ضد القومية العربية، بوصفها حركة برجوازية "بونابرتية"، تهدد بابتلاع المصالح العراقية عموماً والمصالح البرجوازية العراقية خصوصاً لصالح البرجوازية المصرية. وفي معمعان هذه الحرب، نسوا تسلط البرجوازيات الإمبريالية على الاقتصاد العراقي، مركزين النار على خطر موهوم لبرجوازية رثة ومخصية هي البرجوازية المصرية.

في هذه الغمرة، في ١١ شباط/ فبراير ١٩٥٩ تحديداً ، أصدر عبد الناصر قرار تأميم البنك الأهلي وبنك مصر (ومجموعة الشركات المتفرعة والتابعة له). طبعاً ، لم تقم دولة تضم مصر والعراق لكي نستطيع تتبع تظاهرات "الابتلاع البرجوازي " المصري للبرجوازية العراقية ، لكن تجربة الوحدة المصرية– السورية تقدم مثالاً ساطعاً عن تهافت المنطق الماركسي الاقتصادي ، ليس فقط حول العلاقات المتوازنة، اقتصادياً ، بين مصر وسوريا خلال سني الوحدة ، بل أيضاً حول طبيعة البرجوايات العربية وفيما إذا كانت نعاجاً ذلولاً أم لبوات مفترسات، حول دورها الموهوم أو الفعلي في سيرورة الوحدة العربية، وكذلك حول الطبيعة الطبقية أو القومية للنزوع الوحدوي العربي وفيما إذا كانت هذه الطبيعة تلبي نزوع أمة (لتأكيد ذاتها والحفاظ على بقائها) أم مصالح طبقة.

بعيد قيام وحدة العام ١٩٥٨ التي لم تؤيدها جدياً البرجوازية السورية، أخذت هذه البرجوازية تنزلق رويداً رويداً إلى مواقع معارضة ثم عداء مكشوف إلى هذا الحد أو ذاك بلغ ذروته المستقلة عند صدور تأميمات تموز/ يوليو ١٩٦١. هذا الانزلاق لم يكن ناجما، بالطبع، عن خوفها من ابتلاع البرجوازية المصرية ، بل عن أسباب عديدة، نقصر حديثنا هنا على السببين الرئيسيين منها : الأول، لأن دولة الوحدة قد حاولت، بإدخالها مبدأ التخطيط والتنمية إلى سوريا وإيلائهما اهتماماً مرموقاً ، أن تحتوي البرجوازية السورية، المعتادة على ليبرالية اقتصادية منفلتة، في إطار خطة التنمية، وأن تطوع ، إلى حد ما، مصالحها وفق متطلبات التنمية. الثاني، لأن دولة الوحدة، بإصدارها قانون الإصلاح الزراعي، منذ أيلول/ سبتمبر ١٩٥٨، قد وجهت ضربة إلى طبقة متداخلة ومتشابكة، أقتصادياً واجتماعياً وسياسياً ، مع الطبقة البرجوازية.

إن المسائل النظرية التي ثارت هنا تستدعي إجابات أوفى ، لا نزعم أننا قدمنا سوى إشارات حولها، نرى من المفيد تثبيت خلاصتها ونتائجها:

أ- لم يشهد الوطن العربي تطوراً برجوازياً بالمعنى الحقيقي للكلمة، وإن هذه الواقعة هي أخطر نقـــاط ضعف العملية الوحدوية وأكبر ثغراتها. إن التطور البرجوازي النغل والمخصي الذي عرفـــه الـــوطن العربي يسير في خط مناقض لخط التوحيد القومي . إذا قيض للوطن العربي تطور اقتصادي حـــديث، فسيكون، من الزاوية السياسية، حصيلة نزوع غير برجوازي ، وهذه إحدى مفارقات التطور العربـــي الحديث.

ب- في ظل انعدام احتمال ثوري، أو في ظل غياب تكتيك ثوري يتجه إلى تغيير جذري، من الخطـــأ أن يبرر اشتراكي لنفسه الدفاع عن برجوازية عربية ضد أخرى . إن أتخاذ موقف كهذا إنما يشير إلى العناصر الإقليمية والتقليدية التي تكمن في أساس ايديولوجيته التي يريدها اشتراكية وحديثة.

ج- إن معلمي الاشتراكية الكبار كانوا يعتبرون التطور البرجوازي، ألحق بالطبع، خطـــوة تاريخيـــة تقدمية، كانوا مع إنشاء دولة كبيرة، ممركزة، على أساس قومي، وذلك لأن مثل هـــذه الدولـــة تفـــتح المجال الأرحب لتطور أسرع وأشمل، وأخيراً كانوا يسخرون من الدولة الصغيرة ومن الخصوصيات المحلية، بوصفها رواسب ما قبل رأسمالية تثقل وتشوّه حركة التطور التاريخي.

د- في حال تناقض برجوازيتين عربيتين، أو في حال تهديد واحدة لأخرى بالابتلاع (وهذا، إلى حـــد كبير، مجرد افتراض، كما سبق أن أوضحنا، لأن البرجوازيات الإمبريالية تسحق الجميع وتبتلعه)، لا ينبغي للاشتراكي أن يقف مع الاعتبار المحلي أو المطلب الإقليمي الضيق الأفق، بل أن يتخذ جانـــب الاعتبار القومي العربي الأشمل أولاً ، وجانب الاعتبار الذي يعزز احتمالات تقدم جمـــاع الاقتصـــاد العربي ثانياً .

-٦-

نقطة الضعف الثانية في العملية الوحدوية تتمثل تارة في عدم وجود مركز قائد للمســـيرة الوحديـــة، وتارة أخرى في قدرة هذا المركز المحدودة أو غير الكافية لقيادتها.

بالنسبة إلى وجهات النظر أو الرؤى الطوباوية، سواء نسبت إلى القومية أو إلـــى الاشـــتراكية، يبـــدو الحديث عن الدور القيادي للقطر المكور أو القطر- المركز بمثابة " شوفينية " قطرية ، " شـــوفينية " تشكل، بالنتيجة، خرقاً للطابع الديمقراطي الذي ينبغي أن يوجه سيرورة التوحيد القومية العربية.

بعد قليل سنبين طوباوية وسطحية الادعاء الديمقراطي في حديث كهذا. حسبنا الان القول : إننا لسـنا، في ما يتعلق بالتطور القومي للشعوب، إزاء حكم قيمة، بل حكم واقع فقط . ففي الوحدات القومية، التي تكونت على مر التاريخ الحديث على الأقل، لم تكن الايديولوجية القومية (على أهميتها الكبيرة)، ومـا يسندها من العناصر المكونة لوحدة الأمة، هي العامل الأول في بناء الدولة القومية، بـل إن الكتلـة- المحور أو الكتلة المكورة (الدولة، القاطعة- الدولة- الكتلة البشرية المتراصة) هي التي لعبت الـدور الحاسم الأكثر أهمية في إرساء البنيان السياسي للدولة القومية ، بل هي التي لعبت، بصورة مباشرة أو غير مباشرة، في تأصيل المشاعر القومية وبلورة الايديولوجيا القومية، التي عادت، بـدروها، تلعـب دورها الكبير في سيرورة الصهر والتوحيد القوميين.

هذه الحقيقة تتجلى على أوضح ما تكون في تاريخ التطور القومي لأمم أوروبا الغربية بوجه عام وفي فرنسا وإيطاليا وألمانيا بوجه خاص ، حيث لعبت مقاطعة باريس (إيل دي فرانس) بالنسبة إلى فرنسا، بروسيا بالنسبة إلى ألمانيا، بييمونت- ساردينيا بالنسبة إلى إيطاليا، موسكو بالنسبة إلى روسـيا، دور الكتلة المكورة في سيرورة التوحيد القومي لكل منها. بل لنتأمل الدور القيادي أو الزعـامي للـروس الكبار في الإمبراطورية القيصرية ثم في الاتحاد السوفياتي، لشعب هان في الصين، للشعب الصـربي في يوغوسلافيا.

هذه الوقائع الصلبة تضيع بالطبع في الخضم النظري المتعالي للماركسيات الاقتصادوية العربية التـي ألغت التاريخ الواقعي للشعوب وأحلت محله نظرية ستالين التعريفية، التي انحطت، بدورها، انحطاطاً مضاعفاً على يد تلك الماركسيات عندما وضعت الواقع العربي على سرير "بروكوسـت " السـتاليني. ففي الرؤية الاقتصادوية العربية لم يتم تجاهل كل تلك الوقائع العنيدة فحسب، بل شطب أيضـاً علـى العامل الخارجي بوصفه عاملاً رئيسياً في بلورة الشعور القومي وإنضاج عملية التوحيد القومية (٩)، كما اختزل التطور القومي للشعوب إلى تطور الاقتصاد البرجوازي ، واختزلت القومية إلـى مجـرد تظاهرة برجوازية (١٠). نعم إن وعي الأمة الفرنسية، مثلاً، لنفسها إزاء الملكية واحتـداد الشـعور القومي قد ازدهرا مع صعود البرجوازية، في الثورة الفرنسية الكبرى ١٧٨٩، وقيادتها طبقات الأمـة الثلاث ضد النظام القديم. إلا أن تاريخ التطور القومي في أوروبا الغربي أعمق جذوراً في التـاريخ، وسيرورة تكون الأمم والقوميات قد بدأت في العصر الوسيط وتعززت مع تنـامي سـلطان النظـام الملكي، واكتملت أخيراً، لدى الشعوب الأوروبية الأكثر تقدماً ، مع الثورة الفرنسية الكبرى وبعيدها.

وبسبب من هذا التجاهل أو الشطب أو الاختزال، فإن الماركسية الاقتصادية العربية وقعت إمـا فـي موقف معاد للوحدة في أسوأ الأحوال، أو في نزعة تتجلى، كما قلنـا، لا فـي تأكيـد علـى التغييـر

الديمقراطي، الجذري والشمولي، للمجتمع العربي، بل في التأكيد على ديمقراطية مسطحة، ميكانية، خروفية (إذا صح التعبير) بين الأقطار وأدوارها، سواء في عملية التوحيد القومي أو قيادة البناء السياسي الوحدوي، وتتمثل هذه النزعة أساساً في ما أطلق عليه اسم "التكافؤ الإقليمي " في بناء الوحدة.

ونحن عندما نؤكد على دور الكتلة المكورة في سيرورة التوحيد القومي في أوروبا، لا نرمي من وراء ذلك إلى الدعوة إلى سحب ميكاني لتلك السيرورة على الواقع العربي، فالفوارق بين الواقعين واضحة إلى درجة تجعل هذه الدعوة رغبة مقطوعة عن الواقع، وذلك لأن دور الكتلة العربية المكورة، أو التي يفترض فيها أن تكون مكورة، يتراوح بين الضعف والعزوف. ما نرمي إليه هو فهم هذه الثغرات بغية تذليلها وتعويضها. وفضلاً عن ذلك فإننا نرمي إلى تبيان، استناداً إلى تجارب التاريخ ومعطيات الواقع العربي، أن الدعوة إلى وحدة تتكافأ فيها أدوار الأقطار، أو إلى وحدة ليست ذات محور يتمثل في قطر، أو على الأقل وحدة بلا دور مميز أو راجح لقطر ما، هي دعوة ساذجة، وأنه حتى في حال قيام تنظيم سياسي وحدوي، ذي فروع متوازنة في الأقطار، يأتي بالوحدة، فإن هذا لا يلغي، في المدى القريب على الأقل، الوزن المميز لكل قطر في العملية الوحدوية، بل إن هذا الوزن لا بد من أن ينعكس حتى على التنظيم السياسي الوحدوي بالذات.

قلت قبل قليل إن الأقطار العربية متباينة لا من حيث حجمها ومستوى تطورها فقط ، بل من حيث مدى اندماجها ومكوناتها التاريخية أيضاً ، وبالتالي فإن الأقطار العربية ليست قطعاً ستاندرد أو كأحجار البلوك المقولبة. هذا الواقع يصفع الطوباوية الديمقراطية المسطحة التي تريد البناء السياسي للوحدة متناسقاً، كاملاً، متوازناً، مبنياً على تكافؤ قطري مرغوب.

إن كل وحدة قومية قامت في التاريخ كانت، على المدى القريب، تنطوي على شيء من قبيل الابتلاع، وكانت، على المدى البعيد، عملية صهر وتذويب متبادلة. أضف إلى ذلك، أنها كانت تنطوي على نزوع معاد، بشكل ضمني أو صريح، للخصوصيات والمصالح الإقليمية ، نزوع شهدت الثورة الفرنسية الكبرى أجلى تظاهراته، وأشدها تطرفا.

لا شك في أن الواقع العربي، فضلاً عن الواقع العالمي المعادي للوحدة. يتطلب، لأسباب كثيرة، منها التأخر العربي العام وأنمطاط الأرض العربية وغياب تطور برجوازي وحق ونقص الاندماج القومي، مساراً معيناً يخفف ما أمكن من آلام الابتلاع ويقلل من اختلالات التوازن الإقليمي، لكن مستقبل العملية الوحدوية يتوقف إلى حد كبير على وجود قطر عربي مؤهل لممارسة دور المحور الذي يتكور حوله، خلال سيرورة تذويب منهجية طويلة، الشعب العربي في أقاليمه كافة.

إذاً، فالفارق بين الواقعين، العربي اليوم والأوروبي في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، لا ينبغي أن يدفع إلى نبذ ثابتة تاريخ التوحيد القومي الأوروبي، ثابتة ترقى إلى مرتبة القانون أو الميل التاريخي، ألا وهي دور الدولة والقطر المكور في السيرورة الوحدوية، ذلك أن مثل هذا النبذ سيقود بالتأكيد إلى مواقع إقليمية ومعادية للوحدة.

يقيناً إن هذه الثابتة ضعيفة أو مفقودة في التطور القومي العربي الحديث (الأمر الذي يكشف سبباً رئيسياً في تعثر المسيرة الوحدوية). كما أنه من الخطأ ألا نرى الفارق بين تطورنا القومي والتطور القومي الكلاسي الأوروبي، إلا أنه من الخطأ الأكثر فحشاً جعل ذلك مبرراً للاعتراف بشرعية الواقع الإقليمي التجزئوي، للإقرار بمعقولية الكيانات الإقليمية القائمة، لاعتبار وجودها غير مناقض للمشروع الوحدوي. ثم، في مرحلة أخرى، بعد هذا الاعتراف، ستتدخل إرادة بناء مصير عربي مشترك، حيث سيكون للشعور القومي مكان بلا شك، لكن حيث ستأخذ دورها أيضاً ضرورات من نوع اقتصادي، ثقافي، سياسي وإنساني (١١).

هذه الدعوة، وهي بورقيبية حاذقة مطورة، لكن في اتجاه أقل سلبية إزاء الوحدة كمشروع غائم بعيد، إذا كانت تدعو إلى عدم الالتصاق بالموديل الأوروبي للقرن التاسع عشر، إلا أنها تدعونا في الوقت نفسه إلى تبني الموديل الأوروبي للقرن العشرين، موديل أوروبا السوق المشتركة التي تتجه بكثير من الثقل والتردد نحو تضامن أكثر وثوقاً (ولكن ليس أكيداً أن الوحدة السياسية مآله الحتمي)، موديل أوروبا الناضجة، المتقدمة، ذات الأمم المختلفة والمكتملة قومياً والمتجاوزة مرحلة "البؤس القومي "، ولكن التي تشعر بثقل حجري رحى القوتين الأعظم (الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي)، فتتجه إلى مزيد من التضامن لا لاعتبارات سياسية فقط ، بل أيضاً لاعتبارات اقتصادية تمليها العملقة المتزايدة في المشروعات والمنشآت الاقتصادية بشتى أشكالها، عملقة تصطدم بالحدود القومية التي ما برحت تضيق أكثر فأكثر.

هذه التطورية الوحدوية التي تلامس الإقليمية المكشوفة الصريحة، تشكل الوجه الثاني لميدالية وجهها الأول هو الرومانسية الوحدوية. والنقطة التي تتقاطع فيها التطورية الوحدوية والرومانسية الوحدوية هي أنهما، كلتيهما معاً، تخطئان الواقع. واذا كانت الرومانسية الوحدوية تتجاهل أو تستخف بعرقلات الوحدة، فإن التطورية الوحدوية ليست فقط استسلاماً أمام هذه العرقلات، بل أيضاً استخفافاً واستهانة بالعوامل الجاذبة في العملية الوحدوية. أما الواقعية الثورية في العمل الوحدوي فترفض، من جهة، ثبوط وتردد ولاثورية التطورية الوحدوية، وتعمل، من جهة أخرى، على تجنب أوهام وسقطات

التفاؤل الهين للرومانسية الوحدوية. إنها تعمل للوحدة بنفس طويل، لكنها مستعدة لاقتناص أية فرصة للسير بمشروع وحدوي إلى الأمام على الصعيد السياسي.

إن التطورية الوحدوية التي تعتبر قضية الوحدة مستأخرة إلى مرحلة أخرى ، يفوتها أن التطور التلقائي، العربي والعالمي، يلعب ضد الوحدة العربية لا معها. يفوتها أن سير التطور العربي، وهو تطور مندلق وتابع، يدفع إلى تبلور وتصلّب البنى والكيانات التجزئية، يدفع إلى تكون أمم عربية منفصلة، وليس العكس. يفوتها أن ميكانية الهيمنة الإمبريالية تفعل في اتجاه تعميق التجزئة. إن المشروع الوحدوي إذا وضع، من قبل القوى الوحدوية، على الرف اليوم، كما تدعو التطورية الوحدوية، فإنه سيبقى على الرف. ولسنا ندري لماذا لا تتدخل، اليوم لا غداً ، إرادة بناء مصير عربي مشترك وتأخذ دورها، في هذه المرحلة (لا في مرحلة مقبلة كما تدعو التطورية الوحدوية)، الضرورات ا لاقتصادية، الثقافية، السياسية والإنسانية، لماذا لا تعتبر الوحدة العربية، وهي كذلك فعلاً ، الأرضية اللازمة لبناء المستقبل العربي ولإطلاق النهضة العربية. وفضلاً عن ذلك، فإن نقطة الضعف القاتلة في النظرة التطورية الوحدوية ليست فقط أنها تتخذ مواقف لا تولي مسألة آلية التسلط الإمبريالي الأهمية التي تستحق، بل نلمح في مواقفها ما يشبه الاستسلام لها ، ولو إلى حين . كما أنها، بسبب من مبالغتها في تصور بطء حركة التاريخ، تنكر دور السياسة، أي دور الفعل الثوري ، في السيرورة الوحدوية.

ماذا كان موقف الحركة والايديولوجيا القومية العربية من هذه المسألة، مسألة دور القطر المكور في العملية الوحدوية، ومسألة دور الدولة في البناء القومي؟ وبشكل أخص، لماذا لم تتصد الايديولوجيا القومية العربية لصياغة نظرية حول دور الدولة في البناء القومي؟

مع أن ثمة ملمحاً شبه حديث وشبه علماني في الايديولوجيا القومية العربية التي نشأت في إطار آسيا العربية، إلا أن طابعها الأساسي بقي، رغم جهود العديد من المثقفين المسيحيين في بداياتها، طابعاً تقليدياً. في هذا المناخ الايديولوجي التقليدي الذي لا يمكن مقارنته بالطبع لا من قريب ولا من بعيد بمستوى الايديولوجيا الألمانية في القرن التاسع عشر، لم يكن ممكناً أن تولد، بل ولا أن تنقل ميكانياً، نظرية تذكر بنظرية هيغل في الدولة (١٢).

إن نظرية كهذه لم يكن ممكناً أن ترى النور، بل أن تهيمن على روح جماع الأمة، بشأن تأثير هيغل فى الأمة الألمانية، إلا في مناخ ايديولوجي على قدر مرموق من العلمنة من جهة، وفي بيئة اجتماعية على قدر كاف من الاندماج القومي في جهة ثانية. والحال أن المجتمع العربي كان في بدايات الحركة

القومية العربية، ولا يزال كذلك إلى حد كبير اليوم، تقليدياً وسلفياً يرفض العلمانية أولاً، ومخلخلاً يفتقر إلى اندماج قومي كاف ثانياً .

لا شك في أن الايديولوجيا القومية العربية قد حققت آنئذ نقلة تمثلت في عملية فرز ما هو عربي عما هو عثماني، لكن يبدو أن كتلة الشعب العربي بقيت بالأحرى لاصقة بمفهوم الملة الديني أكثر من التصاقها بمفهوم الأمة العلماني . هذا الالتصاق ، المتغلغل بالطبع في ثنايا الايديولوجيا القومية العربية في شتى تنويعاتها، يكمن في أساس عجزها عن صياغة نظرية للدولة. لكن ينبغي ألا ننسى عاملاً آخر يكمن في أساس هذا العجز أيضاً : لم يفرز التطور العربي الكتلة ، الدولة ، ارتسامات دولة ، التي تدفع باتجاه صياغة نظرية كهذه .

مع ذلك لا يسعنا أن ننكر على الحركة القومية العربية أنها كانت ترنو، بإدراك إجمالي غامض ، إلى مركز ثقل تتجمع وتجمع الأمة حوله. فالحركة القومية العربية التي نشأت في إطار آسيا العربية بوجه عام ، وفي بلاد الشام بوجه خاص، في وقت كانت فيه مصر تعيش مرحلة انزواء إقليمي بعد هزيمة ١٨٨٢، كانت تنتظر الخلاص من الصحراء، لا بسبب من سمتها التقليدية فحسب، بل أيضاً لأن الصحراء، آي شبه الجزيرة العربية، هي البقعة العربية الآسيوية الوحيدة التي كانت واقعة خارج السلطان الفعلي للعثمانيين، وبالتالي فهي البقعة التي يمكنها أن تمد يد العون للحركة القومية العربية الناشئة في بلاد الشام، في محاولتها، بادئ ذي بدء الحصول على استقلال ذاتي، ثم محاولتها، أخيراً، انتزاع الاستقلال السياسي والانفصال عن السلطنة العثمانية.

الزواج الذي حصل بين الحركة القومية العربية التي نبتت في بلاد الشام وبين شريف مكة وأولاده، زواج أدى إلى تشديد طابعها التقليدي ومفاقمة تأخرها، استمر فترة طويلة تجرجرت حتى الحرب العالمية الثانية. فبعد القضاء على الثورة العربية لعام ١٩١٦ ، وبعد طرد العائلة الهاشمية من الحجاز وانتقال ثقلها إلى العراق حيث أصبح فيصل الأول ملكاً ، نقلت الحركة القومية العربية توجهها من الصحراء العربية إلى العراق الذي وضعت أملها القومي فيه ، حيث لا تتربع فقط في قمة الدولة العائلة التي قادت ثورة ١٩١٦ ، بل أيضاً حيث يحتل الأعضاء العراقيون الأوائل في الحركة القومية العربية المراكز الحاسمة في السلطة (ومن ضمنها الجيش)، مراكز بقوا يحتلونها إلى أن اطاحتهم ثورة ١٤ تموز/ يوليو ١٩٥٨.

في العراق الهاشمي ، بقيت الحركة القومية العربية ، في فرعها العراقي الأصلي وتفريخاته ، تعمل ، بصورة عامة ، حتى ثورة ١٤تموز/ يوليو ١٩٥٨ ، ضمن حدود الهامش الذي تركه الاستعمار

البريطاني للسلطة المحلية العراقية ، في حقلي التعليم والجيش بخاصة ، بهدف جعل العراق " بروسيا العرب " . وبالفعل ، فقد كانت الحركة القومية العربية خارج القطر العراقي تبني آمالها على العراق في تحقيق المشروع الوحدوي ، وتعتبره مركز الحركة القومية العربية ، إذ أن سوريا ، وكانت في معمعان الكفاح ضد الاستعمار الفرنسي ، وجدت نفسها مستغرقة كلياً وغير قادرة على النهوض بمسؤولية قومية عربية تتعدى حدودها .

لكن الآمال القومية التي عقدت على العراق لم تجد منفذاً إلى التحقيق . بالطبع ، لم يكن ممكناً للمشروع الوحدوي، حتى الجزئي، أن يصبح حقيقة واقعة في ظل الاحتلال الفرنسي لسوريا، بيد أنه ما إن حققت سوريا استقلالها السياسي وأجليت قوات الاحتلال الفرنسية حتى أصبح المشروع الوحدوي ممكناً، فانطرح مشروع وحدة بين سوريا والعراق.

هنا أيضاً أرتطم المشروع الوحدوي بجملة وقائع وعرقلات:

– لقد تقدمت في سوريا حركة وطنية وقومية عربية، تمثلت في أوائل الخمسينيات في حزبي البعث العربي والعربي الاشتراكي بشكل رئيسي (قبل أندماجهما). هذه الحركة كانت أقل تقليدية من الحركة القومية العربية الأولى وأشد عداء للاستعمار، لذا أدانت الجيل القومي العربي الأول لتصالحه مع الاستعمار وخيانته مبادئ الثورة العربية لعام ١٩١٦ وأهدافها في الوحدة والتخلص من نير الأجنبي. هذه الحركة، مدعومة بالعناصر الشابة في الجيش، أستطاعت أن تفشل مشروع وحدة سوريا– العراق، باعتبار أنه يدفع سوريا، تحت ستار الوحدة، تحت مظلة الاستعمار الإنكليزي الذي كان لا يزال مهيمناً على العراق.

– لكن أسباب فشل المشروع الوحدوي تذهب إلى ما هو أبعد وأعمق من تلك الأسباب السياسية المباشرة: كشف، مع تظاهرة أخرى، عن عجز العراق آنذاك، كقطر، عن القيام بدور قيادي في العملية الوحدوية. وهذا العجز، يصعب أن يقر به، ربما، حتى العراقيون الممتلكون وعياً مناسباً وإيماناً وحدوياً صادقاً، لا يتجلى عن تأخر العراق الملحوظ عن سوريا، بل يتجلى أيضاً، وبشكل أساسي، في التناثر العراقي (١٣) (انقسامات): طائفية+ دينية+ قومية)، وهو تناثر أوسع بكثير من التناثر السوري الذي يجعل من الصعب على العراق أن يتحرك على الدوام، كمصر مثلاً ، ككتلة متجانسة متراصة. يضاف إلى ذلك تطرف موقعه الجغرافي بالنسبة إلى الوطن العربي، وهو تطرف يصعب، في ظروف التأخر، حضوره الدائم والفاعل في المعمعان العربي.

– الواقع أن مكوّنات تاريخية ومقومات كيانية وثروة اقتصادية مناسبة قد تضافرت لتخلق لدى العراق بعض الشعور باكتفاء كياني وشديد تحسس بالمكان الراجح الذي يفترض في العراق أن يحتله في السيرورة الوحدوية أو في السياسة العربية بوجه عام . هذه الحقيقة، مضافاً إليها عامل التناثر العراقي، أعطت النزوع العراقي الوحدوي طابعه المتردد والمتعالي في الوقت نفسه.

– كذلك فإن إجهاض مشروع وحدة سوريا والعراق، إعراض سوريا عنه، مسارعتها إلى معانقة مصر عندما بدت أولى أمارات نزوع وحدوي فيها، قد بينت أنه على رغم أن هوى العراق (السني بخاصة) سوري، إلا أن هوى سوريا، وهذا واضح على الصعيد التاريخي، مصري. إن سوريا لا تفهم الوحدة انثناء إلى وراء إلى الشرق، بل تفهمها دفعاً للطرف المشرقي باتجاه الغرب، باتجاه البحر المتوسط. تريد الوحدة سحباً للعراق إلى حوض المتوسط؟ لا لفتاً لسوريا إلى جبال بشكتويه، وذلك لأن الانثناء السوري إلى الشرق يقطع المشرق العربي الآسيوي عن مصر أولاً وعن المغرب العربي ثانياً ، ويقلص بالتالي المشروع الوحدوي إلى أبعد الحدود ويميته في النهاية. فضلاً عن أن ميدان المعركة، التاريخية الطويلة، الطاحنة، يقع أمام سوريا : إسرائيل.

–٧–

قلت إن الحركة القومية العربية التي لم تصغ نظرية حول الدولة والدولة– المركز في العملية الوحدوية، كانت ترنو، مع ذلك، وبإدراك إجمالي غامض، إلى مركز ثقل تتجمع وتجمع الأمة حوله. مركز الثقل هذا الذي كان القطر العراقي، لم يلبث أن تحوّل رويداً رويداً ، إثر سلسلة من التطورات السياسية، إلى القطر المصري. كيف حدث ذلك؟ وما نتائجه؟

بعد ارتطام مشروع وحدة العراق– سوريا، الذي عملت لتحقيقه السلطة العراقية طوال عقد تقريباً ، بدا وكأن المشروع الوحدوي مشروع عقيم أو مشروع مستأخر. بيد أن الأمر لم يكن كذلك. فقد جدّ طريق للتطور الوحدوي بدا كانعطافة أو شبه مفاجأة : تبدّى في مصر التي كانت داخل محارة إقليمية منذ هزيمة العام ١٨٨٢، ميل ضعيف ومتردد لكن متزايد الوضوح نحو العودة إلى انتماء سياسي للوطن العربي، انتماء يجد جذوره في العوامل التاريخية، اللغوية، الثقافية، الدينية، التي تربط مصر بالأجزاء الاخرى من الوطن العربي.

هذا الميل في الظروف التي انبثق فيها وفي السياق الذي اندرج فيه، لم يحقق، أملاً كان يداعب جماعات من المثقفين العرب من العهد العثماني (١٤) فحسب، بل كشف عن ميل تاريخي آخر، تجلى

في واقع أن المسار الطبيعي للعملية الوحدوية إنما كان مساراً معادياً للاستعمار لا مسار مصالحة معه ، وبالتالي فإن التطور التاريخي ، العربي والعالمي في آن، قد تخطى احتمال قيام وحـــدة فـــي ظـــل الرجعية التقليدية.

بل أكثر من ذلك. مع وضوح الميل العربي لمصر، بدا وكأن المشروع الوحدوي قد تحول من مشروع شبه نظري، شبه طوباوي، إلى مشروع واقعي ، يتمتع براهنية ملموسة. وبعبـــارة أخـــرى ، بـــدا أن العرب أخذوا ينتقلون من زمن الحلم بالوحدة إلى عصر الوحدة. كما أن الحركة القومية العربية التـــي كانت، حتى أوائل الخمسينيات، حركة نخبة بالأحرى، أخذت تتحول إلى حركة جماهيريـــة عريضـــة. والأهم من ذلك كله هو أن حركة الوحدة العربية، مع هذا الوضوح في ميل مصر العربي، بـــدا أنهـــا كسبت قوة جديدة وحاسمة : ثقل مصر الكمي والنوعي الذي حول الأمة العربية إلى قوة أوزن وأكثـــر كثافة، والعالم العربي الذي كان، في عهد انكفاء مصر الإقليمي، منفلشاً أو يشبه الأحجار المتراصـــفة، أصبح يبدو أنه يكتسب بمصر ومعها بنية، لحمة، محوراً، لقد وجد الوطن العربي كتلته المرصوصة، المكورة، وبالتالي أصبح مهيأ لكي يتبنين.

إن مصر التي سحقت مرتين من قبل الاستعمار، المرة الأولى عام ١٨٤٠ والمرة الثانية عام ١٨٨٢، قد عاشت حتى العام ١٩٥٢ ما يمكن تسميته مرحلة الهزيمة الشاملة. في مناخ هذه الهزيمة، وبتـــدخل عوامل عديدة، منها سرير وادي النيل الذي منحها ضربا من شعور باكتفاء كيـــاني، لـــوذ أو احتمـــاء الحركة الوطنية المصرية المعادية للاستعمار الأوروبي بالخلافة العثمانيـــة (١٥)، تشـــجيع ســـلطات الاحتلال الإنكليزي للقومية المصرية، أدلجة الانكفاء الإقليمي وتبلورها في إطار مذهب قومي مصري كان ذا تلاوين تقليدية، شرقية، إسلامية لدى الحركة الوطنية الجماهيرية والقطاع الأكبر من الإنتلجنسيا المصرية، وكان ذا تلاوين فرعونية، تغربية لدى قطاع محدود من هذه الإنتلجنسيا.

وفضلاً عن ذلك ، وباعتبار أن الحركة الوطنية المصرية ، لم تكن ، قبل ثورة ٢٣ تمـــوز / يوليـــو ، تنازع الهيمنة الاستعمارية منازعة جذرية (وبالتالي " لم تستطع أن تمد بصرها عبر ســـيناء " (١٦) في محاولة لتكتل عربي شامل ضد الاستعمار) ، وباعتبار أن الهم المباشر والمحدود للحركة الوطنية كان الحصول على استقلال سياسي ما ، تدعمت الأدلجة الإقليمية وأصبح المذهب القومي المصـــري يحتل مكاناً مهيمناً في الايديولوجيا المصرية .

مع ذلك، فإن التلاوين الشرقية الإسلامية في النزعة القومية المصرية لم تكن بلا وزن . فما أن فتحت بريطانيا الضوء الأخضر لمشروع الجامعة العربية الذي لم يكن أكثر من تنسيق من مواقـــع التجزئـــة

وفي حدودها ، حتى بادرت الزعامة السياسية المصرية إلى تبنيه والعمل لتنفيذه . ثم جاء الصراع العربي – الاسرائيلي الذي بلغ مرحلة حاسمة مع انسحاب بريطانيا من فلسطين ، ووضع مصر دفعة واحدة في المعمعان العربي . وعندما قامت اسرائيل ، تجلى بوضوح ، لكل ذي اطلالة تاريخية على مستقبل التطور العربي والخارطة السياسية للشرق الأوسط ، أن دولة تحد نشأت في قلب الوطن العربي ، بل أكثر من ذلك : أن دولة – نقيضاً قد انتصبت أمام مصر بخاصة (باعتبارها الدولة العربية الأكبر) وأن صراعاً تاريخياً ينتظرهما .

هنا، في هذا المنعطف التاريخي بخاصة، أصبح حيدان الوعي القومي المصري عن الحاجة القومية المصرية كبيراً جداً ، بحيث غدت النزعة القومية المصرية تلعب بشكل واضح ضد المصلحة القومية للشعب المصري. إن مصر، بتخلف بنيتها الاجتماعية، السياسية، الثقافية، أمست بحاجة لا بد منها للعرب في سبيل الصمود أمام دولة، دولة صغيرة، ولا شك، لكنها تتمتع، فضلاً عن الدعم الغربي المتعدد الأشكال، ببنى سياسة واجتماعية وثقافية حديثة، وببنية عسكرية أكثر حداثة، فضلاً عن اقتصاد وإن كان ناتجه القومي الإجمالي أصغر من الناتج القومي المصري الإجمالي (بعد العام ١٩٧٠ أصبح الناتج القومي الإسرائيلي أكبر من نظيره المصري)، إلا أن قدرة البنى الإسرائيلية الحديثة ، فضلاً عن الدور الكبير الذي للمساعدات الإمبريالية على تحريكه وتركيزه في حالات الحرب ، تعطيه فاعلية أكبر من فاعلية الاقتصاد المصري . وفضلاً عن ذلك ، فإن ارتفاع متوسط الدخل للفرد في إسرائيل وانخفاضه الشديد في مصر، يجعل اسرائيل قادرة على اقتطاع نسب من هذا الدخل أوسع بكثير من قدرة مصر.

أضف إلى ذلك أن طلب السلامة عن طريق العزلة، لم يكن فقط تعبيراً عن انهزامية لا مبرر لها ، بل أيضاً كان وهماً مقطوع الصلة بالواقع . فإسرائيل التي تعيش متحدية هذا البحر العربي ومستهينة به ، لن تترك الكتلة الأضخم ، الكتلة المصرية ، حاملة الاحتمالات ، تقف على قدميها . ومن هنا ، لم يكن وهم هروب مصري من أمام اسرائيل (وكانت تدعو إليه ولا تزال القوى الرجعية والاقليمية الأعتى في مصر) علاجاً لخلاص مصر من الخطر الإسرائيلي ، فإسرائيل ستلحق بها وإن هربت والعلاقات الدولية لا تصنعها رغبة طرف واحد. والعلاج الحق: إما تحديث جدي لجماع بنى المجتمع المصري أو وحدة عربية، أو كلاهما معاً.

هنا، لم تعدم مصر من يلتقط ، من هذه الزاوية، الوعي المناسب، وكان الشخص ذو الأفق التاريخي الذي قبض، عبر سيرورة تطور ليست بالقصيرة، على هذا الوعي المناسب هو عبد الناصر. بالطبع، لم يكن الصراع العربي– الإسرائيلي هو وحده الذي زرق عبد الناصر بالوعي القومي العربي، بل

كان شاغل استقلال مصر الكامل هو الذي ساقه إلى أن يكتشف رويداً رويداً كون الحــزام العربـــي، وبالتالي الوطن العربي، يشكل أساساً موضوعياً لهذا الاستقلال الكامل لمصر والأمة العربية فـــي آن معاً . فمع ثورة ٢٣ تموز/ يوليو، أصبحت مصر تنازع السيطرة الاستعمارية لا نصف منازعـــة ولا تنشد استقلالاً ما في فيء الغرب، بل أصبحت تنازعها منازعة جذرية وشمولية ، وتنشد استقلالاً كاملاً ومطلقاً ، استقلالاً يؤرث هاجس المس به شعور حاد بالإذلال الاستعماري . هذه المنازعة الجذريـــة ، بالإضافة إلى التحدي الإسرائيلي، قادا عبد الناصر إلى طريق امتلاك وعي قومي عربي، وفتحا مصر بالتالي للمشروع الوحدوي.

هذا الوعي القومي العربي الذي كان عبد الناصر يتملكه مع/ وبالممارسة، وعي لم يأخذ شـــكل رطـــم للقومية المصرية، كان المغامرة المصرية الثانية، بعد مغامرة محمد علي الأولى التي وأدها الاستعمار في أول العقد الخامس من القرن الماضي . وأقول مغامرة كوصف لعمل ثوري، بالغ الجرأة، أنســـاق في طريق وعر مليء بالمطبات والألغام . لا شك في أن في كل عمل ثوري ملمحاً مغامراً. ومن دون هذا الملمح نكون إزاء نزعة تطورية، لكن فتح مصر أمام الاحتمال الوحدوي كان يرتدي، بالنسبة إلى عبد الناصر، أكثر من ملمح مغامر، ليس فقط لأن وحدوية مصر تضعها في موقع صـــدام مقطـــوع الجسور مع الاستعمار، تفاقم الصراع المصري- الإسرائيلي، تضع مصر في معركة مع قوى التجزئة وبناها، بل أيضاً، ورئيسياً لأن الايديولوجيا المصرية بوجه عام، وايديولوجيا الإنتيليجنسيا المصـــرية بوجه خاص (١٧)، هي ايديولوجيا إقليمية أولاً ومتأخرة ثانياً . هنا كان مأزق الناصرية بعامة ومأزق النزوع الناصري إلى الوحدة بخاصة. النزوع الأخير واجه ثلاثـــة ســـدود متفاوتـــة الأهميـــة : ســـد الاستعمار، سد الإقليمية المصرية والتأخر المصري، سد واقع التجزئة والقوى الراكبة عليه والمقتاتـــة منه. غير أن ما أطلقنا عليه سد الإقليمية والتأخر المصريين ليس سداً بالمعنى الحقيقي بقدر مـــا هـــو الفأس المثلومة التي كان يحفر بها عبد الناصر طريق الوحدة ، طريق كان يقطعها الاستعمار وقـــوى التجزئة بمختلف تلاوينها.

بيد أن اللعبة الوحدوية التي بدأها عبد الناصر لم تكن ، في الداخل المصري ، تعدم جذوراً ودعامات . فعلى الرغم من الموقف الاقليمي لكتلة الانتلجنسيا المصرية ، كان الجمهور المصري المســـلم يشـــعر بضرب من تواصل وترابط بين ماهو عربي وما هو اسلامي . وهنا لا بأس من التمييز بين الشـــعور الإسلامي والأدلجة الإسلامية : ففي حين أن المصري العادي ذا المشاعر الإسلامية يتخذ موقفاً إيجابياً من اتجاه عبد الناصر العربي ، نرى من جعل الإسلام ايديولوجيا شمولية وكلية، كالإخوان المســـلمين مثلاً ، يتخذ بالعكس، مواقف معادية لهذا الاتجاه. كتلة الشعب المصري هذه، ذات المشاعر الإسلامية فحسب، هي التي كانت دعامة اتجاه عبد الناصر الوحدوي . وإن دعمها لاتجاهه هذا كـــان عنصـــراً

أساسياً في اقتداره على فرض الاتجاه القومي العربي على القوى المصرية المحافظة عموماً وعلى الإنتلجنسيا المصرية، بشقيها التقليدي والمتغرب، خصوصاً .

لكن، إلى أي حد يستطيع قائد، هو نفسه كان يتقرى ويلتقط بالتدريج الوعي القومي العربي، من دون حزب يشكل طليعة فعلية للشعب ويمتلك ايديولوجيا حديثة ، أن يفرض منطقه ووعيه على إنتلجنسيا بلده؟

بادئ ذي بدء، من المناسب الإشارة أن القيادة الأولى لثورة ٢٣ تموز/ يوليو نفسها، ونعني الهيئة التأسيسية للضباط الأحرار، لم تهضم اتجاه عبد الناصر الوحدوي . فالاتجاه العام للضباط الأحرار بعمومهم، شأن الإنتيليجنسيا المصرية، كان "قومياً" مصرياً بوجه عام، ذا تلاوين تقليدية لدى الجزء الأكبر، وذا تلاوين شبه ليبرالية وشبه ماركسية لدى الجزء الأصغر. والمعركة القومية العربية الأولى التي خاضها عبد الناصر كانت داخل تنظيم الضباط الأحرار الذي لم يكن في الأصل أكثر من تنظيم وطني ذي ملمح تقليدي.

ثانياً : من المناسب الإشارة كذلك أن هذه الايديولوجيات "القومية" المصرية كانت، وهذا أمر جد طبيعي، وازنة في فكر عبد الناصر السياسي، حتى بعيد ثورة ٢٣ تموز/ يوليو، وأن وعيه القومي العربي إذا كان يقرض بمنهجية، مع نموه، ايديولوجيا القومية المصرية، إلا أن الأخيرة لم تعدم تأثيراً ، وان لا شعورياً، تجلى، كما سنرى ، في الطابع المتوجس ، غير الاقتحامي، الحذر إن لم أقل المتردد، لوحدوية عبد الناصر، طابع لا ينال في شيء، بالطبع، من عمقها وجديتها وأولويتها.

إن الايديولوجيا "القومية" المصرية التي تكونت خلال ثلاثة أرباع القرن تقريباً ، مع تلاشي آمال النهضة بسحق حركة عرابي لم يكن ممكناً أن تصفى بسرعة. حتى لو أن ايديولوجيا جديدة اكتسحت العقول واحتلت مكان القديمة وجبّتها، فلا بد من أن يلمح ضرباً من استمرارية مضمرة للقديمة في تضاعيف الجديدة. طبعاً ، لا يسع أحداً أن ينكر التقدم الذي أحرزته الايديولوجيا القومية العربية في صفوف الإنتلجنسيا المصرية، خلال الفترة الناصرية ، إلا أن هذا التقدم بقي جد محدود، وتجلى ذلك على نحو واضح في ردود الفعل التي بدرت من رموزها إزاء عملية نزع الناصرية. هذا الثبات (النسبي بالطبع) والكثافة اللذين للايديولوجيا "القومية" المصرية لا يجدان أساساً لهما في معقوليتها ومطابقتها لمصلحة الشعب المصري المفهومة فهماً صحيحاً ، بل، أولاً ، في السمة المحافظة والمتأخرة للايديولوجيا المصرية (١٨)، وثانياً ، في العثرات والهزائم التي لقيتها حركة الثورة العربية

بوجه عام وحركة الوحدة العربية بوجه خاص، وأخيراً في سطحية العلم التربوي (التثقيفي+ الدعائي) القومي العربي الذي تم في مصر في الفترة الناصرية.

من الجدير بالملاحظة أن الايديولوجيا "القومية" المصرية، ضمنية كانت أو صريحة، تمارس تأثيراً متقارب الوزن والفاعلية لدى الإنتيليجنسيا المصرية بفروعها الثلاثة : التقليدية، الليبرالية، الماركسية، وبالتالي فإن استيعاب كتابها ومنظريها لواقع الحركة القومية العربية وآفاقها، كما تدل على ذلك حتى الكتابات المتخذة موقفاً إيجابياً ، كان استيعاباً اختزالياً ومسطحاً ، في معظم الأحوال. أما الكتابات التي تتخذ منها موقفاً سلبياً ، فتعتبرها مؤامرة تصرف مصر عن البناء الداخلي ، فهللت من أعماق القلوب للانفصال (١٩).

وبصورة عامة، فإن الأرضية الإسلامية للايديولوجية "القومية" المصرية تجعل تصور الأخيرة للقومية العربية بمثابة حل وسط بين قومية مصرية وقومية شرقية إسلامية ، أو بمثابة تقليص لقومية شرقية إسلامية فضفاضة أكثر من اللزوم أو تمديد لقومية مصرية ضيقة أكثر من اللزوم، أو بمثابة تركيبة بين ما هو مصري وماهو إسلامي . وتبقى في كل الأحوال شيئاً ما سائب الأطراف هلامي المحتوى .

هذا الواقع كان يشكل الثغرة الأكثر خطورة في الدور الوحدوي لمصر خلال الفترة الناصرية، كما أنه يفسر لم ضمر وتقهقر النزوع الوحدوي، الذاتي على الأقل، لمصر، في المرحلة البعد ناصرية. لا شك في أن سلطان عبد الناصر، سواء السلطة التي يأمر أو الجماهير التي يقود، قد أضعف إلى حد بعيد تأثير الإنتيليجنسيا المصرية على السياسة الوحدوية العامة للنظام الناصري ، لكن في غياب حزب طليعي يمتلك ايديولوجيا حديثة وواضحة لا يمكن هذه الإنتيليجنسيا إلا أن تمارس تأثيراً ما يشتد أو يضعف تبعاً للمتغيرات الداخلية والعربية والدولية ، بل إن تأثيرها كان يلمس حتى في صفوف نخبة النظام الناصري.

كذلك، فإن دور عبد الناصر إذا كان حاسماً في رسم السياسة الوحدوية العامة، إلا أنه ليس هو الذي يرسم تفاصيلها وليس هو الذي ينفذها، بل الإنتيليجنسيا المصرية. وفي هذه الحالة، فإنه تكيف، سواء وعت ذلك أم لم تعه، إلى هذا الحد أو ذاك، السياسة الوحدوية المصرية وفقاً لايديولوجياها ومزاجها، فتسهم بالتالي في إرباك هذه السياسة في أحسن الأحوال ، أو إفشالها في أسوأ الأحوال .

أضف إلى ذلك أن ما ذكرنا، قبل قليل، عن الطابع الموجس وغير الاقتحامي والحذر المتردد لوحدوية عبد الناصر هو، في التحليل الأخير، وفي جانب منه، انعكاس لا شعوري لضغوط واتجاهات

الإنتيليجنسيا المصرية على عبد الناصر بالذات، ضغوط كثيراً ما كان عبد الناصر يقاومها أو ينفسها، إلا أنه لم يكن من النادر ألا يأخذها بالاعتبار، بل أن يصدع لها.

-٨-

قلت قبلاً إن الايديولوجيا "القومية" المصرية لدى الإنتيليجنسيا المصرية شكلت نقطة الضعف الأكثر خطورة في دور مصر في العملية الوحدوية. إن هذه الايديولوجيا هي التي أعطت، مع عوامل أخرى، السياسة الوحدوية للنظام الناصري طابعها المتوجس، غير الاقتحامي، الحذر مع بعض تردد. كما أننا نجد هذه الايديولوجيا في أساس سياسة الانكفاء الإقليمي للنظام المصري في المرحلة ما بعد الناصرية.

ولم تقف الأمور عند هذا الحد: ففي أكثر من مناسبة، مناسبة أزمنة تراجع اضطراري، عانى عبد الناصر، بسبب من سياسته الوحدوية، وبالتالي سياسته المعادية للإمبريالية والرجعية العربية، ضغوطاً وصلت مراراً إلى مدى لم يكن بعيداً عن إبقائه في مركز رمزي في السلطة أو تنحيته منها. ولم يكن من النادر أن يبث عبد الناصر همومه الوحدوية من داخل النظام بالذات.

عندما يكون بلد ما الكتلة التي يفترض أن تتكور حولها البلدان الأخرى في عملية التوحيد القومية، يصبح من الضروري لهذا البلد أن يمارس دوراً وحدوياً مبادراً ، اقتحامياً . ولكي ينهض بهذا الدور ينبغي أن يتمتع بمستوى مناسب من الوعي، الوعي الذي يكفل له ليس فقط هذه الدينامية الوحدوية، بل أيضاً الوعي بواقع البلدان الأخرى التي يفترض أن تضمها عملية التوحيد القومي، ذلك أن مثل هذا المستوى المناسب من الوعي هو الذي يكفل للمشروع الوحدوي فرص نجاح معقولة.

والحال أن دور مصر الناصرية، رغم أهميته وإيجابيته، إلا أنه لم يبلغ هذا المستوى : رغم أن مصر هي العريس في كل وحدة، إلا أنها هي التي تُخطب من قبل الآخرين. وعندما تخطب تبدي تردداً تارة وعزوفاً تارة أخرى. وبصورة عامة، فإنها تتلقى السيرورة الوحدوية ولا تطلقها. ومن جهة أخرى، فإن افتقار مصر الناصرية بوجه عام، وجهازها العامل في الحقل العربي بوجه خاص، إلى مستوى مناسب من الوعي بتضاريس الواقع العربي، وهذا ناجم عن حداثة تعاطيها في هذا الميدان، فضلا عن التأخر المصري العام، أضعف قدرتها على الفعل الوحدوي التغييري، الجذري. وهذا يفسر لم كانت السياسة الناصرية، بدعم الجماهير العربية لها ، ذات فاعلية عندما تتجه إلى الضغط فحسب من دون أن تمس واقع التجزئة، ولما كانت ذات فاعلية محدودة جداً ، برغم دعم الجماهير العربية لها ، عندما تتجه إلى تغيير واقع التجزئة.

لكن إذا كانت هذه هي الحقيقة الواقعة على الصعيد الذاتي لمصر الناصرية، إلا أنها ليست كذلك على صعيد واقعها الموضوعي : لقد أصبحت مصر، بالدور الذي قامت به ضد الاستعمار وبالمركز الذي احتله عبد الناصر لدى الجماهير العربية، قاعدة للعمل الوحدوي أولاً ، كما انتقل العرب معها وبفضلها من عصر الحلم بالوحدة إلى عصر الوحدة ثانياً . مع الناصرية أصبح المشروع الوحدوي مشروعاً راهناً وممكناً في آن.

فالمعركة مع الاستعمار، التي انفتحت مع إصرار مصر على استقلالها واستقلال الوطن العربي الكاملين، إذا كانت قد أحدثت ضرباً من تمزق على السطح، تمثل في نزاعات حادة إلى هذا الحد أو ذاك بين مصر الناصرية من جانب وهذه السلة أو تلك من السلطات العربية من جانب آخر، إلا أنها بعثت لدى الجماهير العربية إحساساً قوياً بالمصير المشترك ونمت مشاعرها الوحدوية إلى درجة بعيدة واستطاعت حول مصر الناصرية.

لكن لأن هذا الواقع الموضوعي الوحدوي لمصر الناصرية لم يتزاوج بعامل ذاتي، يتمثل بوعي عام ووحدوي مناسبين، فضلاً عن أسباب وعوامل خارجية وعربية، تعثر المشروع الوحدوي بعد ثورة ١٤ تموز/ يوليو ١٩٥٨ في العراق، ثم ضربت أول وحدة في تاريخ العرب الحديث، وعجزت القوى الوحدوية عن إطلاق مد وحدوي جديد، إلى أن عاجلت إسرائيل، متواطئة مع الإمبريالية الأمريكية، مصر الناصرية بهزيمة عسكرية كانت نذير انكفاء إقليمي متزايد تكرس تقريباً مع تصفية الناصرية.

لكي لا يبقى كلامنا يدور في إطار العموميات، سنتحدث عن التظاهرة الأهم في السياسة الوحدوية الناصرية، وحدة العام ١٩٥٨ بين مصر وسوريا محاولين إلقاء بعض الأضواء على تصرف عبد الناصر بخاصة والنظام الناصري بعامة خلال خطواتها الممهدة عند قيامها ثم عند مقتلها (علماً بأن الحضور العسكري المصري في اليمن لدعم ثورتها الديمقراطية الجمهورية كان التجربة الأكثر عمقاً من الزاوية الوحدوية والعملية الأكثر استفزازاً للإقليمية المصرية، خلالها تعرّض عبد الناصر لأشد أعمال الضغط والتآمر):

من معركة السويس، ثم من المعركة المتممة لها، المعركة ضد مبدأ آيزنهاور، بعد معركة حلف بغداد، خرج عبد الناصر زعيماً للأمة العربية، كما خرجت مصر بوصفها الدولة- المركز للوطن العربي. سوريا التي خرجت هي أيضاً ، من معركة سويس أخرى مقسطة، والتي كانت، تاريخياً ، مهد وموقد الحركة القومية العربية، التقطت هذه الواقعة وتقدمت نحو مصر عبد الناصر تطلب الوحدة معها

وتحت قيادتها. عبد الناصر، الذي كان يتقدم على صعيد الوعي القومي العربي، لم يكن آنذاك يتصور الوحدة كإطار سياسي- دستوري لدولة واحدة ، بل كان بالأحرى ينظر إليها كشيء يشبه التضامن أو أوثق منه بقليل. وتتابع سوريا ركضها وراء مصر. وأخيراً يقبل عبد الناصر، من دون ارتياح من قبل نخبة النظام الناصري، الوحدة مع سوريا بشعور من يقبل، متردداً متهيباً ، علـى مغـامرة مجهولـة النتائج.

خلال فترة الوحدة تمارس، في سوريا، نخبة النظام الناصري المصرية (وهذا أمر تقضي به طبيعـة الأشياء رغم كل حديث طوبوي عن التكافؤ القطري) دوراً متفوقاً أو راجحاً في القطاعات المفاتيح في الدولة، وفي الجيش بخاصة. هذا الدور، الذي لم يكن يسنده وعي وحدوي مناسب، كما لم يكن يسـنده مستوى مناسب من الوعي السياسي بمعناه (وعي التآمر الإمبريالي- الرجعي+ وعي منحى وطبيعـة التناقضات الإقليمية، الطبقية، الفئوية)، أتاح لشرذمة من العسكريين السوريين، كانت موثوقة ومحبـوّة من قبل النخبة المصرية في سوريا، مدفوعة أو محرضة مباشرة من قبل البرجوازية السورية، التـي رأت نفسها تضرب منذ بدايات عهد الوحدة حتى تلقت الضربة السورية، التي رأت نفسها تضرب منذ بدايات عهد الوحدة حتى تلقت الضربة الأشد في تأميمات تموز/ يوليو ١٩٦١، أن تغتال الوحدة، رغم تعلق الأكثرية الساحقة من الشعب السوري بها.

إلى هنا والمسألة لا تثير شديد الاستغراب : لقد قتلت الوحدة لقصور في وعي النخبة المصرية التـي كانت ممسكة بالزمام في الإقليم السوري . كان هذا أمراً ممكناً بخاصة إذا عرفنا المسـتوى المتـأخر للوعي السياسي العام لهذه النخبة. غير أن قصور وعي هذه النخبة كان انعكاساً وعينة عـن قصـور وعي النظام الناصري بجماعه.

لكن كيف تلقى النظام الناصري مؤامرة الانفصال؟ ما ردود فعله؟

للوهلة الأولى، بدا عبد الناصر مصمماً على سحق الانقلاب الانفصالي بالقوة. وبالفعل، فقد وضـعت القوى العسكرية المصرية في حالة تأهب، وبخاصة القوى البحرية، وجرى إنزال قوة مظليين مصرية في محافظة اللاذقية، على أمل أن تشكل مع حامية اللاذقية، التي كانت ذات ولاء وحدوي، نقطة تجمع واستناد لمختلف القوى الوحدوية، من عسكرية ومدنية، لمعارضة عسكرية تربك سـلطات الانقـلاب الانفصالي في دمشق وتهيىء للانقضاض النهائي عليه.

لكن قائد القوة المظلية، وكان واحداً من البارزين في جماعة عبد الحكيم عامر، يستسلم بلا مبرر دونما سبب معقول، اللهم إلا عدم إيمانه بالمهمة ، وهي مهمة وحدوية، وقد أرسل للقيام بهـا. ثـم يجـري تراجع عن فكرة إجراء عسكري للقضاء على التمرد الانفصالي . وتبع هذا التراجع العسكري تراجـع سياسي سلم فيه عبد الناصر بشرعية الانفصال ، في خطابه الشهير الذي ألقاه يوم ١٦/ ١٠/ ١٩٦١.

كيف حدث ذلك، ولماذا؟

لا شك في أن الانقلاب الانفصالي في دمشق أصاب مركز عبد الناصر في القاهرة بضربة هزته بشدة، باعتبار أنه هو المسؤول عن قبول "مغامرة الوحدة" مع سوريا، وعليه بالتالي أن يتحمل وزر فشـلها. وبقيت الكواليس السياسية في القاهرة تتحدث آنذاك مدة أسبوع عن احتمال تنحي عبد الناصر أو بقائه في منصب رمزي فقط . في تلك الفترة القصيرة، تجمعت ضد عبد الناصـر كـل القـوى الإقليميـة المصرية، فضلاً عن القوى الرجعية، في محاولة لإقصائه. لكن إذا كانت هذه القوى قد فشـلت فـي النهاية في محاولتها هذه، إلا أنها، كما يبدو، لم تفشل في جعله يتردد، ثم يحجم عن تصفية الانقـلاب الانفصالي بالقوة. يقيناً إن أسباباً أخرى تكمن في أساس موقف عبد الناصر: استسلام قائد القوة المظلية المصرية، تهديد بريطانيا (؟) ضرب الأسطول المصري إذا حاول غزو سوريا، توهمـه أن الشـعب السوري، أو القطاع الأكبر منه على الأقل، يدعم الانفصال، وكذلك توهمه أن أكثرية الجيش السوري تقف مع الزمرة الانقلابية الانفصالية، وأخيراً اعتبارات إنسانية شرقية ، وازنة لدى عبـد الناصـر، جعلته يتردد ثم يحجم عن السير عن طريق لإعادة الوحدة تصوّر أنه قد يقود عملياً إلى اقتتـال بـين الشعبين المصري والسوري . لكن السبب الأكثر حسماً ، كما نعتقد، في تردده ثم إحجامه هو ضغوط نخبة النظام الناصري أولاً ، وثانياً خيبة وذهول الرأي العام المصري ، الناجمان عن صدمة الانفصال التي جعلته ينزلق إلى موقع يقول فيه : " فلتنفصل سوريا. الوحدة معها عبء علينا، نحن المصريين ".

لم يقف الأمر عند هذا الحد : إن خطاب عبد الناصر في ١٦/ ١٠/ ١٩٦١ أوحـى وكأنـه يراجـع مخططه الوحدوي، وحديثه إلى الشعب المصري، على رغم المرارة التي تقطر منه، كان أقرب إلـى اعتذار عن وحدة جُرّت إليها مصر جرّاً قبل أن تنضج ظروفها، فقتلها التآمر الرجعي- الإمبريـالي. فبعد أن يعدد، بصدق، إنجازات عهد الوحدة في الإقليم السوري ، ويقوم بعملية نقد ذاتي سياسية لبعض جوانب تجربة الوحدة، يحول تجربة الوحدة، في جانب منها، إلى ما يشبه العملية الحسابية كانت مصر هي حاملة عبئها والخاسرة فيها في آن. وبكلمة : بدا عبد الناصر في هذا الخطاب وكأنه ينثني أمـام المنطق الإقليمي. وفي مناسبة أخرى، أكد أنه " يوم ١٥ كانون الثاني/ يناير سنة ١٩٥٨ بالذات، " قلت

لهم (أي للسوريين) إن أحنا يجب أن ننتظر خمس سنوات ، ونجرب وحدة اقتصادية ووحدة عسكرية ووحدة ثقافية، ثم نتجه بعد ذلك إلى الوحدة الدستورية".

وفي سلسلة مقالات بعنوان "ماذا جرى في سوريا"، بدأ نشرها في الأهرام مع خطاب عبد الناصر الذي ذكرنا واستمرت حتى أول كانون الأول/ ديسمبر، حاول محمد حسنين هيكل، عبر سلسلة من الحجج التوتولوجية تارة، والوقائع المبتورة تارة أخرى ، أن يبرر خط تراجع وحدوياً ، لا خط انكفاء إقليمياً بالطبع، بل يستشف من مقالات هيكل تلك ضرب من تبريرات غير وحدوية.

وهذا التراجع الوحدوي، والأصح القول التراجع الوحدوي التكتيكي، كما بينت الأحداث بعيد ذلك، لم يلبث أن انعكس على "الميثاق ". في هذا الميثاق نلمس ، ولا شك، إيماناً عميقاً بالوحدة العربية وتشبثاً جاداً بها، لكن صدى الهجمات والانتقادات غير الوحدوية يتردد بوضوح في سطوره التي تناولت موضوع الوحدة، كما يتردد فيها أيضاً ضرب من مرونة في تصور العملية الوحدوية، مرونة وإن بدت معقولة وصحيحة نظرياً ، إلا أنها تضعف في النتيجة جدية التوجه الوحدوي نظراً لفعل العوامل النابذة للوحدة من جهة، وللتقلبات في الأوضاع السياسية العربية الناجمة عن ضعف دور الرأي العام العربي من جهة أخرى.

هذا الذي قلناه عن تصرف النظام الناصري إزاء مؤامرة الانفصال لا ينصرف البتة، كما هو واضح، إلى وضع النزوع الوحدوي لعبد الناصر بالذات موضع تساؤل، ذلك أن هذا النزوع، كما ذكرنا في مناسبة سابقة، لم يكن يرتكز على الشعور فقط ، بل أساساً على حقائق عيانية تتصل باستقلال العرب السياسي واعتبار الوحدة العربية الأساس الموضوعي لهذا الاستقلال وقاعدة نهضتهم وتقدمهم . أضف إلى ذلك، أن عبد الناصر ما إن نفس الضغوط الإقليمية المصرية، وما إن آنس من الشعب السوري تعلقاً جدياً بالوحدة، حتى عاود هجومه من جديد على الانفصال وأخذ يعمل، بأساليب مختلفة، ولكن بعد فوات فرص ثمينة ، لإعادة الجمهورية العربية المتحدة. ما نعنيه بالضبط هو رؤية الدور الوحدوي لمصر كما هو، بحدوده ونواقصه وقصوره حتى في ظل قائد وحدوي صميم ، يمتلك سلطاناً واسعاً سواء في السلطة أو على الجماهير المصرية.

هذا القصور المصري يشكل المأزق الرئيسي للعملية الوحدوية. وعوامله الرئيسية لا تقتصر على حداثة الوعي الوحدوي لمصر والنزوع الإقليمي الراجح لدى الإنتيليجنسيا المصرية، بل تمتد إلى تأخر بنيان الدولة المصرية بوجه خاص والتأخر المصري بوجه عام، فضلاً عن عوامل موضوعية، أي

عوامل لا تتصل بمصر، تتمثل في الضغوط والتهديدات الإمبريالية والفاصل الأرضي (على رغم أنه صنعي: إسرائيل) بين مصر وآسيا العربية.

هذه الملاحظات تطرح عدداً من الإشكاليات: هل هذا يعني أن طريق الوحدة مسدود؟

هل يمكن الوعي الوحدوي أن يتقدم في مصر، وكيف ؟

هل هذا يعني أن ينفض الوحدويون العرب اليد من اقتدار مصر على قيادة السيرورة الوحدوية؟ وبالتالي، هل هناك قطر عربي آخر، غير مصر، يمكن أن يلعب دور القطر القائد للسيرورة الوحدوية؟

سنجيب باختصار:

أولاً : إن طريق الوحدة العربية هو عينه طريق المستقبل العربي . وبعبارة أخرى، إن تقدم العرب على صعيد الوعي، وبالتالي تقدمهم على صعيد تغيير بنى المجتمع العربي، لا بد من أن يترجم على الصعيد الوحدوي. إن التجزئة هي إحدى أسوأ تجليات التأخر العربي، ومن هنا فهي ليست فقط مسألة قومية بالمعنى الشائع للكلمة، وبالتالي فإن طريق الوحدة مرتبط أوثق ارتباط بنمو الوعي العربي، لا الوعي في صورته الوحدوية، بل الوعي بمعناه الشمولي، أي كرؤية صاحية للواقع العربي الراهن مربوطاً بجذوره التاريخية. إن استمرار التجزئة، شأن استمرار التأخر، تعبير عن فوات الوعي العربي وحيدانه عن حاجات التقدم العربي. وبالتالي، فبقدر ما يتحدث هذا الوعي ستتزايد الفرص الوحدوية.

ثانياً : سيبقى لمصر دورها الوازن في التطور العربي، غير أن قدرتها على لعب دور القطر المكون بجدارة ليس مرتبطاً فقط بوجود قيادة وحدوية وحديثة في آن، بل مرتبط أيضاً بتنامي الوعي الوحدوي للإنتيليجنسيا المصرية. وإذا كان صحيحاً أن تأخر وعيها الوحدوي صورة من صور تأخر وعيها العام، فإن تقدم الأول، في ظل الوزن الذي للايديولوجيا القومية المصرية، سيأتي عبر تقدم الثاني. وبالطبع فإن احتمالاً ناصرياً ما جديداً لا يزال وارداً ما دام المنتظر وغير المتوقع يتعاوران التطور التاريخي.

ثالثاً : لا نعتقد أن ثمة قطراً عربياً آخر أكثر تأهيلاً من مصر لقيادة السيرورة الوحدوية، فعلى الرغم من أن حضور الماضي في الايديولوجيا المصرية أشد كثافة وثقلاً مما هو في الأقطار الأخرى التي

تتوفر على شعور وحدوي، إلا أن نقص الاندماج أو التناثر فيها يشكل ثغرة ليست أقل سلبية بكثير من حضور الماضي في الحاضر. والتالي فإن مصر لا تزال فرس رهان وحدوياً ، وإن مهزولـــة. هـــذه معاينة للراهن. أما المستقبل، حيث لا تزال مصر موحلة في هزيمة كلمـــا طالـــت أصـــبح اســـتئناف النهوض والتقدم أصعب، فلا يمكن تخمينه ولا استشرافه.

***

هوامش

(١) ج م. ألبرتيني، م. أوفولا وف. لوروج ، التخلف والتنمية في العالم الثالث، نقله إلى العربية زهير الحكيم، مكتبة العالم الثالث (بيروت. دار الحقيقة، ١٩٧٠)، ص ٢٣٢– ٢٣٣.

(٢) بمعنى أن الأمة العربية تتوفر على وحدة لا شك فيها، لكن ثمة تخلخلاً ونقصاً في اندماجها القومي بحيث لا ترقى وحدة الشعب القومية هذه إلى مستوى وحدة أمة من الطراز الحديث، أي أمة شهدت تطوراً رأسمالياً مركزياً. ولعل هذا الواقع يشكل إحدى الفجوات الرئيسية التي يعشش فيها النزوع الإقليمي.

(٣) حتى دولة بعيدة، مثل الاتحاد السوفياتي، علاقاتها بالأمة العربية علاقات إيجابية ولا تنطوي على عنصر امبريالي ، لا تنظر بارتياح إلى المشروع الوحدوي لا لاعتبارات ايديولوجية، ليست في الراجح سوى تبرير وتغطية لموقف سياسي، بل لاعتبارات سياسية. فهي ترى إلى المشروع الوحدوي بمثابة بناء مركز جاذب لشعوب الجمهوريات السوفياتية الإسلامية، يشوش على وحدة الاتحاد السوفياتي .

(٤) ومثالها الأشهر دفاع الحزب الشيوعي العراقي عن "البرجوازية" العراقية "المهدّدة " من قبل البرجوازية المصرية، عندما لاحت احتمالات وحدة بين العراق والجمهورية العربية المتحدة (مصر+ سوريا) بعيد ثورة تموز/ يوليو ١٩٥٨. وكذلك دفاع الحزب الشيوعي السوري لا عن البرجوازية السورية فقط ، بل عن تجار سوق الصالحية في دمشق ضد "الابتلاع البرجوازي " المصري.

(٥) الايديولوجيات الأقلوية، لا الأقليات بالذات، هي التي نراها، لأسباب تاريخية نابذة للنزوع الوحدوي. وبالتالي فإننا لا ننكر (بل، على العكس ، نثمن)، أن العناصر الطليعية من الأقليات تغدو قومية عربية ووحدوية بقدر ما تستوعب الايديولوجيا القومية الحديثة وتتخلص من أوهام الايديولوجيا التقليدية الأقلوية وكثيراً ما تلعب هذه العناصر الطليعية دوراً ثورياً بالغ الأهمية في تقدم وتطور وطنها وأمتها.

(٦) نعم، إن البرجوازية المصرية كانت متجهة إلى وحدة وادي النيل . لكن هذه الوجهة لم تكن وجهة البرجوازية المصرية وحدها، بل وجهة الشعب المصري بجميع طبقاته وقواه السياسية، بدءاً من الملك، مروراً بالوفد، وصولاً إلى الفرق الماركسية. كما أن هذا التوجه المصري العام ينبغي ألا ينظر إليه بوصفه نزوعاً برجوازياً حديثاً ، لأن وحدة وادي النيل، فضلاً عن الشرط والشريان الجغرافيين الموحدين ، ذات جذور تاريخية، تبدأ، على الأقل، مع فتح محمد علي للسودان

(٧) أنجلس ، الذي لم يكن اقتصادوياً ، بالطبع، أعطى العامل الخارجي في بناء الوحدة الألمانية أهمية أكبر في التطور البرجوازي الألماني الذي لم نشهد ما يشبهه في الوطن العربي.

(٨) انظر الهامش رقم (١٢)، ص ٨٥ من كتاب . في المسألة القومية الديمقراطية.

(٩) إن قيام كنيسة إنكليزية منفصلة، في القرن السادس عشر، كان عاملا في تعزيز عملية تكوّن القومية الإنكليزية

(١٠) لينين كان ضد هذا التسطيح. لقد وصف القومية بأنها "تيار ايديولوجي عريض وعميق جداً".

(١١) هذا ملخص ما يدعو إليه هشام جعيط في كتابه:
Hicham Djait , La Personnalite et le devenir arabo-islamiqes , Collection Esprit . La Condition humaine (Paris : Seuil , 1974) .

(١٢) تعتبر بناء الدولة القومية بمثابة التجسيد العملي لوجود الأمة والتحقيق الفعلي لحريتها والانتقال بها إلى مرتبة الأمم القادرة على الإسهام في تطور التاريخ العالمي، كما ترى أن أرفع واجبات الفرد أن يكون عضواً في جسم هذه الدولة.

(١٣) لقد لعب التناثرالعراقي دوراً حاسماً في احباط مشروع وحدة الجمهورية العربية المتحدة غداة ثورة ١٤ تموز / يوليو ١٩٥٨ ، كما ان هذا التناثر هو الذي امتص ناصرية عبد السلام عارف وحوّلها إلى ثرثرة وحدوية .

(١٤) ذكر ساطع الحصري أن جماعات من مثقفي العرب في العهد العثماني كانت تتجه بقلوبها وأنظارها إلى مصر ، تنتظر منها أن تتزعم الحركة العربية ، انظر : ساطع الحصري ، محاضرات في نشوء الفكرة القومية ط٤ (بيروت : دار العلم للملايين ، ١٩٥٩) ، ص ٢٥٢ .

(١٥) وهذا هو العامل الأكثر أهمية في عدم تكوّن وعي قومي عربي في مصر . إن الوعي القومي العربي في آسيا العربية قد تبلور ضد الأتراك .

(١٦) العبارة لعبد الناصر .

(١٧) لم نكن لنعطي الإنتيليجنسيا المصرية، هذا الدور لو كان ثمة حزب طليعة يتزعم كتلة الأمة، ذو ايديولوجيا محددة ومتبلورة، أو لو كانت كتلة الشعص غير أمية.

(١٨) ايديولوجيا – بقدر ما يصح الحديث عن وجود ايديولوجيا مميزة للقطر – الأقطار العربية الأخرى ليست أكثر تقدماً . لكن الاندماج التقليدي المصري يصعب أكثر الانشقاقات في الايديولوجيا المصرية . أما التخلخل في الأقطار الأخرى – ونتحدث عن المشرق – فيجعل الانشقاق أقل صعوبة ، وبالتالي يصبح التملص من سلطان الايديولوجيا التقليدية أو مواجهتها أيسر مما في مصر .

(١٩) مثال ذلك : أنور عبد الملك .

حول تجربة الوحدة المصرية- السورية

-١-

في ٢٢ شباط/ فبراير ١٩٥٨، أحرزت الحركة القومية العربية، بعد نضال استمر حوالى نصف قرن، أول انتصار قومي وحدوي في تاريخ العرب المعاصر، تمثل في وحدة مصر وسوريا في إطار دولة موحدة اسمها "الجمهورية العربية المتحدة". بعد ثلاث سنوات وسبعة أشهر انفصمت هذه الوحدة.

في أي سياق، عربي ودولي، قامت الوحدة؟

ما مفاعيلها السياسية على الإمبريالية، إسرائيل والرجعيات العربية؟

كيف كانت العلاقة بين الإقليمين المصري والسوري في إطار هذه الوحدة؟

كيف وقع الانفصال؟ ولماذا؟ وما هي دروس هذه التجربة؟ هل فشلت أم قتلت؟

***

بعد الحرب العالمية الثانية، حين خرجت دول الاستعمار التقليدي كدول من الدرجة الثانية، وحين صعدت القوتان الجديدتان الرئيسيتان على المسرح الدولي (الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة) وحين استأنفت الشعوب، بعد انتهاء الحرب، نضالها ضد الاستعمار، أصبحت عملية نزع الاستعمار التقليدي مطروحة في أمر اليوم.

ولم يكن سهلاً على دول الاستعمار التقليدي القبول بهذا الميل التاريخي، فأرادت تسوية بينها وبين الشعوب العربية تكفل لهذه الشعوب انتقالاً ما من التبعية إلى شبه الاستقلال في إطار النفوذ الإمبريالي للدول الغربية. وهنا تضافرت، على رغم التناقضات التكتيكية والجزئية، جهود دولتي الاستعمار التقليدي (إنكلترا وفرنسا) مع دول الاستعمار الجديد (الولايات المتحدة) التي كانت تطمح إلى وراثة التركة الاستعمارية القديمة ليس فقط لمتابعة استغلال الشعوب العربية واضطهادها، بل أيضاً لجعلها

مرتكزاً لعملية محاصرة وصد الاتحاد السوفياتي التي بدأت مع مشروع ترومان وتصاعدت مع سياسة "حافة الحرب " التي مارسها دالاس ، وزير الخارجية في عهد آيزنهاور.

في سياق محاولة إعادة وضع الشعب العربي في دائرة النفوذ الغربية، أي لجعل الاستقلالات السياسية التي يطالبون بها نصف استقلال أو شبه استقلال، طرحت الإمبرياليات مشروع الدفاع عن الشرق الأوسط وميثاق الأمن المتبادل مع مصر (١٩٥١– ١٩٥٣). وبالنسبة إلى سوريا، توالت المشاريع "الوحدوية" من العراق، متواكبة مع سلسلة من المؤامرات وعمليات الإفساد والإرشاء للقسم الأكثر تأخراً ويمينية من البنية السياسية السورية (١٩٤٩– ١٩٥٧).

ولم يلبث المشروع الاستعماري أن أخذ يتبلور: المطلوب إقامة "حلف أطلسي صغير" للشرق الأوسط. وعلى رغم بعض تناقضات جزئية وثانوية بين أمريكا وإنكلترا، سارت قدماً عملية بناء الحلف الذي سمي "حلف بغداد" في ما بعد، والذي اكتمل تقريباً في تشرين الأول/ أكتوبر١٩٥٥، وكان يضم في عضويته، فضلاً عن إنكلترا، باكستان، تركيا، إيران، والعراق. أما أمريكا، فقد اكتفت بعضوية اللجنة العسكرية فقط.

كانت مصر التي وقعت مع إنكلترا اتفاقية الجلاء في تشرين الأول/ أكتوبر١٩٥٤، قد رفضت رفضاً قاطعا الدخول في أحلاف مع الدول الغربية. لذا اتجه حلف بغداد، في محاولة لعزل مصر وإجبارها بالتالي على القبول بالدخول في عضويته، إلى تكثيف مؤامراته وضغوطه على سوريا للسيطرة عليها وإدخالها في الحلف. وعندما أدركت مصر هذه الواقعة بادرت إلى هجوم معاكس كان بداية انفجار أكبر وأعظم المعارك السياسية والعسكرية التي شهدها الوطن العربي، منذ الاجتياح الاستعماري. هذا الهجوم المعاكس أخذ يتجه رويداً رويداً إلى مزيد من الراديكالية في موقفه من الإمبريالية ورؤيته لها من جهة، كما أنه اتجه، من جهة أخرى، إلى عزل العراق الذي أرادوا له أن يكون جسراً بين الحلف والوطن العربي، عن التأثير ببقية العرب.

وفي هذه المعركة، كانت سوريا الميدان الرئيسي طوال أكثر من خمس سنوات على الأقل، وبلغت ذروتها خلال السنتين الأخيرتين اللتين سبقتا قيام الوحدة. ففضلاً عن المؤامرة الأمريكية– العراقية– الإنكليزية التي كشف عنها النقاب في تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٥٦، والتي تواطأ فيها قطاع غير صغير من الكتلة السياسية التقليدية السورية، حيكت مؤامرة أخرى للقيام بانقلاب مسلح ينفذ، كما قال عبد الله سعادة (١) ، في وقت واحد مع العدوان الثلاثي على مصر عام ١٩٥٦. وما لبثت الولايات المتحدة، بعد فشل العدوان الثلاثي، أن بادرت للعمل منفردة للإعداد لانقلاب عسكري (مؤامرة ستون)،

لكنه أحبط وكشف عنه النقاب في ١٢ آب/ أغسطس ١٩٥٧. وتابعت الإمبريالية الأمريكية جهودها لقلب سوريا عبر الحشود العسكرية التركية على الحدود الشمالية لسوريا.

في هذه المعركة، أيضاً، برزت مصر وسوريا بوصفهما المركزين العصبيين والقلعتين الأماميتين للأمة العربية بأسرها. وكان من الطبيعي، في غمار هذه المعمعة المميتة، أن يتقارب هذان المركزان، أن يشعر كل واحد أنه بحاجة لحماية الآخر والتضامن معه. من هنا بالضبط بدأ الطريق الوحدوي الذي قاد إلى قيام الجمهورية العربية المتحدة.

وفي هذا الطريق، أيضاً ، خاض كل من البلدين معركة سويس خاصة به. مصر خاضت، "سويسها" دفعة واحدة في ٢٩ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٥٦، أما سوريا فقد خاضت "سويسها" مقسطة على أربع أو خمس سنوات، امتدت منذ العام ١٩٥٣ وحتى قيام الوحدة (٢). والسبب الذي جعل السويس المصرية تأتي دفعة واحدة، يعود أساساً إلى أن عبد الناصر استطاع أن يوحد الجبهة الداخلية المصرية وأن يشل القوى السياسية التي يمكن الاستعمار أن يلعب بها أو يحركها من جهة، ومن جهة أخرى يعود إلى كون مصر عبد الناصر كانت، بالطبع، أكثر فاعلية وتأثيراً من سوريا، كما أنها كانت موقداً ومحركاً لحركة الكفاح ضد الاستعمار في طول الوطن العربي وعرضه، بل وفي قسم من أفريقيا أيضا. وفي المقابل فإن تخلخل البنية السياسية السورية وتناثرها، جعل الإمبريالية قادرة على الدوام على أن تلعب بالقوى السياسية التقليدية المتأخرة، وهذا ما أبقى لها الأمل، بالتالي، في أن ترى سوريا ساقطة في دائرة النفوذ الإمبريالي.

إذاً ، ففي الصراع في سبيل الاستقلال، وضد حلف بغداد، ثم مروراً بالعدوان الثلاثي، ووصولا إلى مبدأ آيزنهاور (الذي جاء ذروة السياسة الهجومية الاستعمارية الأمريكية بعد تصفية قواعد الاستعمار القديم) وعلى أشلائه قامت وحدة العام ١٩٥٨، أي إنها الوحدة التي قامت "إثر حالة حرب، بل وسط حالة حرب سياسية من أكبر حالات الحرب الباردة التي شهدها العالم بعد الحرب العالمية الثانية".

وهكذا، ففي هذه المعركة الطويلة المريرة ضد الاستعمار، السياسية حيناً والعسكرية حيناً آخر، كان النزوع الوحدوي يتحدد ويتبلور بوصفه نزوعاً معادياً للاستعمار، بحكم السياق الذي اندرج فيه، والعدو الذي قاتله والقوى التي حملت لواءه . من هنا يبدو بمثابة توتولوجيا الاشتراط الذي طرحه بعض الماركساويين حول ضرورة قيام الوحدة العربية على أسس معادية للاستعمار، ذلك لأن المنحى التاريخي للنضال الوحدوي هو منحى معاد للاستعمار. وبالتالي فإن اشتراطاً كهذا إن لم يكن نافلة فهو، بكل تأكيد، مطلب أقل جدية وأقل تطلباً من السيرورة العملية للنزوع الوحدوي . والمشاريع

الوحدوية المناقضة لهذا النزوع، ومثالها الاتحاد الهاشمي بين الأردن والعراق الـذي قـام رداً علـى الجمهورية العربية المتحدة، هو الاستثناء المصطنع الذي يثبت القاعدة، وليس العكس.

العامل الخارجي، إذاً، هو الذي لعب الدور الحاسم في صنع وحـدة العـام ١٩٥٨. لا شـك فـي أن الايديولوجيا القومية العربية، ذات الجذور التاريخية العريقة والتأثير الوازن في سـوريا، هـي التـي جعلت الشعب السوري يعتبر على الدوام تخلّيه عن كيانه السياسي بمثابة انتصار، إلا أن الصراع الذي فرضته الإمبريالية على الأمة العربية عموماً ، وعلى مصر وسوريا خصوصاً ، لعب الدور الحاسـم والمسرع في إقامة هذه الوحدة.

العامل الخارجي (ولعب دوراً كبيراً في الوحدة الألمانيـة، كمـا لاحـظ أنجلـس)، ولـيس التطـور البرجوازي، المصري أو السوري، هو الذي لعب دور المحرك للنزوع الوحدوي . ولعل افتقار هـذه الوحدة إلى هذا العامل كان عاملاً في ضعفها وثغرة في بنيانها، فالتطور البرجـوازي الكولونيـالي، بتبعيته للخارج، شكل عنصر نبذ مضاداً للنزوع الوحدوي، خلافاً للتطور البرجوازي الغربي الذي كان عامل جذب وتوحيد قومي.

إن افتقار الجمهورية العربية المتحدة إلى طبقة برجوازية حقة (والبرجوازية الكولونيالية ليست سـوى كاريكاتور برجوازية) جعلها ترتكز على البرجوازية الصغيرة. غير أن الأخيرة هـذه ليسـت طبقـة بالمعنى العلمي للكلمة، وبخاصة في البلدان المتخلفة ، لكونها فراطة لا تجمعها مصالح مشتركة، ولا تربطها، إيجابياً، ايديولوجيا مشتركة، ولا ترتكز على قاعدة محددة من وسائل الإنتـاج. ولأن البنيـة السياسية للنظام الناصري لم تستطع أن تجبل وتبلور طبقة سياسية حديثة من الفراطـات البرجوازيـة الصغيرة، بقي بنيان دولة الوحدة هذه ثلوماً ، فاستطاعت الإمبريالية أن تنفذ إليها ، مستفيدة من عوامل متعددة، على رأسها عامل الافتقار إلى تواصل الأرض ، وتضربه من الداخل.

والواقع أننا عندما نتحدث عن طبقات في المجتمع العربي إنما نفعل ذلك على سبيل التقريب. فلم يشهد مجتمعنا الإقطاعية ولا الرأسمالية في صيغتيهما الأوروبية، والبنى التقليديـة مـا قبـل البرجوازيـة والتطور الرأسمالي المحدود والمشوه ما زالت تحجز الاستقطاب الطبقي وتشوهه. لذا فإن ما نسـميه طبقات هو، في الواقع، بالأحرى فئات اجتماعية متشابكة ومتفاوتة في السلم الاجتماعي، تتصارع فيما بينها وتمارس الواحدة إزاء الأخرى اضطهاداً ما أو أستغلالاً ما. وبالتالي فما نزال إزاء "بداوة طبقية" أو "طبقية مبذونة"، إذا صح التعبير.

المسرح السياسي السوري، حيث عاشت برلمانية شرقية بكل قباحاتها وحسناتها (قياساً بالململوكيات "الثورية")، كان يقدم عينة من هذه الحقيقة الواقعية التي ذكرنا. فالكتل والتيارات السياسية لم تكن منقسمة وموزعة على أساس اعتبار طبقي ما وحده. لا شك في أننا كنا نتبين ملمحاً طبقياً عاماً في ثنايا الايديولوجيا والبنية الاجتماعية لهذه الكتلة أو ذاك الحزب، لكن الاعتبارات المحلية والعشائرية والطائفية والايديولوجية كانت تلعب، بصورة واعية أو غير واعية، دوراً وازناً في الخريطة السياسية لسوريا.

إذا أخذنا هذا التحفظ بالاعتبار، واذا أخذنا بالاعتبار أيضاً كون النزوع الوحدوي في سوريا كان يجد ديناميته خلال الصراع مع الإمبريالية، يمكننا القول، خلافاً للماركساوية الاقتصادية التبسيطية، إن القوى السياسية التي وقفت مع الوحدة هي عينها القوى التي ناضلت ضد الإمبريالية خلال الفترة ١٩٥٤- ١٩٥٨ (مع استثناء ضعيف المغزى، تمثل في موقف الحزب الشيوعي السوري المعارض للوحدة)، وهذه القوى مكونة أساساً من حزب البعث والجيش السوري، فضلاً عن كسور من الكتلة السياسية التقليدية، كانت مجرورة أكثر مما هي مندفعة. أما القوى التي عارضت الوحدة أو توجست منها، فهي نفسها تقريباً القوى التي كانت إما خائفة من الإمبريالية أو ميالة للمصالحة معها أو مرتبطة بها، وهي قوى يغلب فيها الملمح التقليدي المختلط بالمتبرجز، فضلاً، عن كسور مهمة من الكتلة البرجوازية الصغيرة (الإخوان المسلمين).

في بلد لم تخترقه السياسة بمعناها الحديث، لم يمارس السياسة بمعناها العصري، وبالتالي حيث الالتزام بالمصلحة القومية والتصرف وفقاً لها من قبل الكتل الشعبية مثقل ومغموس بقبليات ما قبل قومية، وحيث الرابطة بين النخبة السياسية وقواعدها الشعبية تذهب إلى أبعد وأعمق من الموقف السياسي للنخبة لتصل إلى ولاء معزول إلى هذا الحد أو ذاك عن الموقف السياسي- في بلد كهذا حيث ذهبت الجماهير السورية، لعمق النزوع الوحدوي في سوريا وللصورة البطولية التي خرج بها عبد الناصر من معركة السويس، إلى مواقع أخرى بعيدة، بالنسبة إلى مسألة الوحدة مع مصر، عن مواقع النخبة السورية التقليدية- المبرجزة، فاندفعت في موج زاخر هادر يهتف للوحدة، أو المأتم القومي الذي عاشته عند الانفصال ، لا بد أن يصاب بالذهول إزاء هذه الظاهرة.

في تلك المعركة الضارية التي فرضتها على سوريا الإمبريالية والقوى الرجعية العربية الضالعة معها، كانت البنية السياسية السورية تتمزق، وهي البنية التي كانت مخلخلة بالأساس ، بفعل التناثر السوري ذي الجذور التاريخية. والقول بأن "سوريا أصبحت في أواخر صيف ١٩٥٧ على شفا الانحلال كمجتمع سياسي منظم " (٣) ينطوي على مبالغة ولا ريب، لكن فيه بعض حقيقة. ثم إن الانفصال بين

الكتلة الرئيسية من النخبة السياسية والجماهير، والتمزق الذي أصاب هذه النخبة، وأخيـراً ابتعـاد أو إبعاد القسم من هذه النخبة، الذي دفع سوريا في طريق الوحدة ، عن مركز القـرار فـي الجمهوريـة العربية المتحدة، خلق في سوريا فراغاً سياسياً لم يستطع أن يملأه هذا السديم الشعبي ، وإن الملتهـب، الذي سار وراء عبد الناصر. ومن هذا الفراغ، الناجم بالطبع عن قصور في الوعي، الذي يفصل القائد عن الجماهير، استطاعت الرجعية السورية، مستفيدة من التناقض بين البيروقـراطيتين العسـكريتين السورية والمصرية، ومرتكزة على دعم الرجعية العربية والدول الإمبريالية (حتى فرنسا الديغولية لـم تكن بعيدة، ناهيك عن أمريكا وإنكلترا، عن مؤامرة الانفصال) (٤)، أن تنفذ إلى بناء الوحدة وتضربه من الداخل.

إن مسألة إسقاط الوحدة (ولا نقول سقوط ولا فشل) تعود، في التحليل الأخير، إلى مسألة الوعي. وهذا القصور في الوعي لا يقتصر على نخبة النظام الناصري، بل يتعداها إلى جمـاع الحركـة القوميـة العربية المشرقية، التي يتجلى قصور وعيها ليس فقط في كونها عجزت عـن استشـراف السـيرورة المعقدة والشاقة للنضال الوحدوي ، بل أيضاً في كونها عجزت عن وضع المسألة القومية في صـلب قضية تقدم الأمة العربية، عن رؤية التفاعل الجدلي بين التقدم والتوحيد القومي ، وأخيراً في تصورها الساذج، المتهافت والمتناقض ، لمسألة تقدم المجتمع العربي بوجه عام .

والواقع ان ما أعطى مسألة الوعي أهميتها الحاسمة بل المحورية في تجربة وحدة العام ١٩٥٨ بـين مصر وسوريا هو، أولاً، العداء الشرس الذي واجهت به القوى الإمبريالية هذه الوحدة، ناهيـك عـن العداء المتفاوت الشراسة والاستقتال الذي لقيته من قبل الدول المجاورة للوطن العربي : ففضلاً عـن إسرائيل، التي رأت في هذه الوحدة تحولاً خطيراً في ميزان القوى، كانت إيران وتركيـا تناصـبانها العداء، وأخيراً توجس أو حذر أو عدم أرتياح الاتحاد السوفياتي، صديقنا التاريخي والاستراتيجي . أما العامل الثاني الذي أعطى مسألة الوعي هذه الأهمية المحورية فهو عدم الاتصال الأرضي بين سوريا ومصر. ولو أن سوريا كانت جغرافياً، بالنسبة إلى مصر، ليبيا أو السودان، لما أخذت مسألة الـوعي هذا الشكل الحاد والمصيري، بل لكان مستحيلاً تقريباً أن يقع انفصال، وبالتالي لما طلعت علينا هـذه النظريات حول "الوحدة المدروسة" و"الوحدة الراسخة" و"الوحدة التـي تحميهـا الجمـاهير المنظمـة" و"الوحدة الديمقراطية"، و"الوحدة المتكافئة" إلى آخر هذه الأسطوانة المكسورة، التي ما برحنا نسـمعها منذ صبيحة ٢٨ أيلول/ سبتمبر ١٩٦١، وفي النهاية لما فرحت تلك النظريات التي اكتشفت، من خلال الصفن، حتمية سقوط الوحدة!!

ما من تجربة عربية أخرى، بما في ذلك الحرب- الهزيمة في حزيران/ يونيو ١٩٦٧، شكلت رائــزاً للوعي العربي وللايديولوجيا العربية مثل تجربة وحدة العام ١٩٥٨، فقابلية الانثلام الكامنة فــي هــذه الوحدة، الناجمة عن أفتقارها إلى التواصل الأرضي، كانت بوجه عام رائز وعــي النخبــة السياســية المصرية- السورية، سواء الجزء الذي تحمّل مسؤوليتها أو الذي أزورّ عنها أو الذي عارضها، وفــي الوقت نفسه كانت رائز وعي النخب العربية الأخرى بوجه عام.

كيف؟

الجزء الذي تحمّل مسؤوليتها، وقتلت وهي تحت قيادته، كشف عن عجز وبالتالي عن قصور في قيادة العملية الوحدوية. إن وحدة قطرين، على رغم عمق ما يجمع بينهما من إرث الماضي، وعلى رغــم الطابع التخلفي المتأخر المشترك لحاضرهما، وعاى رغم وحدة الآمال التــي يتطلعــان إليهــا فــي المستقبل، بينهما بعض ما يمايز (التفاوت في الاندماج أو التناثر القوي لهذا القطر أو ذاك، كثافــة أو ثقل النزوع المحافظ في الايديولوجيا السائدة في هذا القطر أو تأخرها في القطر الآخر) كانت تتطلــب من تلك النخبة وعياً عيانياً تفصيلياً لهذه الحقائق الواقعية في كلا القطرين يكفل القدرة علــى التــذليل والتذويب في آن. وخلافاً لمزاعم الايديولوجيا الإقليمية التي تتخذ من عنصر التباين أو التمــايز بــين الأقطار، كما تفعل الماركساوية العربية الاقتصادية، حجة لوضع الوحدة على الرف واستبعاد النضــال الوحدوي واعتباره هدراً لطاقة وجهد الجماهير، وخلافاً لطوباوية الايديولوجيا القوماوية العربية التــي تنكر هذه التباينات الإقليمية أو تستهين بها، فإن هذه التباينات ليست، في التحليل الأخير، سوى مشكلة من مشكلات الواقع العربي ومشكلات التوحيد القومي، مشكلة تتطلب رفع الوعي الوحــدوي ولــيس النكوص إلى الاستنقاع الإقليمي. إذاً ففي مواجهة أسوار التجزئة لسنا بالأحرى إزاء عرقلات تتطلــب إرجاء الوحدة، بل إزاء مسألة تنمية الوعي العربي لكي يكون في مستوى مناســب. ومــا دام الأمــر كذلك، تغدو معضلة النضال الوحدوي، شأن معضلات النضال الاشتراكي أو التحديثي، سواء بســواء، مسألة وعي، ثم تحويل هذا الوعي، بتملكه الجماهير، إلى قوة مادية. وهكذا نعود مرة أخــرى، وفــي المستوى الأخير، إلى مشكلة التأخر، بوصفها عاهة الايديولوجيا العربية بجميع تلاوينها وتشــعباتها : القوماوية، الماركساوية، الاقليمية ، الخ.

وقصور الوعي لا يقتصر على هؤلاء الذين تحمّلوا مسؤوليتها، بل يمتد، وهنا المفارقة، إلــى هــؤلاء الذين ازورّوا عنها أو عارضوها، وبخاصة المنتمين إلى الايديولوجيا القوماوية العربية الذين انتقلــوا إلى مواقع إقليمية، عندما شرّطوا وعلّبوا وقننوا العملية الوحدوية. والواقــع أن هــذه الايــديولوجيا، بسذاجتها وشعوريتها، تنطنط من مطلق إلى مطلق، لأنها عاجزة عن تصور المسار الوحدوي كصعود

شاق يتواكب مع الوعي السياسي السائد ومع الايديولوجيا السائدة، وبالتالي اعتبار الوعي الوحدوي خلاصة وزبدة الوعي العام لمجتمع يعاني شقاء قومياً من جهة، ويواجه ضغوطاً ساحقة من قبل الإمبريالية من جهة أخرى.

ولأن الايديولوجيا القوماوية العربية اعتبرت الوحدة طوباوية أو مثالاً وليس واقعاً يتطور مع تطور وعي البشر الذين يناضلون في سبيل المشروع الوحدوي، رأينا قطاعات غير صغيرة من قطاعاتها تنتقل، دونما شعور بعميق تناقض، عبر شقلبة ميتافيزيائية، إلى مواقع إقليمية وانفصالية. ولعل أبرز مثال على هذه الحقيقة الواقعة هو المناداة بـ "الوحدة المدروسة" التي انتهت عملياً إلى انفصالات أو انفصاليات مدروسة.

في تجربة وحدة ١٩٥٨، أعطت الايديولوجيا القوماوية العربية كل ما لديها. ومنذ ذلك الحين وحتى اليوم تثبت هذه الايديولوجيا أنها إما عاجزة عن خدمة المشروع الوحدوي أو أنها تحولت إلى عقبة في وجهه. والمهمة المطروحة أمام الثوريين العرب هي دفن ، عبر الدحض والتفنيد، هذه الايديولوجيا واستبقاء هذا العنصر الثمين والعظيم منها، عنصر يشكل أرضية المستقبل العربي : الوحدة العربية.

-٢-

إذا كانت وحدة العام ١٩٥٨ قد جاءت نتيجة زلزلة سياسية، فإنها لم تلبث، بدورها، أن أحدثت زلزلة سياسية. ولو أن هذه الزلزلة أخذت كل مداها، بتوفر وعي مناسب لدى الصف الوطني العربي، لقطعت الثورة العربية مسافة أطول بكثير ولوفرت للتقدم العربي أرضية أكثر مؤاتاة بكثير.

أخذت هذه الزلزلة بعض مداها بانفجار ثورة ١٤ تموز/ يوليو في العراق، لكنها لم تلبث أن تجمدت مع ارتطام البعد الوحدوي لهذه الثورة، ارتطام تلاه انطفاء جذوتها وتحولها إلى حكم عسكري . أخذت الزلزلة في الانحسار مع التمزق الذي أصاب الصف الوطني العربي، وتلاشت مع الانقلاب العسكري الذي فصم هذه الوحدة في ٢٨ أيلول/ سبتمبر ١٩٦١. وما لبث الانفصال، عبر سلسلة من التناقضات العربية والعوامل الدولية، أن نسل هزيمة حزيران/ يونيو التي كانت بداية النهاية. مع وفاة عبد الناصر، جاءت النهاية، نهاية محاولة النهضة العربية الثانية.

هذه الخطوط العريضة الأولية للتطور السياسي العربي تهدف فقط إلى توضيح وإبراز، أولاً، مكان العام ١٩٥٨ في التطور العربي خلال الفترة التي بدأت بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية، ثانياً، كيف

تندرج العملية الوحدوية في صلب التطور العام للنضال العربي في سائر صعده وتكون مرآته وخلاصته. وبالتالي تبين كيف أن النضال ضد الاستعمار يمكن أن يتحول إلى أكثر من احتجاج سياسي، أي يمكن أن يمكث في الأرض، إذا صُب في مجار وحدوية (أو إذا صب في عملية تغيير جذرية لبنى المجتمع لا الاقتصادية فقط ، بل السياسية والثقافية أيضاً وأولاً). وإذا كان قصور الايديولوجيا القومية جعلها ترى إلى المشروع الوحدوي بمثابة "الهدف الأعلى" و"خاتمة المطاف "، إلا أن قصور الماركساوية الاقتصادية العربية ليس أقل من قصور الأولى عندما اعتبرت المشروع الوحدوي نافلة برجوازية تستحق المقاومة تارة أو الإهمال تارة أخرى . إن المشروع الوحدوي يشكل أرضية مناسبة للتقدم العربي، يذلل هذه العقبة أو يشل ذاك الضغط ، بل قد يشكل رافعة على هذا الصعيد أو ذاك. أما إذا بني على وعي مناسب بآفاق التقدم العربي ونهضت به قوى اشتراكية وحديثة (وأؤكد هنا على حديثة) فيشكل رافعة لا مثيل لها للنهضة العربية.

قلت قبل قليل إن تلك الوحدة التي جاءت حصيلة زلزلة سياسية، ما لبثت أن أحدثت، بدورها، زلزلة أخرى. كيف تجلت؟ ما هي تظاهراتها؟ وما هي مفاعيلها؟

عندما كان المشروع الوحدوي بين سوريا ومصر يتجسد ويتبلور خلال معركة ضارية فرضتها الإمبريالية الأمريكية، ويصل البلدان إلى الوحدة من خلال معارضة مشتركة لا تردد فيها ولا التباس لمبدأ آيزنهارو، كانت الأقطار العربية الأخرى : لبنان العراق، تونس، ليبيا، الأردن، السعودية، يرتبط الواحد بعد الآخر بهذا المبدأ، هذا الارتباط الذي قنن امتداد الهيمنة الأمريكية على الوطن العربي وصفى بقايا نفوذ دولتي الاستعمار القديم : إنكلترا وفرنسا، بحيث إن حلف بغداد نفسه أصبح مظهراً من مظاهر مبدأ آيزنهاور.

هذا المناخ السياسي، وبدأت عناصره تتجمع منذ حرب السويس ، الذي ولدت فيه الجمهورية العربية المتحدة، أطلق في طول الوطن العربي وعرضه موجة حماسة وتحركاً جماهيرياً لم يشهدهما من قبل. وأصبحت هذه الجمهورية محط آمال الشعب العربي في تحقيق الوحدة العربية وتحرير الوطن العربي من النفوذ الاستعماري . هذه الحماسة القومية ، بل أكاد أقول الهيجان القومي، زادت من أرتباك، بل من ذعر الرجعيات العربية وإسرائيل والقوى الإمبريالية. ومن يتأمل الأوضاع السياسية العربية في ذلك الحين كان يرى ارتسامات أو إرهاصات تغييرات مهمة في الأوضاع السياسية العربية، تغييرات أصبحت مدرجة في أمر اليوم، وتحققها أصبح مسألة وقت (٥).

ولم تخب التوقعات: صدرت ردود فعل وأنفجرت أحداث جلت وأكدت الاحتمالات الثورية التي انطوى عليها ذلك المشروع الوحدوي . واذا كانت هذه الاحتمالات الثورية قد خنقت الواحد بعد الآخر وصولاً إلى المشروع الأصلي، الجمهورية العربية المتحدة، فإن هذا لا يثلم مشروعية وواقعية وعقلانية المشروع

الوحدوي، بل يكشف فقط قصور وعي الحركة القومية العربية بوجه خاص والحركة الوطنية العربية بوجه عام، فضلاً عن دور العوامل الدولية التي لعبت، هي أيضاً، دوراً في خنق تلك الاحتمالات، دوراً كان من الممكن شله لو أن الوعي العربي كان، ونكرر ذلك، على مستوى مناسب.

بعض ما هو رئيسي من تلك الأحداث وردود الفعل كان التالي :

١- لقد كان قيام إسرائيل واستمرار وجودها نتيجة طبيعية لميزان القوى المحلي الذي لم يكن لصالحها إلا بسبب واقعّي التأخر والتجزئة. وهذا يفسر لم كان ، ولا يزال، حجر الزاوية في استراتيجية إسرائيل السياسية هو منع الوحدة العربية عبر عزل مصر عن الشرق العربي (والقضاء على القومية العربية بالتالي عبر الدفاع عن التجزئة الراهنة، بل وتفتيت الكيانات الصغيرة القائمة إلى كيانات طائفية أصغر). كذلك الأمر، فإن حجر الزاوية في استراتيجيتها العسكرية إنما يقوم على منازلة الجيوش العربية في ظروف تتمكن فيها من منازلة كل جيش عربي على حدة باعتبارها قادرة على تأمين تفوّق عسكري على كل جيش عربي ما دام منفرداً . من هنا فإن ضربات إسرائيل العسكرية تبقى مرهونة بوجود ظروف تحارب فيها الجيوش العربية كجيوش متعددة (٦).

لهذا السبب كانت وحدة العام ١٩٥٨ بمثابة ضربة شديدة لكل استراتيجية إسرائيل السياسية والعسكرية في آن. وهذا يفسر الهياج والشعور بالمأزق الذي تملّك النخبة السياسية الإسرائيلية عند قيام الوحدة. وفي البرلمان الإسرائيلي، وقف بن غوريون وهو في حالة هياج : " هذه ليست جمهورية، ولا عربية، ولا هي متحدة". بل إن جناحاً في السلطة الإسرائيلية (لعل بن غوريون هو الذي يمثله) كان يفكر بتسديد ضربة عسكرية لأحد إقليمي الجمهورية تفتح شرخاً ، إن لم يكن انهياراً، في بنيان دولة الوحدة. لكن يبدو أن حسابات كل السلطة الإسرائيلية لم تؤيد مثل هذه العملية.

كيف أصبح الموقف العربي- الإسرائيلي بعد العام ١٩٥٨؟

كيف أصبح ميزان القوى المحلي، العربي- الإسرائيلي، بعد قيامها؟

لوحظ أن إسرائيل قد أوقفت تقريباً اعتداءاتها على حدود الجمهورية العربية المتحدة، وبخاصة على حدود سوريا، حتى إذا افترضنا أن قوات الطوارئ الدولية، على الحدود المصرية- الإسرائيلية، كانت حاجزاً أمام الاعتداءات الإسرائيلية. إن العدوانين الإسرائيليين الوحيدين في شباط/ فبراير وآذار/ مارس ١٩٦٠ على الحدود السورية قد قوبلا برد عسكري كان لأول مرة رداً ذا مغزى، كما قام الجيش الأول (الجيش السوري) باعتداء مضاد كان أشد من العدوانين الإسرائيليين.

طبعاً لم تتعدّ الجمهورية العربية المتحدة، خلال فترة الوحدة موقف الدفاع. لكن إسرائيل تخلّت، كما يبدو، مؤقتاً على الأقل، عن موقف الهجوم والردع . ويفسر هذا بأن ميزان القوى العسكري المحلي أصبح متأرجحاً. هذا التأرجح في ميزان القوى العسكري لم ينجم بالطبع عن مجرد الجمع العددي للقوة العسكرية المصرية مع القوة العسكرية السورية، بل عن وحدة الجيشين وامكانية عملهما كجيش واحد.

من الزاوية السياسية، أخذت إسرائيل تتحدث لغة جديدة إلى حد ما. يقيناً ،إن إسرائيل لم تتراجع عن مواقعها الأساسية، لكن لغة التهديد بالقوة قد خفتت. وقد أشار عبد الناصر إلى ذلك، في خطابه بمناسبة الذكرى الأولى للوحدة، باعتباره ثمرة من ثمار الوحدة.

ومن جهة أخرى، اتجه تحرك إسرائيل السياسي، بسبب قيام الوحدة بالطبع،إلى إقامة حلف بين الدول القائمة على أطراف الوطن العربي، فاقترح دايان، في أيار/ مايو ١٩٥٨، بدعم من بن غوريون، على مونتغمري إقامة حلف بين إسرائيل وتركيا والحبشة ، كما حاول بن غوريون الحصول على تعهدات وضمانات من الحلف الأطلسي لحماية حدود إسرائيل (٧). وأخيراً باشرت الولايات المتحدة الأمريكية، لأول مرة وبصورة علنية، تزويد إسرائيل بالأسلحة وبخاصة بالصواريخ . وزادت المساعدات والقروض السنوية المقدمة من الغرب الإمبريالي خلال فترة الوحدة بنسبة قدرها ٣٥ بالمئة عن السنوات الثلاث السابقة للوحدة. وبعد الوحدة فقط نبتت في إسرائيل فكرة صنع قنبلة ذرية تساعدها في ذلك فرنسا. ولوحظ أيضاً أن المعدل السنوي للهجرة إلى إسرائيل الذي كان، خلال السنوات الأربع السابقة للوحدة (١٩٥٤- ١٩٥٧) ، ٤٤٦٠٠ مهاجر، أصبح خلال سنوات الوحدة (١٩٥٨- ١٩٦١) ٢٩٧٥٠ مهاجراً، وهذا يعني أن المعدل الوسطي للهجرة قد هبط خلال سني الوحدة بنسبة قدرها ٦٦ بالمئة.

٢- في رد فعل يكاد يكون غريزياً على الوحدة بين مصر وسوريا، أقام الاستعمار اتحاداً بين المملكة الأردنية والمملكة العراقية الهاشميتين. بالطبع لم يكن هذا " الاتحاد " اتحاداً ، وإلا لمَ لم تقمه العائلة الهاشمية من قبل خلال ربع قرن من حكمها في شرقي الأردن وفي العراق. وهذا الاتحاد لم يكن فقط

اتحاداً كهاكه، بل أكثر من ذلك، كان رد التجزئة المعاكس للسيرورة الوحدوية التي حققت أول إنجاز لها، كما كان، بالإضافة إلى ذلك، رد الرجعية التقليدية المعاكس على الصيغة الناصرية التي ارتدتها الثورة العربية في تلك المرحلة (٨). لقد كان مثال التضامن التجزئي.

لقد جاءت وحدة العام ١٩٥٨ بمثابة ضربة هزت أسس النظامين، بل الكيانين، الأردني بخاصة ثم العراقي، فجاء هذا الاتحاد الكهاكه محاولة للتماسك وللصمود في وجه هذا الموج الوحدوي الزاحف. إن شعب الأردن (إذا كان لا بد من التمييز بين ما هو أردني وفلسطيني، في ما يتعلق بالموقف من الوحدة)، الذي يعاني شعوراً بعدم الاكتفاء الكياني نظراً لافتقار المملكة إلى مقومات الدولة وبسبب مواجهته المباشرة العاجزة لإسرائيل، كان من أكثر الشعوب العربية تحسساً بالوحدة المصرية- السورية وتجاوباً معها. والملاحظة نفسها تصدق على الشعب الفلسطيني الذي كان يعتبر الوحدة طوق النجاة والمقدمة اللازمة لاستعادة حقوقه القومية. إذاً ، فموقف الشعب الأردني- الفلسطيني هذا، الذي وضع كيانه السياسي موضع شك شديد عند قيام وحدة العام ١٩٥٨، هو الذي دفع إلى إقامة هذا " الاتحاد " ، وبالتالي فإنه كان تضامناً تجزئياً مقاتلاً ، وليس وحدة عربية رجعية ، كما زعم البعض . والأحداث اللاحقة، وبخاصة بعد انفجار ثورة ١٤ تموز/ يوليو في العراق والإنزال الإنكليزي في الأردن، توضح هذه الحقيقة الواقعية (٩).

يمكننا اعتبار "الاتحاد" الهاشمي تجزئة مقاتلة، وهذا هو الأصح، كما يمكننا اعتباره الاستثناء الذي يؤكد القاعدة، القاعدة التي أكدت بوجه عام أن المشروع الوحدوي يتجه، دوماً ، على مدى تاريخي استراتيجي، في خط مناقض للمصالح الاستعمارية والقوى الطبقية الضالعة معه، كما أنه يتجه، غالباً، على مدى تكتيكي، في الخط نفسه.

بل أكثر من ذلك : إن الميل التاريخي للتطور العربي الحديث يدل، بوجه عام ، على أن ريح الإقليمية تصعد مع صعود النفوذ الإمبريالي، وأن الريح الوحدوية تصعد، في المقابل، مع الانتصار على الإمبريالية . وبالتالي فإن الطبقات والفئات الرجعية التقليدية التي تعاونت مع الاستعمار ثم ورثت مواقعه، شأنها على الصعد الأخرى ، كانت عامل تكريس وتثبيت لواقع التجزئة، وإنه بقدر ما كان الشعب العربي يحرز من انتصارات على الاستعمار والقوى الرجعية التقليدية يقترب المشروع الوحدوي من الراهنية.

لكن، لنفترض، جدلاً، أن ذلك الاتحاد الهاشمي، العراقي- الأردني، كان اتحاداً فعلياً (ولم يكن ثمة ما يحول، بالضرورة، دون ذلك من زاوية البنية السياسية لكل من الدولتين، سواء من حيث طبيعتهما

الطبقية وأيديولوجيتهما وارتباطاتهما الخارجية)، ولم يكن اتحاداً كهاكه أو مجرد تجزئة مقاتلة، فما هي المضاعفات التي كان سيفرزها لو أنه استمر؟ أولاً، كانت ثورة ١٤ تموز/ يوليو في العراق ستنسحب بصورة أتوماتية تقريباً إلى المملكة الأردنية الهاشمية. ثانياً، كان العراق، بكل ثقله وإمكانياته، سينجرّ إلى المشرق، إلى البحر المتوسط ، بدلاً من الانثناء إلى وراء، كما أنه كان سينجر إلى الحومة انجراراً نهائياً وكاملاً ودائماً ، أعني حومة الصراع العربي– الإسرائيلي. ولا نعتقد أن هذه النتائج المحتملة لاستمرار الاتحاد كانت في حسابات الرجعية التي أقامته ولا الإمبريالية التي دعمته، كما أنها ليست سلبية بالنسبة إلى المصالح القومية للأمة العربية وللثورة العربية.

هذه الحقيقة تبين كم هي ساذجة ومضللة تلك الأطروحات التي تتحدث عن وحدات رجعية عربية. فالواقع أن التطور التاريخي للشعب العربي قد ألغى، بوجه عام، احتمالات وحدات في خدمة الاستعمار أو وحدات رجعية أو برجوازية، لا لأن الاستعمار قد فرض، مع سيطرته على الوطن العربي، تجزئة كولونيالية، مرتكزة جزئياً على بعض عوامل موضوعية قائمة في الواقع الموضوعي العربي، لكنها مرتكزة أساساً على اعتبارات الهيمنة الاقتصادية للإمبريالية، وبخاصة ميكانيتها المتمثلة بربط الاقتصادات العربية المتخلفة والمجزأة باقتصادات المتروبولات.

إن المشروع الوحدوي ليس اتفاقاً أو إطاراً سياسياً ، بل هو أبعد من ذلك وأعمق. إنه عملية تاريخية كاملة: سياسية، ايديولوجية، اقتصادية، اجتماعية. من هنا فإن هؤلاء الذين ينظرون إليه كعملية سياسية خالصة يخطئون حقيقته الواقعية. لا يمكن المرء أن يلتقط كل أبعاد المشروع الوحدوي وايجابياته إذا لم يضعه في منظور تاريخي. والواقع أن عبد الناصر الفرد (وليس الناصرية التيار)، مهما عانى من قصور في وعي التفاصيل ناجم عن أفتقار نظامه إلى طبقة سياسية حديثة، كان يملك شيئاً ما من رؤية تاريخية للمشروع الوحدوي، وأن أصراره الغريب، على رغم كل الإخفاقات والعثرات والمصاعب، وعلى رغم عزوف الإنتيليجنسيا المصرية عن هذا المشروع، برهان على هذه الرؤية. في المقابل، كانت الايديولوجيا القوماوية العربية والماركساوية الاقتصادوية العربية تفتقران كلياً إلى هذه الرؤية. وعلى الرغم من الشطارات النظرية، رأينا الأولى تضيع في المطلقات فتستسلم (والمصالح لعبت دورها أيضاً) عملياً، على رغم ثرثرة وحدوية، للاإقليمية، ورأينا الثانية تضيع في التكتيكي والآني، فتزوّر عن المشروع تارة، وتحاربه تارة أخرى، وتؤيده رفعاً للعتب تارة ثالثة (١٠).

٣– مع إعلان مبدأ آيزنهاور في أوائل كانون الثاني/ يناير ١٩٥٧، الذي كان يرمي إلى وراثة تركة الاستعمار القديم بوجه عام ، وإلى تثبيت حلف بغداد وتعزيزه ولكن بزعامة أمريكية مباشرة بوجه خاص ، طرح الحكم اللبناني موقف التردد والتستر الذي وسم موقفه من حلف بغداد وأعلن ارتباطه

بمبدأ آيزنهاور في آذار/ مارس ١٩٥٧. لا شك في أن ارتباط الحكم اللبناني بهذا المبدأ يعـود إلـى عوامل متعددة، طائفية، طبقية وشخصية، لكن العامل الرئيسي والعميق في هذا الارتباط إنما يعود إلى أن انحياز الحكم اللبناني إزاء المعركة الشاملة التي كانت رحاها تدور على امتداد المشرق العربي بين الاستعمار والحركة القومية العربية، قد أخذ شكله الحاد والصريح إلى جانب الاستعمار، انحيازاً لعبت فيه الايديولوجيا الطائفية دوراً حاسماً بتصورها، الواهم أو الكاذب، أن موج الحركة القومية العربيـة يهدد بابتلاع الكيان اللبناني.

من هنا، فإن أحداث أو ثورة العام ١٩٥٨ في لبنان (والأصح قول التمرد الوطني)، كانـت جـزءاً لا يتجزأ من المعركة الطويلة التي نشبت منذ أواسط الخمسينيات وامتدت حتى أوائل السـتينيات. ومـن الطبيعي أن يكون لهذه الثورة، ما دام لبنان ساحتها، تلاوينها اللبنانية الخاصة وانعكاسـاتها اللبنانيـة المميزة، لكنها تبقى مجرد امتداد طبيعي للمعركة الشاملة التي كانت ناشبة بين الحركة القومية العربية والاستعمار التقليدي ثم الجديد. والواقع أن تطور الأحداث وتعقيداتها، كما سنرى، جاء يؤكـد ذلـك : كيف نشبت؟ متى احتدمت؟ ثم متى بردت؟

فقط من خلال المنظور اللينيني للإمبريالية، لا من منظور طبقاوي واقتصادوي، يمكن فهم أحداث العام ١٩٥٨ في لبنان، ففي معركة بلغت تلك الحدة وذلك الاتساع الذي بلغته المعركـة بـين الاسـتعمار والحركة القومية العربية في الخمسينيات، كان العالمي يهيمن على القومي، والقومي علـى الإقليمـي والمحلي. أضف إلى ذلك في الفترات الثورية، أن السياسي يهيمن على الاقتصادي. هذا المنظور يجلو هذه المفارقة الظاهرية، ويفسر كيف أمكن الإقطاع السياسي (إذا سلّمنا، جدلاً، بهذه المقولة)، في لبنان، أن يلعب دوراً ما ضد الاستعمار، في حين أن البرجوازية كانت تلعب لصالحه (١١)، وكيف أن القوى التقليدية في العراق والأردن والسعودية وقفت مع القوى البرجوازية في لبنان. كما أن هذا المنظـور يبين كيف أن الايديولوجي والسياسي، في المجتمعات الطرفية، كالمجتمع العربي، لا يزال يلعب دوراً وازناً تارة وحاسماً تارة أخرى.

قبل أن يعلن الحكم اللبناني ارتباطه بمبدأ آيزنهاور، كان الصراع بينه وبين المعارضة ذا طابع محلي بالأحرى. لكن ما إن تم هذا الارتباط حتى غلب الطابع العربي على هذا الصراع وتحول لبنـان إلـى ساحة الصدام الرئيسية بين الحركة القومية العربية من جهة، والإمبريالية الأمريكية والقوى الطبقيـة والسياسية المتحالفة معها في الوطن العربي من جهة أخرى. غير أن الصراع لم يأخذ شكله الانفجاري إلا بعد قيام الجمهورية العربية المتحدة، ثم تفاقم أكثر فأكثر مع انفجار ثورة ١٤ تمـوز/ يوليـو فـي العراق ، التي كانت سبباً مباشراً في التدخل العسكري الأمريكي في لبنان في اليوم التالي للثورة.

كان واضحاً منذ بدايات الصراع أن الصف الوطني اللبناني، فضلاً عن الصف القومي العربي ممـــثلاً بمصر وسوريا ثم بالجمهورية العربية المتحدة، كان يخوض معركة سياســية محــدودة وذات طـــابع دفاعي فحسب، معركة حصر ثم تحطيم مبدأ آيزنهاور وإنهاء ارتباط لبنان به، لذا لا أساس للزعم بأن محاولة ابتلاع لبنان من قبل الجمهورية العربية كانت في أساس أحداث العام ١٩٥٨، فلا الجمهوريـــة العربية المتحدة ولا القوى الوطنية اللبنانية كانت تضع هذا المشروع في منظوراتها القريبة ، كمـــا أن الأخيرة لم تبلغ هذا الحد من الراديكالية القومية .

والطابع العربي الذي غلب على الصراع المحلي اللبناني في العام ١٩٥٨ لا يتجلى في الدعم المتعــدد الأشكال الذي كانت تقدمه كل من سوريا ومصر ثم الجمهورية العربية للصف الوطني اللبنـــاني، بـــل يتجلى أيضاً في الدعم الرجعي العربي الذي كان يلقاه الحكم اللبناني، دعم بلغ درجة علنية وكثيفة على يدي سلطة نوري السعيد التي ما لبثت أن لقيت حتفها على يدي القطعات العسكرية العراقية التي كانت في طريقها إلى لبنان لدعم حكم شمعون. وإذا كانت الحكومة الأمريكية قد بقيت مترددة، على رغم أن شمعون طلب من أمريكا التدخل العسكري منذ ٢٢ أيار/ مايو ١٩٥٨، عن القيـــام بتـــدخل عســـكري مباشر، إلا أنها كانت موجودة في قلب الأحداث، حسبما ذكر صراحة أحد العملاء الأمـــريكيين لـــدى وكالة المخابرات المركزية الأمريكية (١٢).

لكن إذا كان الطابع العربي قد غلب في الصراع المحلي اللبناني إلا أن احتمالات هذا الصراع وآفاقـــه ونتائجه بقيت محكومة، في الحد الأخير، ومهما بلغ من أهمية العنصر العربي والدولي في الصــــراع، بميزان القوى المحلي أولاً وبمدى وعي الصف الوطني اللبناني ثانياً ، وبالتالي من الخطأ الـــزعم أن نتيجة الصراع قررتها تسوية عقدت بين القاهرة وواشنطن ونفـــذها "مـــورفي " (مبعـــوث ايزنهـــاور الخاص) في بيروت.

لقد بقي برنامج الصف الوطني الذي قاد ثورة ١٩٥٨، رغم رفضه حلف بغداد ومبدأ آيزنهاور، يدور في إطار الميثاق الوطني لعام ١٩٤٣، وهو الميثاق الذي كرس الطـــابع الطـــائفي للهيكـــل السياســـي اللبناني. والواقع أن الايديولوجيا السائدة في الصف الوطني اللبناني ، فضلاً عن الـــوعي المتخلـــف والطابع المتصالح لقياداته ، لم تكن مهيأة لتجاوز ذلك الميثاق، تجاوزاً يتطلب، بل أول ما يتطلب، تبني ايديولوجيا علمانية والنضال لجعلها أساساً للسياسات اللبنانية، إذ من دون هذه الايـــديولوجيا العلمانيـــة نصبح بالأحرى إزاء صراع بين طائفية وطائفية مضادة ، ومثل هذا الصراع لا يحمل بـــذور انتقـــال السياسة اللبنانية إلى الوطنية أو القومية، بل يعمق الانقسام الطائفي ويؤكده.

والحقيقة أن التجربة اللبنانية لا تشكل استثناء عن التجربة العربية، بل تشكل حالة قصوى فيها فحسب، تقدم صورة جلية عن إيجابيات الحركة القومية العربية وقصورها في الوقت نفسه : إنها مندرجة في سياق معادٍ، موضوعياً وذاتياً، للاستعمار، كما أنها معبّرة عن المطامح القومية للجماهير وقادرة على تعبئتها بهذه النسبة أو تلك، إلا أنها تعاني قصوراً في الوعي جعلها عاجزة، ما دامت قد أعطته بعداً سياسياً فقط ، عن رؤية الهدف القومي عموماً والوحدوي خصوصاً كعملية من عمليات تجديد وتحديث المجتمع العربي . ومن هنا فإن الايديولوجيا القوماوية العربية لم تستطع التغلب بصورة كافية على الايديولوجيات الفئوية، الطائفية أو العشائرية أو الإقليمية أو المحلية، ما قبل القومية، فبقيت، لفقرها وتأخرها، قشرة تغطي الايديولوجيات التقليدية ما قبل القومية، حتى في قطاعات أعلنت التزامها بها. لذا تبقى هذه الايديولوجيا الفئوية فاعلة لدى الأفراد بنسبة عجزهم عن امتلاك وعي قومي عصري ناقض وطارد لها، ناهيك عن الجماعات أو الطوائف المنغلقة إزاء كل ايديولوجيا قومية والحبيسة في عالم ايديولوجيتها التقليدية الخاص.

هذا القصور في الوعي والتأخر في الايديولوجيا لدى الصف القومي العربي في لبنان تجلى في نقطة أخرى تمثلت في تبعثره التنظيمي وانعدام قيادة عليا موحدة ، بحيث تشرذم إلى مستويات محلية، إلى مستويات لا الطوائف فقط ، بل المدن والقرى وأحياناً الأحياء. إلا أن مغزى هذه الظاهرة يذهب إلى مدى أبعد من مسألة الفاعلية، إذ يشير إلى افتقار حتى الصف القومي العربي إلى اندماج على مستوى لبناني، ناهيك عن افتقار لبنان خصوصاً والأمة العربية عموماً إلى اندماج قومي يشكل أرضية كل تقدم وقاعدة كل عملية توحيد سياسية. فإذا كان هذا الصف بالذات يفتقر إلى اندماج، كيف يمكنه أن يدفع البنية الاجتماعية والسياسية إلى ضرب من اندماج لبناني يشكل تجاوزاً متقدماً للطائفية.

هذه الصورة، التي لنهر القومية العربية الشعبي الدفاق والموحل في الوقت نفسه، تفسر النتيجة التي حققها. نعم إن هذه النتيجة كانت إيجابية إجمالاً : تحييد ما للنظام اللبناني وفك ارتباطه بمبدأ آيزنهاور، إلا أنها نتيجة متواضعة ومحدودة، قياساً بالإمكانات التي كان يملكها الصف القومي العربي في لبنان وبالمناخ الثوري الذي بعثه قيام الجمهورية العربية المتحدة . لا شك في أن الإنزال العسكري الأمريكي لعب دوراً في تحجيم هذه النتيجة، إلا أن المحدد الرئيسي للصراع إنما كان وعي الصف القومي العربي في لبنان وأيديولوجيته والسحنة الطبقية التقليدية لقياداته.

***

٤- بعد حوالى خمسة أشهر من قيام الجمهورية العربية المتحدة، انفجرت ثورة ١٤ تموز/ يوليو في العراق. وثمة شبه إجماع ، سواء لدى المراقبين السياسيين أو الذين ساهموا في صنعها، على أن وحدة مصر وسوريا كانت محرضاً ودافعاً مباشراً أو شبه مباشر لتفجيرها. مع هذه الثورة انقلب ميزان القوى في المشرق العربي أنقلاباً حاسماً في غير صالح القوى الرجعية ودعامتها، الاستعمار. كان المناخ السياسي الذي ولده قيام الوحدة لا يزال سائداً ، مناخ كان مليئاً بالتفاؤل والثقة. مع ثورة تموز/ يوليو، وبخاصة مع الاحتمالات الوحدوية التي أفصحت عنها في مرحلتها الأولى ، خيل للمرء أن عجلة التاريخ العربي تثب وثباً ، أن الحلم الوحدوي الكبير يصبح واقعاً راهناً ، أن العرب يقطعون في أيام مسافات كانت تتطلب، أو كان من المتصور أنها تتطلب، عقوداً طوالاً.

في الغرب، كانت ردود الفعل السريعة مزيجاً من الذهول والهلع، وحزموا أمرهم بسرعة ومن دون تردد: لا بد لهذا الحريق الثوري الوحدوي من أن يُصد في مرحلة أولى ثم يكسر في مرحلة لاحقة. في اليوم الثاني مباشرة تم إنزال عسكري أمريكي على سواحل لبنان، إنزال طلبه شمعون رسمياً ، استناداً إلى مبدأ آيزنهاور، منذ ٢٢ أيار/ مايو، وبقيت أمريكا مترددة إزاءه إلى أن انفجرت الثورة العراقية. بعدها بيومين تم إنزال إنكليزي في الأردن. ومن الواضح، بالطبع، أن ثورة ١٤ تموز/ يوليو كانت تفصح عن نزوع واضح وقاطع إلى الوحدة مع الجمهورية العربية المتحدة، وبالتالي فإن مواجهة هذا النزوع، وليس شيئاً آخر (كخطر شيوعي مثلاً)، هي التي كانت وراء التدخل العسكري الغربي، إذ إن ثورة ١٤ تموز/ يوليو لم تكن تحمل في تلك المرحلة (ولا في المرحلة التي تلتها، كما أثبتت الأحداث في ما بعد) أي احتمال لتحول سياسي يقوده الحزب الشيوعي العراقي (١٣).

في كبح هذا الموج الوحدوي لعبت عناصر وعوامل كثيرة : محلية وعربية ودولية ، حديثة وتقليدية، رأسمالية واشتراكية، إمبريالية وسوفياتية، قومية عربية وشيوعية عربية. بيد أن المسؤولية الرئيسية إنما تقع على الصف الوطني العربي، في فرعه القومي العربي والشيوعي العربي . ومرة أخرى يثبت أن الوعي العربي ليس على مستوى حاجات الثورة العربية وأن الايديولوجية العربية على درجة من التأخر والتقليدية تجعلها عاجزة عن الوفاء بمتطلبات التحرر والتقدم العربيين.

لكن إذا كان من الطبيعي أن تؤثر سياسة المحاور والمنافسة التقليدية بين مصر والعراق على الفئات والعناصر والسياسات العراقية التقليدية فتدفعها إلى موقع معارض للوحدة بين العراق والجمهورية العربية المتحدة، واذا كان من الطبيعي أن تنساق إلى الموقف نفسه من الأقلية الكردية، وإذا كان من الطبيعي أن تتوجس منها العناصر المتأخرة الأكثر تأثراً بالايديولوجيا الطائفية، فليس من الطبيعي ولا بالمفهوم أن ينساق الحزب الشيوعي العراقي إلى المواقع نفسها (١٤)، وهو الذي كان يدعو إلى اتحاد

مع الجمهورية العربية المتحدة قبل تموز/ يوليو. ليس في نيتنا البتة أن نبرئ الصف القومي العربي من القصور ومن اتباع تكتيكات وحدوية ساذجة ومن التشبث بنظرة سكونية تكرارية للوحدة مصبوبة في قالب دستوري- إداري واحد نموذجه المطلق والوحيد هو التجربة المصرية، إلا أن هذه الرؤية القاصرة وإن كانت عاجزة عن خدمة المشروع الوحدوي إلا أنها لا تعترضه، كما أنها لا تنقض سيرورة ومنحى التقدم والتحرر العربيين، في حين أن المواقع اللاوحدوية تعترض و تنقض موضوعياً ، تلك السيرورة.

كان ممكناً لموقف الحزب الشيوعي العراقي المعارض للوحدة والذي لعب فيه دوراً ما عنصر ايديولوجي تقليدي، أن يكون مفهوماً ومبرراً لو أنه كان يضع في منظور قريب مشروع ثورة. غير أن الاستراتيجية السوفياتية التي كان الحزب الشيوعي العراقي يستوحيها ويعيش في مناخها، كانت، ولا تزال، تستبعد هذا المنظور. ولعل هذا الواقع هو الذي يفسر كيف أن الإمبريالية أقدمت على التدخل العسكري في وقت كان يلوح فيه "الخطر" الوحدوي الداهم، ثم لم تلبث أن سحبت جيوشها عندما تبدد الاحتمال الوحدوي، في وقت كانت فيه "المرحلة الكاستروية" في العراق في أوجها (١٥). طبعاً من السذاجة القول إن الإمبريالية كانت لا تبالي بتحول شيوعي في العراق، لكن يبدو أنها كانت على يقين من أن "المرحلة الكاستروية" لن تصل إلى نهاياتها الطبيعية وبخاصة في منطقة بترولية حساسة، وأن لها دوراً تلعبه وتنتهي . وهذا ما جرى فعلاً : قام الحزب الشيوعي العراقي بدور سياسي حاسم في إحباط المشروع الوحدوي ، وبعد سنة بالضبط ، في تموز/ يوليو ١٩٥٩ قصت أجنحته بحل " لجان حماية الجمهورية" و"منظمات القاعدة الشعبية" ثم تعايش، طوال خمس سنوات تقريباً ، مع حكم عسكري فردي متخلف ، إلى أن سحق في شباط/ فبراير سنة ١٩٦٣.

لقد اتخذ الحزب الشيوعي العراقي من الديمقراطية، مفهومة في صيغتها السياسية المفقرة والمسطحة، سلاحاً ضد المبادرة الوحدوية. وإذا كانت الديمقراطية، في أحد مستوياتها، تعبيراً عن انطلاق وإطلاق المبادرة الجماهيرية في سيرها نحو التحرر، فإن التقدم في طريق الوحدة يخلق جدلية تدفع إلى الاصطدام بالإمبريالية. هذا الاصطدام يفرض ، في ظروف طبيعية، انخراط أوسع الجماهير في النضال، الأمر الذي يقوي فرص الديمقراطية. لذا فإن المشروع الوحدوي، المفهوم بصورة جدلية، كان سيفتح على الأرجح الطريق لتوسيع فرص الديمقراطية عبر توسيع وتعميق حركة الجماهير.

***

مرة أخرى نقول: إن الواقع السياسي العربي الجديد الذي جاءت به وحدة العام ١٩٥٨ وميزان القوى المحلي الجديد الذي فرضته (والذي لم يعد لصالح الاستعمار وإسرائيل والرجعية العربية)، والاحتمالات الثورية، سواء الوطنية أو الوحدوية، التي أطلقتها (سواء التمرد الوطني اللبناني أو ثورة ١٤ تموز/ يوليو)- هذه الوقائع كلها تجلو وتبرز للعيان عظمة، أهمية، واقعية، عقلانية المشروع الوحدوي. وفي المقابل، فإن اختناق هذه الاحتمالات وارتطام المشروع الوحدوي ثم انتكاسه ثم مقتله، وبالتالي انقلاب التيار لغير صالح القوى الوطنية العربية (بدأ مع الانفصال، وحقق أول نجاحاته الساحقة في حزيران/ يونيو ١٩٦٧)، إنما يكشف قصور الوعي العربي في سائر مستوياته السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية والثقافية. لذا، لسنا، كما يزعم البعض ، إزاء لاواقعية أو لاعقلانية المشروع الوحدوي، بل إزاء تأخر في الوعي فحسب، تأخر جعل القوى الوطنية العربية غير قادرة على تذليل العقبات والعرقلات التي تقف أمام هذا المشروع الذي يشكل أرضية مناسبة للتقدم العربي.

-٣-

في ٢٨ أيلول/ سبتمبر ١٩٦١ قتلت وحدة العام ١٩٥٨ بين مصر وسوريا، أول وحدة في تاريخ العرب المعاصر. لكن عملية القتل، هذه لم تنه المسألة : حقاً إن الوحدة- الجسد، الوحدة- الكيان قد اغتيلت، لكن الوحدة- الفكرة، الوحدة- المثل، الوحدة- الطوبى لا تزال قائمة. والمطلوب هو دفن الأخيرة عن طريق تعهير الأولى التي تلاحق بعد قتلها أكثر مما لوحقت في حياتها. وبالفعل، هذا ما يعمل له خليط متنافر يبدأ بالطائفيين والإقليميين ويمر بالماركساويين ليصل إلى القوماويين العرب. ولا غرابة في هذه المفارقة، فما دامت مسألة الوحدة مسألة وعي بالدرجة الأولى، لذا يلعب الحجب الايديولوجي، في مختلف تلاوينه الطائفية والإقليمية والماركساوية والقوماوية العربية، دوره في تشويه وتلطيخ تلك الوحدة- الكيان واظهار اللاعقلانية ولاواقعية الوحدة- الطوبى.

هذا الخليط المتنافر الذي اكتشف "أخطاء" الوحدة وأعلن "فشلها"، يحوم في العموميات والمظاهر، إذ إنه عاجز عن مناقشة جوهر المسألة والتقاط التفاصيل والكلية الجامعة معاً .

بالطبع، من الممكن نقد هذه السياسة أو تلك التي سارت عليها دولة الوحدة ، شأن نقد أية سياسة لأية دولة. لذا لنا الحق في أن نفترض أن ما يسمى بـــ "أخطاء" عهد الوحدة هي فقط "الأخطاء" التي أتاحت لقوى معادية للوحدة أن تنفذ إلى الجيش الأول (الجيش السوري) وأن تحركه لتقصم البنيان السياسي لدولة الوحدة، مستغلة الفاصل الجغرافي بين إقليمي الجمهورية العربية المتحدة. إذاً ، لسنا إزاء ما يمكن تسميته بـــ "فشل الوحدة"، وذلك لأن معايير الفشل والنجاح مرتبطة باعتبارات أوسع وأعمق ؛

أولاً موقف الشعب السوري بخاصة ثم الشعب المصري من الوحدة ، ثانياً مفاعيل الوحدة على موازين القوى إزاء إسرائيل والرجعيات العربية والاستعمار، ثالثاً تأثير هذه الوحدة على البنى الاقتصادية والاجتماعية والسياسية لكل من سوريا ومصر ، الخ . فقط إذا شهدت هذه الاعتبارات ضد الوحدة يصبح ممكناً اعتبارها فاشلة. أما إذا شهدت لصالحها، فيغدو لزاماً ، في المقابل، أن نعتبرها، على رغم مقتلها، ناجحة. إن حركة التاريخ ليست سلسلة تقدمات متصلة لا تتخللها هزائم وتراجعات، وهي لا تجري على الدوام بالقدر الذي نريد من الملاسة، وإلا فما أسهل صنع التاريخ وصنع الثورات. لقد قتلت هذه الوحدة ولم تفشل، وإذا كان مجرد مقتلها برهان فشلها، فلنقل إن كل الشهداء فاشلون ، ولنقل إن كل مشروع ثوري لم يصمد أمام الريح الرجعية فاشل.

لنقل، بادئ ذي بدء، إنه لولا هذا الفاصل الجغرافي لكان مستحيلاً ضرب هذه الوحدة، وبالتالي لما طلعت علينا هذه الخربشات النظرية التي تتحدث عن "وحدة مدروسة" و"وحدة ديمقراطية" و" وحدة جماهيرية " و"وحدة متكافئة " و" وحدة لا تنفصم "، إلخ.، ولا تحدّث المخربشون عن "اختلاف الظروف الموضوعية" ولما استجرّوا "العظات " و"الدروس " للتجارب الوحدوية المقبلة. لولا هذا الفاصل الأرضي ما كان فصل محافظة الحسكة عن دمشق أسهل بكثير من فصل سوريا عن مصر، وما كان فصل أسيوط عن القاهرة أسهل بكثير من فصل القاهرة عن دمشق.

ولنقل، ثانياً، إنه ما كان لعملية اغتيال الوحدة أن تتم لولا تردد عبد الناصر " وثقل الامبريالية عنصر في هذا التردد"، الناجم عن روح إنسانية شرقية وعزوف عن العنف، وكذلك عن تصوره الواهم أن عملية قمع الانفصال يمكن أن تحمل أقتتالاً مصرياً – سورياً . أقول لولا هذا التردد، لصفي الانقلاب الانفصالي بخسائر لا تكاد تذكر، لا لأن أغلبية الشعب السوري الساحقة كانت ضد الانفصال، بل لأن الجيش السوري إجمالاً كان ضده أيضاً .

لكن لا يسعنا القول إن المؤامرة الانفصالية نبتت هكذا في فراغ أو جاءت صدفة بين يوم وليلة. وإذا كان طبيعياً أن تعمل الإمبريالية والرجعيات العربية في فصم هذه الوحدة، إلا أنه ما كان ممكناً لتآمرهما أن يمر لولا تضافر جملة عوامل ذاتية وموضوعية يمكن، في التحليل الأخير، ردها إلى مسألة الوعي. فلا المصلحة، حتى القطرية، تستدعي الانفصال ولا التاريخ يسوّغه، ولا آمال المستقبل تدفع إليه. إذاً، كيف؟

***

١- في الصراع ضد الإمبريالية الذي خاضته سوريا طوال أربع سنوات، كانــت النخبــة السياســية السورية التي لم تكن في الأصل موحدة، فضلاً عن تأثيرات التناثر السوري ، تتمزق شــر تمزيــق. خلال هذا الصراع، تم عزل الكسر التقليدي الملوث إمبريالياً منها، الكسر الذي كان على صــلة مــا بالقوى البرجوازية- الإقطاعية السورية. وما لبث كسر تقليدي آخر، ازورّ عــن الوحــدة، أن لحــق بالكسر الأول. مع ذلك، فإن عبد الناصر الذي كان حريصاً على صيغة معينة لوحــدة قوميــة علــى مستوى سوريا، اختار أحد أقطابها البارزين، صبري العسلي، وعينه في منصب رمزي، منصب نائب رئيس جمهورية. غير أن الأسرار والوثائق التي كشفت عنها ثورة ١٤ تموز/ يوليو في العراق بينت أنه كان ضالعاً في إحدى المؤامرات التي كان حلف بغداد والحكم العراقي يحبكانها على سوريا فأقيــل فعلياً واستقال شكلياً .

إذا أضفنا إلى ذلك أن كسرين آخرين أبعدا وأبتعدا، هما الكسر الذي في منــاخ الإخــوان المســلمين والكسر الذي في مناخ الحزب الشيوعي، يتضح لنا أن الكسرين الباقيين هما اللذان يتحملان مع عبــد الناصر مسؤولية الوحدة، وهما حزب البعث، والجيش السوري الذي كان قوة سياسية وازنة خلال تلك الفترة كلها. غير أن عناصر حزب البعث الذي حل نفسه قبل إعلان الوحدة تســهيلاً لإقامــة تنظــيم سياسي واحد هو الاتحاد القومي، ما لبثت بعد فترة أن أبتعدت عن السلطة ، وتحول بعضها (أكــرم الحوراني بخاصة) إلى مواقف عداء شديد لدولة الوحدة ولعبد الناصر.

هذه الصورة تبين أن شرخاً تحول إلى هوة في السنة الاخيرة للوحدة ، فصل الكتلة الرئيسية من النخبة السياسية السورية عن حكم الوحدة و عن عبد الناصر . في هذه الهوة التي لم يتح لعبد الناصر الوقت الكافي لردمها، تكونت أولى بذور الانفصال . لسنا الآن بصدد تقديم تقسيم تفصيلي لمواقف كــل مــن الطرفين وبيان أيهما الأكثر وعياً للمصلحة القومية، لكن من المناسب الإشارة إلى أن تمصــير البنيــة السياسية السورية وسحب النظام الناصري إلى سوريا وإقامة قيادة مركزية لدولة الوحدة وتشكيل تنظيم سياسي ملحق بالدولة، كان مطلب عبد الناصر الثابت الحاسم الذي قبله الطرف الســوري، وأصــبح الأساس الدستوري والسياسي لبنيان دولة الوحدة. هذه الواقعية لا تكشف فحسب التغيير الذي طرأ على موقف ذلك الكسر من النخبة السياسية السورية، بل أيضاً واقع أن وعيه السياسي كان وراء وعي عبد الناصر.

هل كان هذا الشرخ يعبّر عن تفارق بين خصوصية ما سورية وأخرى مصرية؟ أم إنــه كــان يعبــر فحسب عن تفاوت في مستويي وعييهما؟ أم إنه، أخيراً، كان يعبر عن رفض النخبــة الســورية مــا توهمته أو ما زعمته عن هيمنة مصرية على سوريا؟

العوامل التي كونت هذا الشرح أكثر أهمية وأثقل وزناً بكثير من هذا الذي أوردناه في هذه التساؤلات، مع ذلك لا يسعنا أن ننكر أن شيئاً من هذا القبيل يكمن في أساس هذا الشرح : أولاً ، إن وعي عبد الناصر كان بلا شك أقل تأخراً من وعي النخبة السياسية السورية. ثانياً، إن النخبة السورية قد شعرت أنها دون النخبة المصرية منزلة في عمارة دولة الوحدة . ثالثاً ، على رغم أن ما هو مشترك بين الشعبين المصري والسوري، ممثلاً بالميل التاريخي لدى البلدين إلى التواصل والوحدة فضلاً عن وحدة اللغة والدين وتشابه ظروف التأخر الاجتماعي والاقتصادي والايديولوجي ، يرسي أساساً لمشابهة بينهما، لكن من السذاجة والتبسيط إنكار ما يمايز بينهما. عناصر التمايز هذه أقل من الخصوصية بكثير، لكنها تستدعي الانتباه والاعتبار، بالطبع لا لتكريسها وتبخيرها، بل لتذليلها وتذويبها. أما الملامح الرئيسية في هذا التمايز فهي التالية: في سوريا ضرب من تناثر، أما في مصر فضرب من اندماج وإن تقليدي، وهذا ما يجعل النزوع إلى المركزية ودور السلطة أقوى في مصر منه في سوريا. ومن هنا فإن الروح الامتثالية أوضح في مصر، في حين أن روح المنازعة أو المناكفة أوضح في سوريا. كما أن الايديولوجيا المصرية أشد محافظة من الايديولوجيا السورية، إلا أن الأخيرة أكثر تأخراً من الأولى، وأخيراً فإن الناصرية موسومة ببراغماتية قومية عربية ذات تلاوين مصرية، في حين أن كتلة النخبة السياسية السورية قد تلبستها ايديولوجيا ومعتقدية قوماوية عربية خالصة.

إذا كانت هذه التمايزات تكمن في أساس هذا الشرخ، إلا أن أساس هذا الشرخ الذي وجد من قبل بين عبد الناصر والنخبة السياسية المصرية لما قبل ثورة ٢٣ تموز/ يوليو، يعود إلى كون عبد الناصر قد استحوذ، طبقاً للأسس السياسية والدستورية التي أعطيت لدولة الوحدة، على مركز القرار السياسي. ولقد كان ممكناً أن يكون التناقض الذي نشأ عن هذا الواقع أقل حدة وقابلاً للحل لو كان ثمة تطابق في منظوراتهما ونهاجيتهما وأساليبهما. لقد كان عبد الناصر يحلم بنهضة مصرية ثم عربية تضع الأمة العربية في مستوى العصر. هذا الحلم الذي كان يؤرق ويحرك عبد الناصر، هو بالضبط ما كان غائباً عن النخبة السياسية السورية بجميع كسورها، التي كانت تفتقر إلى العظمة والخيال السياسي في آن، فبقيت إما أسيرة شكليات ايديولوجية قومية عقيمة في أحسن الأحوال أو كانت تقليدية أو شبه إصلاحية في أسوأ الأحوال. ولم يكن المنظور السياسي للكسر الماركساوي من هذه النخبة بعيداً عن هذا المناخ العام الذي يلف الجميع، بل لقد كان يستبعد ضمنياً تارة وصراحة تارة أخرى كل مشروع ثوري، كما ذكر مكسيم رودنسون، وكما كان واضحاً لكل مراقب موضوعي في تلك الفترة. من هنا لم يكن إبعاد النخبة السياسية السورية عن مركز القرار السياسي شيئاً يؤسف له بحد ذاته، ولا يغير من هذه الحقيقية في شيء كون الزلزلة التي أحدثها عبد الناصر في البنية التحية للجمهورية العربية المتحدة لم تستطع، بسبب منظوراته الاقتصادية، أن تضع الأخيرة التي على عتبة الحداثة ولا أن تقطع بها شوطاً مناسباً

في طريق النهضة، إذ إن الرؤية الاقتصادية المبتسرة لطريق التقدم العربي كانت ولا تـزال قاسـماً مشتركاً لجميع كسور الإنتلجنسيا العربية، ولم يكن ممكناً لعبد الناصر أن يتجاوز، منفرداً، هذه الرؤية.

***

٢- بالإضافة إلى الشرخ الذي باعد بين النخبة السياسية السورية وعبد الناصر وتكونت فيه أولى بذور الانفصال، جاء شرخ ثان نمت فيه هذه البذور ونسلت، بتضافر مع عوامل أخرى إمبريالية ورجعيـة عربية، مؤامرة الانفصال. هذا الشرخ الثاني يتمثل في الصراع الطبقي المكشوف الـذي فتحـه عبـد الناصر على رغم كل دعاواه حول الوحدة القومية والاشتراكية التعاونية، ضـد الطبقـات الرجعيـة والفئات الطفيلية في المجتمع السوري، فضلاً عن دعامتها الخارجية المتمثلة بالإمبريالية.

بادئ ذي بدء، ينبغي الإشارة إلى أن الطبقات الرجعية السورية، بما في ذلك البرجوازية، التي لم تؤيد الوحدة تأييداً حقيقياً ، رأت نفسها في وحشة سياسية عندما استبعد عبد الناصـر ممثليهـا السياسـين التقليديين مكتفياً بإشراك أحدهم في مركز رمزي، وبذا دشنت الوحدة نهاية اليمين التقليدي السياسـية. وتتالت الضربات وعمليات تضييق الخناق عليها، فأخذت تنتقل رويداً رويداً ، إلى مواقـع معارضـة وعداء مكشوف بلغت ذروتها المستقتلة مع صدور تأميمات تموز/ يوليو ١٩٦١. وراء كل ذلك كـان حلم عبد الناصر في النهضة التي اختزلها إلى تنمية وتصنيع. وفي سبيل ذلك سـوّرت المصـارف، أصدر قانوناً للإصلاح الزراعي، أممت المصارف وقسم من التجارة الخارجية وقسم كبير من القطاع الصناعي، وبكلمة وضعت سوريا، بحسب مصطلح الماركسـية السـوفياتية، فـي طريـق التطـور اللارأسمالي.

في هذه السيرورة كانت سوريا تتزلزل وتنقسم لأول مرة انقساماً تقدمياً ، أي انقساماً ذا طبيعة طبقية. وجاءت ساعة البرهان عندما نفذت مؤامرة الانفصال في ٢٨ أيلول/ سبتمبر ١٩٦١: "الانقسام حـول "الوحدة و"الانفصال " كان أكبر انقسام طبقي، أكبر بلورة طبقية- سياسية فـي تـاريخ سـوريا : ٩٥ بالمئة من الطبقة العاملة مع الوحدة و٩٥ بالمئة من كبار الملاك والبرجوازية مع الانفصـال ". إلا أن تأخر وعي النخبة السياسية لدولة الوحدة، ولنقل وعيها البرجوازي الصغير الزائف السابح في إطـار أيديولوجيا قوماوية تفصل المسألة القومية عن مسألة تجديد بنيان الأمة؟ وبالتالي لأن هذه النخبة " لـم تع الخط الذي سارت عليه عملياً "، أي أطلقت صراعاً طبقياً بلا وعي طبقي- أقـول هـذا الـوعي المتأخر والزائف أستنفر مزيداً من القوى الاجتماعية والسياسية ضد دولة الوحدة ووقف فـي الوقـت نفسه سداً أمام عملية توعية وتسييس أوسع الجماهير الشعبية في سوريا توعية عيانية تفصيلية، ومـن

ثم تأطيرها سياسياً على نحو يكفل فاعليتها ويشحذ قواها. هنا، في هذا التناقض تحقق الانكشاف الثاني الذي أتاح للعدو تمرير مؤامراته.

إذاً، فالردة الانفصالية لم تأت احتجاجاً على "أبتلاع " برجوازي مصري لسوريا، ولا على "ابـتلاع " قومي مصري لسوريا، بل جاءت رداً رجعياً تقليدياً على الزلزلة الطبقية والسياسية التي أطلقها عبـد الناصر في سياق مشروع النهضة العربية الذي كان يحلم ويناضل في سبيله.

في برقيته الشهيرة إلى مأمون الكزبري غداة الانفصال، هنأ خالد بكداش بـ "الانتصار الكبيـر علـى الاستعمار المصري "، وكان قد أطلق " باحثيه ومنظريه " لالتقـاط تظـاهرات التسـلط والابـتلاع البرجوازية المصرية (١٦). من النافل تكرار الحديث عن أمور عاد هو نفسه عنها وأدانهـا الحـزب الذي يقوده، لكن لا بد من قول كلمة قد تكون صادمة، وينبغي أن تكون صادمة، لأنها تستهدف تبديـد وهم أو فضح ايديولوجيا : في وحدة بين سوريا ومصر ويقودها عبد الناصر لا بد من أن تدفع طبيعة الأمور ومنطق الأشياء إلى أن تلعب مصر دوراً متفوقاً وراجحاً . إن كل وحدة قوميـة قامـت فـي التاريخ (فرنسا مثلاً) كانت تنطوي على شيء من قبيل الابتلاع ، وفي كل دولة تضم أكثر من شـعب نلحظ دوراً مميزاً أو راجحاً لشعب معين (في شعب هان في الصين، الروس في الاتحاد السـوفياتي، الصرب في يوغوسلافيا). لذا فالتصور المساواتي الخروفي لدور الأقطار في الوحدة العربية العتيـدة ينطوي على سذاجة وطوباوية في الوقت نفسه، لا بد من أن تصب في مواقع انفصالية.

لا شك في أن شعور (ونقول شعور فحسب) النخبة السياسية السورية المبعدة عن مركز القـرار فـي دول الوحدة والمعادية له كان يذهب إلى تصوير دور المصريين على أنه أكثر من متفوق وراجح، لكن لا بد من التذكير بما قلنا قبلاً من أن إزاحتها من الطريق لم تكن، في حد ذاتها، أمراً سلبياً من زاويـة التطور التاريخي، فضلاً عن أن مشاعر الجماهير الشعبية السورية كانت بعيدة جـداً عـن مشـاعر الأولى، بل كانت مناقضة لها : لقد كانت تعتبر حكم الوحدة محققاً لأمانيها وتطلعاتها.

الحديث عن "استعمار مصري " لسوريا أو ابتلاع برجوازي مصري للبرجوازية السورية لا يتجاهـل فقط الطابع الكولونيالي للبرجوازية المصرية، بل يتجاهل أيضاً واقع العلاقات الاقتصادية المصـرية- السورية خلال سني الوحدة، وهي علاقات لم تكن متوازنة فحسب، بل كانت محدودة جداً (١٧)، ولـم يكن ممكناً لها أن تتوسع وتتكامل إلا خلال سيرورة تطوير وإنماء متسقين ومتكـاملين خـلال فتـرة طويلة، فترة توفر ليس التكامل والاندماج الاقتصاديين فحسب، بل أيضاً تصفية الطبيعة الكولونياليـة التابعة لكل من الاقتصادين المصري والسوري.

***

٣- بعد هذه القطيعة بين الكتلة الأساسية من النخبة السياسية السورية وحكم الوحدة، بعد هذه المعركة الطبقية الضارية غير المسنودة وغير المسددة بوعي مناسب، التي فتحها عبد الناصر واستنفرت القوى التقليدية والبرجوازية السورية ضده وبالتالي ضد الوحدة ، هل كان ممكناً لهذه الوحدة، وهي التي تعاني نقصاً في أحد شروطها الموضوعية، المتمثل بانعدام التواصل الأرضي، أن تصمد؟

نحن لا نعتقد أن ثمة حتميات سياسية. وبالتالي فما دام حكم الوحدة يحظى بدعم جماهير الشعب السوري، ومن ثم ما دامت النخبة السياسية السورية محدودة الفاعلية ومحدودة النفوذ جداً ، في أوساط الجماهير، فقد كان ممكناً أن تستمر هذه الوحدة.

هنا، في هذه التجربة، كما في تجربة حرب حزيران/ يونيو، تجلى التأخر المأساوي الذي وسم مجموعة عبد الحكيم عامر العسكرية التي تولت فعلياً زمام قيادة الجيش السوري . الفرع السوري من هذه المجموعة هو الذي خطط ونفذ مؤامرة الانفصال . لا شك في أن ثمة تناقضاً بين البيروقراطيتين العسكريتين السورية والمصرية استثمرته هذه المجموعة ، ولا شك أيضاً في أن حمّى الصراع الطبقي لعبت دورها الكبير ووصل لفحها إلى داخل الجيش، ولا شك أن في إبعاد وابتعاد النخبة السياسية السورية عن مركز القرار لعب دوره المؤثر، لكن كل هذه التظاهرات ما كان باستطاعتها أن تلعب هذا الدور المشؤوم لولا تأخر تلك المجموعة، وذلك لأن التحرك الانفصالي في الجيش، كما أثبتت الأحداث في ما بعد، كان جد محدود وغير ذي جذور، وان مزاج الجيش السوري الذي كان يواجه الخطر الإسرائيلي، كان أقرب إلى مزاج الجماهير السورية منه إلى مزاج النخبة السورية.

هوامش

(١) باتريك سيل، الصراع على سورية. دراسة للسياسة العربية بعد الحرب، ١٩٤٥- ١٩٥٨، ترجمة سمير عبده ومحمود فلاحة (بيروت. دار الأنوار، [١٩٦٨])، ص ٢٦٧.

(٢) ".. إن الدول العربية الكبرى قد عمدت، منذ نشوء أزمة السويس، إلى تأييد خطة العزل التي اتبعتها وزارة الخارجية الأميركية. وقد أسفرت هذه السياسة عن نتائج ضئيلة، إذ استطاعت القاهرة ودمشق إنشاء وحدة بينهما..."، انظر Le Monde , 7/5/1958

(٣) سيل، المصدر نفسه، ص ٤٠١.

(٤) انظر
Jean et Simone Lacouture , L, Egypte en mouvement, 8 broches (Paris : Seuil , 1956) , p. 945 .

(٥) لقد عبرت مجلة نيوزويك عن قلق المعسكر الإمبريالي بوضوح. " إن الخطر الأكبر يكمن في المستقبل ، خطة القاهرة لإقامة دولة عربية كبرى ، تعتمد في قوتها على بترول الشرق الأوسط ، إن القاهرة لا تخفي خططها، وهي لا تفتأ تعلن أن بترول العرب للعرب، لذا فإن الولايات المتحدة تؤيد الدول العربية الأخرى المدافعة عن استقلالها والمناوئة للجمهورية العربية المتحدة"،
انظر News Week , (16 April 1958)

(٦) صرح نهرو (رئيس وزراء الهند السابق) في خطاب ألقاه في البرلمان يوم ١٩/ ٢/ ١٩٥٨- بما يلي : "... إني أرحب بوحدة مصر وسوريا. إن هذه الوحدة وحدة طبيعية، ولاشك في أنها انبثقت عن إرادة الشعب... وهذا الذي يجري في الشرق الأوسط أدى إلى سماع صوت التشاؤم من إسرائيل، وهناك بعض الخطر في أن تقوم إسرائيل بعمل طائش نتيجة لما حدث في الشرق الأوسط. وإذا ما حدث شيء من هذا النوع، فإن المرء ليعجز عن معرفة ما قد يؤدي إليه ".

(٧) Maxime Rodinson , Israel et le refus arabe , 75 ans d,historire (Paris : Seuil , 1968) , p .69 .

(٨) في التصريح نفسه، قال نهرو: ".. إن الوحدة المصرية- السورية قد انبثقت من إرادة الشعب، لذلك قدمنا تهنئتنا له. ولو كان شعبا الأردن والعراق يحبذان الاتحاد الفدرالي بين البلدين لكان ذلك مدعاة للسرور، لكن إذا لم يكن هـذا الاتحاد سوى رد فعل سياسي لإعلان الوحدة المصرية- السورية، فإن الأمر يكون مختلفاً تمام الاختلاف... ".

(٩) "يجب المحافظة على استقلال الأردن بأي ثمن، " انظر: New York Times 19/11/1958
وفي ١٨/ ١٠/ ١٩٥٨، صرحت غولدا مائير: "إن اتحاد الأردن مع الجمهورية العربية المتحدة سيثير قلقاً شديداً في إسرائيل "، والسبب واضح بالطبع، فالجبهة الأردنية الواسعة، كانت جبهة مجمدة ومفتوحة، فضـلاً عـن أن وحـدة الأردن مع سوريا ومصر تحكم الطوق على إسرائيل.

(١٠) "جناح المشروع " في سوريا (أي الجناح المعارض لخالد بكداش) يفصح في اتجاهات مغايرة، يثمن المشـروع الوحدوي ويوليه أهمية.

(١١) من دون هذا المنظور، كان ينبغي للاشتراكي أن يقف مع شمعون والبرجوازية، وليس العكس.

(١٢) جاء في كتاب مايلز كوبلند لعبة الأمم ما يلي : " .. وقام فريق ماهر من رجال وكالة المخابرات المركزية فـي بيروت بتوجيه الحملة المضادة لمعاكسات ناصر .. وبعدها قامت سفارتنا في بيروت بتقديم مساعدات متواضعة (كذا) لبعض الحملات الانتخابية للمرشحين الموالين للغرب ، في انتخابات حزيران ١٩٥٧ " .
هذا الكتاب ، على رغم أنه معد بالأصل للنيل من الناصرية وعبد الناصر ، إلا أن حقائق كثيرة وهامة تفلت من كاتبه العميل ، كما اعترف ، للمخابرات المركزية الأمريكية . إن قراءته ، بصورة نقدية طبعا مفيدة جداً للاطلاع على كثير من خفايا التآمر الامبريالي منذ الخمسينات وحتى حرب حزيران " . انظر : مايلز كوبلند ، لعبة الأمم ، تعريب مروان خير (بيروت : مكتبة الزيتونة ، ١٩٧٠) ص ٢٣٤ .

(١٣) خلال مناقشة شكوى لبنان على الجمهورية العربية المتحدة في مجلس الأمن ، يستشهد المندوب السـوفياتي ، سوبوليف، بما كتبته الـ نيويورك تايمز " نظرياً ، قرارنا الذي اتخذ حول التدخل العسكري جاء تلبية لطلب عاجـل من الرئيس شمعون وللمحافظة على المواطنين الأميركيين . أما في الواقع، فإننا تحركنا لكي نصد الثورة في العراق ولكي نمنع الحريق من الانتشار.. إن أحداث العراق هي بالتأكيد موحى بها من قبل الناصرية... "، ثم يستشـهد بمـا كتبته مجلة كريستيان ساينس مونيتور الأمريكية: "إن غزو المظليين البريطانيين في الأردن ورماة البحرية الأميركيين في لبنان يبدو كمحاولة جريئة وحاسمة لإلغاء النتائج المحتملة للثورة العراقية.. وربما كان هذا التدخل بمثالة تمهيد لعملية عسكرية أكثر اتساعاً في الشرق الأوسط "، وبعدها يستخلص نتائج تحليله : ليس للإنزال الأمريكي والإنكليزي من هدف سوى تدارك امتداد العدوى القادمة من العراق ، وإن هذه العدوى هي، بكلام صريح، القومية العربية. انظر
Victor Segesvary , Le Realisme Khrouchtchevien , la politique sovietique a l,egard du nationalisme arabe , 1953-1960 (Neuchatel : Editions de la Baconniere , 1968) p. 85

(١٤) انظر عزيز الحاج ، أين يقفون وأين يقف العراق؟ : مناقشات علمية صريحة للقضايا العربية المثارة في الجمهورية العراقية والجمهورية العربية المتحدة (بيروت : دار الفكر الجديد ، ١٩٥٩) .
هذاالكتاب يعطي فكرة واضحة عن خط الحزب الشيوعي العراقي في هذه المرحلة . جاء في تقرير اللجنة المركزية أمام المؤتمر الثاني للحزب الشيوعي اللبناني المنعقد في تموز / يوليو ١٩٦٨ ما يلي : " .. مع انتصار ثورة ١٤ تموز في العراق ، والطابع الديمقراطي العميق الذي اتسمت به الفترة الأولى لحكم الثورة ، اخذنا نعقد المقارنات بين الوضع الجديد في العراق وبين الوضع في العربية المتحدة ، مما أدى بصورة عفوية إلى تشجيع شكل جديد من أشكال سياسة " المحاور " السيئة الصيت بين دولتين عربيتين متحررتين شقيقتين " ، ص ١٢٣ .

(١٥) كتبت جريدة كومبا الفرنسية : " إن الحافز الذي حدا بلندن وواشنطن إلى الانسحاب من الشرق الأوسط ، إنما تفسره عوامل عديدة ، منها أن القاهرة ، حسبما يؤكد الخبراء في شؤون الشرق الأوسط ، لن يكون في وسعها التفكير قبل ستة أشهر أو اثني عشر عشهراً في القيام بعمليات جديدة لتوسيع رقعة امبراطوريتها . وبالاضافة إلى ذلك فإن ثورة العراق التي بعثت عند حدوثها آمالاً كبيرة لدى القاهرة ، سارت في طريق آخر ، بعد أن تم اتخاذ جميع التدابير للحيلولة دون تعاون وثيق للغاية مع الجمهورية العربية المتحدة .. " انظر **Combat , 20/10/1958**
وكتبت مجلة نيوزويك الأمريكية : " تسعى الولايات المتحدة وبريطانيا لمنع مصر من ابتلاع الشرق الأوسط بأسره ، بعد ان انسحبت قوات الغرب الآن من هذه المنطقة ، وهما ، في هذا السبيل ، تقامران على عامل رئيسي يتمثل في منافسة العراق التقليدية لمصر في تزعم العالم العربي .. "
انظر :
Newsweek (17 November 1958)

(١٦) انظر: وليد السمان (اسم مستعار)، "سلسلة مقالات حول الوضع في سوريا، " الوقت، الأعداد ١٠- ١٢ (١٩٥٩)، حيث يقول فيها إن البرجوازية السورية لم تستطع الصمود أمام منافسة البرجوازية المصرية، وجاء بأمثلة عن حالة صناعة النسيج والأحذية والصابون والنشاط المصرفي. إلا أن المجموعات الإحصائية الرسمية السورية (الصادرة في عهد الانفصال) تعطي معلومات مناقضة: خلال سني الوحدة نما إنتاج النسيج بمعدل ١٦ بالمئة والأحذية ١٦ بالمئة والصابون ١٣ بالمئة. آما بالنسبة إلى القطاع المصرفي الذي كان خاضعاً للاستعمار والبرجوازية الكومبرادورية، فقد جاء عهد الوحدة ليحقق إشرافاً وطنياً عليه وسوّره، وفي تموز/ يوليو ١٩٦١ أممه.

(١٧) هذه بعض وقائع العلاقات الاقتصادية بين الإقليمين المصري والسوري خلال عهد الوحدة:
أ- في آب/ أغسطس ١٩٥٨ أصدر عبد الناصر مرسوماً بقانون أخضع بموجبه تبادل المنتجات الصناعية بين الإقليمين المصري والسوري لرسم تعويضي خاص، للحيلولة دون إلحاق ضرر بصناعة إقليم على حساب صناعة الآخر.
ب- الميزان التجاري بين الإقليم السوري والإقليم المصري كان، خلال سني الوحدة، لصالح الأول، إجمالاً.
ج- إن متوسط قيمة مستوردات الإقليم السوري من الإقليم المصري، خلال فترة الوحدة ، على الرغم من اطراد تزايدها (وفي المقابل اطراد تزايد مستوردات الإقليم المصري من السوري)، كان أقل من ٦ بالمئة من قيمة مجموع المستوردات السورية.

تطور وعي عبد الناصر الوحدوي

-١-

إن إلقاء أضواء كافية على النزوع الناصري القومي العربي والتصور الناصري لمسألة الوحدة العربية وتطورهما إنما يخطلب تقديم لوحة، وإن سريعة، للإيديولوجيا السياسية التي كانت سائدة في القطر المصري منذ بوابات عصر النهضة عموماً، وفي مرحلة ما قبل ثورة ٢٣ يوليو خصوصاً.

إن سير تطور الوعي التحرري ، وبالتالي الوحدوي كما سنرى، في القطر المصري قد مرّ في مراحل وشهد تعرّجات وانعطافات، لم نشهدها تماماً ، نحن ، هنا في المشرق العربي الآسيوي . سير تطور هذا الوعي لم يكن ناجماً أساساً عن خصوصية مصرية ما، كثيراً ما ألح عليها كتاب مصريون (١)، بل نجم بالدرجة الأولى عن كون مصر هي البلد العربي الأول الذي تلقى صدمة الغرب قبل غيره بكثير من جهة، وعما خلقته هذه الصدمة من ردود فعل سياسية وثقافية من جهة أخرى . رد الفعل السياسي تمثل في نزوع إلى اللوذ بالخلافة العثمانية اتقاء للتهديد ثم الاحتلال الاستعماري، ورد الفعل الحضاري- الثقافي تجلى إما في محاولة سطحية للتغرب، أو في محاولة لتأكيد الذات عبر سلفية متصالحة بعض تصالح مع العصر.

في المشرق العربي الآسيوي ، كان طريق تطور هذا الوعي أقصر وأقل تعرجاً .
أولاً، إن صدمة الغرب جاءت متأخرة مئة وثلاثين عاماً ، رغم أن تأثيراتها كانت آخذة في التسرب إليه منذ زمن أبعد، **ثانياً** ، إن هذه الصدمة أخذت هنا في المشرق بالأحرى شكل تسلل لا شكل رطم . **ثالثاً** ، إن اليقظة القومية في المشرق قد أكدت ذاتها من خلال صدم مع الإمبراطورية العثمانية المسلمة، في حين أن اليقظة القومية في مصر قد أكدت ذاتها من خلال صدام مع دول أوروبا المسيحية. هذا التمايز في المسارين المصري والمشرقي ، المقترن بضرب من تناثر هنا في المشرق وضرب من اندماج تقليدي هناك في مصر، جعل الوعي المشرقي يكتشف القومية العربية على نحو أسرع وأوضح من الوعي المصري من جهة، ومن جهة أخرى فإن حضور الماضي، الإسلام بالتحديد، أصبح أكثر كثافة وثقلاً في مصر منه في المشرق الاسيوي.

الغزو الفرنسي لمصر عام ١٧٩٧ الذي تقضقض تحت وطأة بنية مصر التقليدية، ثم الخسارة تحت ضغط التناقضات الاستعمارية ومقاومة الشعب المصري القومية ، جعلت مصر تعي عياناً وبالتجربة الخطر الأوروبي . البنى المجتمعية والإيديولوجية والسياسية التقليدية التي تقضقضت أفرزت رد فعل تجلى في محاولة محمد علي بناء دولة عصرية في مصر أولاً ، ثم في العالم العربي ثانياً . إن عملية تقليد أوروبا

التي قادها محمد علي (شهدت مصر بعضاً من تظاهرات التقدم الأوروبي مع ما جاءت به الحملة النابليونية من تنظيم جديد للبنية السياسية والإدارية والاقتصادية في مصر ومن خلال التأثيرات الثقافية التي مورست)، التي أثقلتها وعرقلتها صلابة البنى التقليدية المصرية، ثم جاءت الامبريالية لتجهز عليها بالقوة، لم تكن بلا ذيول بالطبع.

حمل المبعوثون العائدون من أوروبا بعض متاع الثقافة الأوروبية الذي تعلموه.
وكان رفاعة الطهطاوي رائدهم وأوسعهم سلطاناً ، الذي أطلق أول صيحة قومية مصرية ذات أسس حديثة إلى حد كبير، قد امتص بعض هذا المتاع خلال احتكاكه مع الفكر والواقع القومي الأوروبيين اللذين كانا مهيمنين في الغرب آنذاك.

بالطبع، لم يكن ما أطلقه رفاعة الطهطاوي، ومن بعده المرصفي ومبارك ولطفي السيد، إلخ.، بلا أساس في الواقع الموضوعي لمصر. فالواقع، إن النزعة القومية المصرية، بالصيغة التي طرحها هؤلاء، وبالآفاق التي كانوا ينشدونها من ورائها، لم تكن سلبية أو بلا أساس. إن النزعة القومية المصرية، المتميزة مما هو إسلامي بل والمخالفة له، قد حاولت لأول مرة أن تنقل المصريين من مفهوم الملة الديني إلى مفهوم الأمة العلماني. ومن هذه الزاوية، فإن هذه النقلة تشكل قفزة نوعية تحمل، بالطبع، في طياتها نزعة تغرّب جلية. أضف إلى ذلك أن هذه النزعة كانت ضرباً من تأكيد ما هو مصري ووضعه في موضع المناقض والمعارض لما هو أجنبي ، وبخاصة الشراكس والأتراك الذين كانوا يضطهدون المصريين ويستنزفونهم . لا شك في أن دعاة القومية المصرية كانوا يفتحون الباب لاندماج هؤلاء الذين كانوا يضطهدون الشعب المصري ويمتصونه، ولكن من دون هذا الاندماج والتمصير الذي يجب أن يرتضوه، سيبقون مجرد أجانب، وينبغي معاملتهم على هذا الأساس .

وأخيراً ، فإن النزعة القومية المصرية كانت متجهة، بكثير من الهم وبمزيد من الاهتمام ، إلى لحم الشرخ الذي أصاب الاندماج القومي المصري ، الشرخ بين المسلمين والأقباط ، من جراء حملة نابليون وموقف قطاع واسع من الأقباط ، المتعاون مع الاحتلال الفرنسي ثم المتعاون مع الاحتلال الإنكليزي ، واستمرار الاستعمار البريطاني في اللعب بورقة حماية الأقليات.

هذا النزوع القومي المصري، المجدد، وجد في الاكتشافات التي حققها الاستشراق الغربي الذي كان يتقدم أو يترافق أو يلحق الاستعمار، بعض سند لدعواه . شأن كل النزاعات القومية الإقليمية في الوطن العربي، اتجهت النزعة القومية المصرية إلى الاستفادة من عملية نبش التاريخ ما قبل الإسلامي، التي قام بها الاستشراق الغربي، وأدرجتها في ترسانتها النظرية. لم ذلك؟ إن النزعة القومية المصرية التي حمل رايتها باديء ذي بدء مسلمون متغربون أو أقباط متمغربون ضاقوا بالواقع التقليدي الإسلامي لمصر، وجدت في التأكيد على التاريخ ما قبل العربي- الإسلامي محاولة لتجاوز الواقع الإسلامي من دون الاصطدام به. لقد كانوا أضعف من أن يمتلكوا الجرأة أو القدرة على مواجهة البنية التقليدية الإسلامية الصلبة الممارسة سلطاناً طاغياً . وهم في الوقت نفسه تبنوا بنفاجة موقف عدد من المستشرقين من الإسلام بوصفه ايديولوجيا حاجزة لتقدم المجتمع وتحديثه ، لذا فضلوا إنكار أو تجاهل هذا الواقع الإسلامي لمصر من جهة، وابراز تاريخ آخر والتأكيد عليه من جهة أخرى في ضرب محاولة تشبه خداع النفس.

نعم، إن في التاريخ ضرباً من تواصل واستمرارية بصورة عامة، لكن فيه قطع وانقطاع أيضاً بقدر ما يتكثف ويتعمق ويتطاول الواقع الجديد ويأخذ منذ البداية شكل نقض للواقع السابق . إن هؤلاء الذين أجهدوا أنفسهم في تأكيد فكرات عامة حول عراقة مصر التي تغير ولا تتغير، تهضم ولا تنهضم ، لم يكلفوا نفسهم عناء، وبالأحرى لم يستطيعوا، إبراز تظاهرات عيانية مشخصة محددة بوصفها ظلاً

للماضـي المصـري مـا قبـل الإسـلامي فـي الواقـع المصـري القـائم . لا يسـعنا بـالطبع أن ننكـر أن ثمـة خصوصـية مصـرية مـا، شـأن أي خصوصـية تـوفرت عليهـا الأقـوام مـا قبـل القوميـة فـي أوروبـا، أو خصوصـية الشـعوب العربيـة الأخـرى فـي أقـاليم أخـرى مـن الـوطن العربـي، بـل لا يسـعنا أن ننكـر أن الخصوصـية المصـرية أكثـر بـروزاً وأشـد عمقـاً مـن أيـة خصوصـية عربيـة أخـرى، فـالواقع أن الكيـان المصري كان على مر التاريخ كياناً متماسكاً متحداً . إن رسـوخ هذا الكيـان، رغم تداخلـه بوجـه عـام مع العالم العربـي، إنمـا يرتبط بـالأحرى بجملـة من العوامل، المتعلقـة بالشروط الإنتاجيـة والجغرافيـة، أولهـا سرير وادي النيل ومجتمعها الهيدرولي ودولتها المركزيـة قبل بصمات التـاريخ مـا قبل الإسـلامي التـي امّحتها سيرورة أربعة عشر قرناً .

إن الواقع الإسلامي لمصر واقع صلب، كثيف، جبّ مـا قبلـه وخلـق استمرارية جديدة. نعم إننـا نتبين فـي الإسـلام فـي مصـر ملمحـاً مـا مصـرياً ، لكـن هـذا الملمـح لا يرقـى إلـى مرتبـة قوميـة مصـرية متميـزة. فالايديولوجية الإسلامية، ببساطتها وقطعها وتلاحمها، مضـافاً إليهـا عمليـة التعريـب (٢) التـي اكتملت فـي البقاع التي افتتحت (حيث كانت تتوفر على تماثل أو تشـابه فـي الأصـول الأقواميـة- الحضـارية) منحت الشـعوب العربيـة أرضـية موحدة، رغم التخلخل والانشـقاق، لا ترقـى بـالطبع إلـى تلاحـم أمـة برجوازيـة حديثة، ولكنها تتمتع بروابط تسمح بـإطلاق سيرورة انـدماج تتكامل صـعوداً مـع تحـديث المجتمـع العربـي وتحريـره، وبالتـالي فـإن العروبـة المسـلمة (أو الإسـلام العربـي) هـي الواقـع الأعمـق والأكثـف مـن أيـة خصوصية إقليمية عربية مهما بلغت من قوة في هذا القطـر أو ذاك. من السذاجة بمكـان، بـالطبع، إنكـار وجود النزوعات الإقليمية وإنكار وجود بعض مرتكزات موضـوعية للإقليميـة ، لكـن هـذه النزوعـات التـي كانـت رسيسـاً فـي المجتمـع التقليـدي الخـالص، مـا لبثـت أن أخـذت فـي التفـتح والنمـو مـع الصـدمة الغربيـة للمجتمـع العربـي ومـع تغلغـل تأثيراتـه الثقافيـة- الحضـارية والاقتصـادية والسياسـية، وبخاصـة مـع تحـول التجزئة إلى جزء من البنيان الكولونيالي للمجتمع العربي.

هذه النزعـة القوميـة المصـرية بقيت سطحية وهامشية فـي المجتمـع المصـري بقدر مـا كانـت تعبيـراً عن هاجس أقلوي قبطي يرمي إلى قطع مصر دينيـاً وقوميـاً عن الشـعوب العربيـة والإسلامية لكـي تصـل إلـى اندماج قومي مصري (بين المسلمين والأقباط) عبر بعث للتـاريخ مـا قبـل الإسـلامي وبخاصـة الفرعـوني، وهو التاريخ الذي لم يبق له، كما ذكرنا، ظل في الواقـع القـائم، بـل أكثـر مـن ذلك اتخذ هذا البعث للتـاريخ الفرعوني طابع تجاهل وإنكار لتاريخ، هو التـاريخ الإسـلامي، مـا زال مستمرا فـي الواقـع المصـري. لكـن هذه النزعة القومية المصرية كانت نزعة عميقة وفاعلة في المجتمع المصري بقدر ما كانت رفضـاً لتسلط الأجانب من شركس وأتراك على المصريين أولاً وللهيمنـة الكولونياليـة علـى مصـر ثانيـاً . النزعـة القوميـة المصـرية، مساقة في هذا الطريق ومطروحة على هذا النحو (رغم أن العنصر التجديدي فيها غيـر بـارز) تشكل بداية وعي للواقع ومرحلة أولى في الطريق لالتقـاط وعـي قـومي عربـي يشـكل، موضـوعياً، وعلـى المدى الطويل، الوعي الأقرب إلى تلبية حاجات الثورة العربية والأكثر مطابقة لأهدافها.

هذه الحقيقة هي التي تفسر لم كانت القومية المصرية فرعونية عند الأقباط ، وذات تلاوين شرقية إسلامية عند الحزب الوطني (٣).

الفترة ما بين هزيمة محمد علـي من قبـل الحلـف الاستعماري فـي العـام ١٨٤٠ والاحـتلال البريطـاني فـي العـام ١٨٨٢ كانـت فتـرة محاولـة درء الخطـر الأوروبـي المتفـاقم المتجـه إلـى الهيمنـة المباشـرة علـى مصـر. في هذه الفترة لم يكن للنزعة القومية المصرية الفرعونية المتغربة الأقلوية دور يـذكر فـي مقاومـة الزحـف الكولونيالي على مصر، بل على العكس، فـإن النـزوع القـومي المصـري إلـى التغـرب، بعـد تحطـيم تجربـة محمد علي، لم يكن بعيداً عن المناخ الذي مهد الطريق للتسلل الاستعماري ثم للاحتلال الانكليزي.

إن الخديوي اسماعيل الذي كانت اتجاهاته ونياته ترمي إلى غربنة مصر، ولكن الذي حدّث مصر كولونيالياً وأقام لها واجهة غربية، والذي لعب، موضوعياً ، دوراً في استقدام الاحتلال المباشر لوقوعه في أحابيل الشركات الأجنبية، والذي شد انتباه النخبة المصرية على الغرب وركز اهتمامها على تاريخ مصر ما قبل الإسلامي (٤)- هذا الخديوي لعب دوراً في فصل مصر عن الحركة العربية العامة، ذلك أن الحركة الفكرية في مصر كانت في ذلك الحين تسير جنباً إلى جنب وفي اتجاه الحركة الفكرية في ديار الشام، وذلك من حيث إحياء الثقافة العربية وتكوين الوعي القومي العربي (٥).

إن عرابي، الفلاح، الأزهري، ذا الصلة بالسلطان العثماني، حامل النزعة القومية المصرية ذات الطابع الشرقي الإسلامي العميق، هو الذي قاد محاولة صد التغلغل الاستعماري الأجنبي في مصر. مع سحق محاولة عرابي ومع الاحتلال الإنكليزي في العام ١٨٨٢ انتهت آمال النهضة، وافتتحت مرحلة جديدة في مصر، استمرت حتى خمسينيات هذا القرن، بل، إذا شئنا تحديداً ودقة، حتى ٢٣ تموز/ يوليو ١٩٥٢.

ما هي الملامح الرئيسية السياسية والاقتصادية والايديولوجية لهذه المرحلة الجديدة (٦)؟

كانت فترة الإمبريالية المنتصرة، وبالتالي مرحلة هزيمة شاملة وماحقة لمصر خصوصاً وللأمة العربية عموماً . من ناحية البنية الاقتصادية للمجتمع : تتابعت سيرورة تفسيخ المجتمع التقليدي " وأخذ خلالها التشكيل المصري الطابع التابع الطرفي بصورة نهائية " ، وأدمج الاقتصاد المصري بالاقتصاد الرأسمالي العالمي كاقتصاد مندلق (extravertic) وتابع. من الناحية الايديولوجية، " كف المجتمع المصري عن التفكير". واتجهت الارستقراطية والبرجوازية المتحدرة عنها وقطاع محدود من الإنتيليجنسيا إلى تغرّب سطحي يغطي خواء ثقافياً . في الجانب الآخر، أخذت المعارضة للهيمنة الاستعمارية، لدى الكتلة الأهم من المثقفين، كل مداها ، فامتدت إلى رفض قيم العالم الحديث انطلاقاً من مواقع تقليدية، ناهيك عن أن الكتلة الشعبية، الأمية طبعاً ، بقيت تحت سلطان الايديولوجيا الإسلامية التقليدية. من الزاوية السياسية: البنيان السياسي التقليدي، الذي تقضقض في البداية تحت تأثيرات الصدمة الأوروبية، سرعان ما تكسر وتناثر تحت وطء الاحتلال الاستعماري الانكليزي ، ثم ما لبثت كسوره المتناثرة، الارستقراطية والبرجوازية المتحدرة عنها ، أن عادت تتخذ مواقع التعاون معه.

هذا الواقع، واقع الهزيمة، تجلى في تظاهرتين : الأولى ، تحول الهيمنة الإمبريالية إلى واقع قاهر معترف به، فلم تكن تنازع منازعة جذورية، بل كانت المنازعة تقتصر على العمل لتعديل أشكالها كي تغدو قابلة للاحتمال. الثانية ، تكريس ظاهرة لهاتين التظاهرتين تمثلت بصورة أساسية في محاولة لطفي السيد: أولاً، تبرير التعامل مع الاستعمار: بناء الأمة وتحديث بنيانها بوصفهما الطريق المؤدي إلى الاستقلال، ثانياً، تبرير الانكفاء الإقليمي : صياغة وبلورة نظرية واضحة حول القومية المصرية في تعارض جلي مع العروبة ومع الإسلام .

لا شك في أن كتلة المثقفين أو كتلة الأمة بقيت في المناخ السياسي للحزب الوطني ثم لحزب الوفد، وفي المناخ الايديولوجي للشيخ محمد عبده، مع ذلك فإن محاولة لطفي السيد وتلامذته تستحق الالتفات.

لماذا بقيت محاولة التمغرب التي أطلقها لطفي السيد وتلامذته سطحية من حيث تأثيرها وهامشية من حيث مكانها، في المجتمع المصري؟ لا شك في أن موقفه المتصالح مع الاستعمار الانكليزي وأغترابه الثقافي قد لعبا الدور الحاسم في هذا المجال. ولكن لا بد من إضافة الملاحظات التالية التي تصدق على عموم دعاة التأورب أو التغرب الذين وقعوا في حالة اغتراب نتيجة أنطلاقهم من إشكاليات برجوازية أوروبية ليست إشكاليات مجتمعهم العربي المتأخر، إذ كانت سيرورة تحديث المجتمع العربي تطلب تلقيحه بالقيم البرجوازية الغربية التي تشكل قاعدة كل المجتمعات الحديثة، إلا أن ميكانية الهيمنة الاستعمارية كانت من

جهة أخرى تعمل على لجم تحديث المجتمع العربي تحديثاً حقيقياً ، أي كانت تعطي هذا التحديث شكلاً كولونيالياً تابعاً ، وبالتالي تحديثاً سطحياً ، كذاباً ، مجزوءاً ومحدوداً : هذا المثقف العربي الذي تغرب يرى ، بوعي أو من دون وعي ، في الغلبة، إن لم نقل الهيمنة الغربية، مفتاحاً أو عنصراً ممهداً لتحديث المجتمع المتأخر الذي ينتمي إليه ، ومن هنا تصالحه أو عدم عدائه الجذري للهيمنة الاستعمارية أو النفوذ الغربي على الأقل. هذا الموقف يعود ليوسّع من جديد "الهوّة" التي كانت قائمة من قبل بسب التأخر والأمية، بينه وبين الأمة.

المثقف التقليدي الذي لم يصدع للسيطرة الاستعمارية، وقف عاجزاً ، هو أيضاً ، عن الفعل الإيجابي في المجتمع. فمع أن سلطانه على الأمة لم يكن قد ضعف كثيراً ، ومع أنه كان يقف في خندق واحد معها يناضل ضد هذه السيطرة الغربية، إلا أن عجزه لم يكن أقل كثيراً من عجز المثقف المتغرب، المصالحة التي أرادها للإسلام مع العصر الحديث، بقيت شكلية، وذلك لأن رفض القيم والمناهج الغربية (البرجوازية تحديداً) كان صارماً وقاطعاً ، وبالتالي لم تكن إجاباته على الإشكاليات المطروحة إجابات مناسبة (الأول مغترب عن مجتمعه والثاني مغترب عن العصر) (٧).

لم دعم الاستعمار البريطاني هذه النزعة القومية المصرية؟

لا بد من الإشارة، بادئ ذي بدء، إلى أنه إذا كان الوجه البارز في النزعة المصرية قبل الاحتلال الانكليزي في العام ١٨٨٢ هو تأكيد الذات المصرية ضد الأجنبي الدخيل وضد السلطنة العثمانية وضد سيرورة التسلل الاستعماري الزاحف ، إلا أن الوجه الأبرز في النزعة القومية المصرية بعد الاحتلال الإنكليزي إنما كان تكريس عزلة مصر وتدعيمه لها. هذه الحقيقة هي التي تلقي الضوء على الموقف الإيجابي للاستعمار الإنكليزي من النزعة القومية المصرية.

إن مصر، المعزولة، المنكفئة إلى داخل حدودها الإقليمية، المحدثة كولونيالياً ، وبالتالي المتغربة جزئياً ومن فوق، والتقليدية من تحت وأساساً (أي التابعة للغرب من دون أن تتحدث، وبالتالي المتحوّلة إلى التخلف)، توفر أفضل الشروط لاستمرار الهيمنة الكولونيالية على مصر ومن ثمة لتتابع زحفها على الأجزاء الأخرى من الوطن العربي والعالم الإسلامي.

إن بريطانيا، الدولة الاستعمارية الأولى، المتنافسة والمتنازعة مع دول استعمارية أخرى، والتي كان تطمح إلى الحيلولة دون نشوء دولة قوية في طريق الهند وإلى السيطرة على الوطن العربي في آن، والتي قضت على النهضة العربية الأولى التي تمثلت في محاولة بناء دولة عربية كبيرة وحديثة- بريطانيا هذه تابعت تنفيذ مخططها بالتسلل في البدء ثم بالاختراق أخيراً : سلسلة الامتيازات، ثم الإشراف المالي والاقتصادي، تلا ذلك احتلال العام ١٨٨٢. بعد ذلك أصبحت المهمة تأمين استمرارية الاحتلال. وقد كان عزل مصر من سبل تأمين هذه الاستمرارية وتكريسها. في هذا السياق ، لعب النزوع القومي المصري المنكفىء إقليمياً ، المتغرب، المفرعن، دوراً باتجاه بتر كل رابطة مع السلطة العثمانية، ومع الوطن العربي بالتالي . لقد أصبح هذا اللون من القومية المصرية يشكل الغطاء الفكري للهزيمة وتبرير تكريسها.

بالطبع، كانت كتلة الشعب المصري، كما قلنا قبل قليل، تعيش هذا المناخ. كانت بالتوالي مع الحزب الوطني ثم مع حزب الوفد. ومع أن ايديولوجيتها السياسية لم تكن تخلو من بصمات الانكفاء الإقليمي، إلا أن نزعتها القومية المصرية كانت ذات ملامح إسلامية شرقية بارزة. نعم إن ميولات وتأثيرات ليبرالية برجوازية علمانية بل اشتراكية أحياناً ، كانت تلمح، ضامرة تارة ونامية أخرى ، في أوساطهما، لكنها كانت من حيث الأساس استمراراً مطوراً لاتجاهات محمد عبده . في إطار كهذا لم تكن القومية المصرية دائرة مغلقة، معزولة، متفردة، بل حلقة في سلسلة ينتظم فيها العرب والمسلمون كافة. هذا التوجه لم يكن

موقفاً ايديولوجياً فحسب، بل كان موقفاً سياسياً أيضاً : السلطة العثمانية ليست فقط دولة مسلمة لشعوب مسلمة، بل هي أيضاً الدولة التي تشكل دعامة نضال مصر ضد الاحتلال البريطاني.

في هذا المناخ الذي تشكل الهزيمة (وما تفرزه من استنقاع إقليمي) قاعدته، كانت حظوظ تفتح وعي قومي عربي خالص في مصر أو تسلله إليها محدودة.

شنت حرب مزدوجة من الجانبين : الاتجاه القومي المصري الإقليمي ، المفرعن، التغربي ، رأى إلى النزعة القومية العربية بوصفها استحالة من استحالات الايديولوجيا الإسلامية ونتاجاً فرعياً من نتاجاتها وترميماً لها (لطفي السيد، طه حسين، سلامة موسى، إلخ ٠) ٠ الاتجاه التقليدي الإسلامي، متمثلاً بالأزهر، أدان النزعة القومية العربية بوصفها غير متفقة مع كونية الدين الإسلامي وتمرداً على سلطة مسلمة تحمي الإسلام من عدوان الغرب، وشقاقاً مع شعب مسلم . نعم إن الإخوان المسلمين، متأثرين برشيد رضا، حاولوا تحقيق ضرب من المصالحة بين الإسلام والعروبة والوحدة العربية. فنص المبدأ الخامس من تعاليمهم على تأييد الوحدة العربية تأييداً كاملاً والسير بها نحو الجامعة الإسلامية (٨)، إلا أن هذه المصالحة بقيت شكلية : أولاً لأن مرتكز الوحدة العربية يتمثل في الحركة القومية العربية التي ينكرها الإخوان المسلمون إنكاراً قاطعاً ، ثانياً ، ما دامت الوحدة العربية مرتكزة على هذا الأساس الايديولوجي القومي العربي، فإن سير تطورها الواقعي لم يتخذ البتة، عندما أصبحت تحت قيادة عبد الناصر، وجهة السير بها نحو الجامعة الإسلامية ، ومن هنا موقفهم المعادي لها.

القيادة السياسية للحركة القومية المصرية (الحزب الوطني، ثم الوفد) كان موقفها موسوماً بالأحرى بالذرائعية : فكانت، مع انفتاحها على كل ما هو شرقي واسلامي ، تتساءل : ما الفائدة من الحديث عن القومية العربية ما دامت لا تشكل بعد قوة تتساند ومصر في مواجهة الاستعمار.

وهنا لا يسعنا سوى التذكير بعاملين لعبا ضد نمو النزوع القومي العربي في مصر: **الأول** موقف المهاجرين السوريين واللبنانيين المقيمين في مصر المدعم للاحتلال الإنكليزي (رغم جهودهم في ميدان العلمنة والتحديث) خلق في مصر شعوراً بالنفور مما هو عربي . **الثاني** دور الاستعمار الإنكليزي في الثورة العربية عام ١٩١٦ الذي عزز اقتناعاً كان منتشراً ويثير الشبهات حول نزاهة وصوابية الحركة القومية العربية (٩).

هذا الحصار الذي ضرب حول الحركة القومية العربية ، عندما وضعها بين مطرقة النزعة القومية المصرية وسندان الايديولوجية الإسلامية التقليدية ، جعل تأثيرها هامشياً في تلك الفترة. لا شك في أن هذه الحركة كانت تحرز تقدماً مع تقدم الحركة الوطنية المصرية ضد الاستعمار، إلا أن هذا التقدم بقي جد محدود.

إن طلعت حرب، رائد البرجوازية الصناعية المصرية الحديثة، إذا كان يكتشف المشرق العربي منذ العام ١٩٢٥ ويتصور التقاء وتشاركاً بين مصر والأقطار العربية في بناء النصفة الاقتصادية، لكن من السذاجة بمكان الزعم أن نزوع مصر العربي يمتح من هذا النبع البرجوازي . فالبرجوازية المصرية كانت بالأحرى متجهة إلى السودان بوصفه امتداداً لمصر، فضلاً عن أن التطور البرجوازي المصري، وهو تطور ذو طابع طرفي، مندلق وتابع، وبالتالي هزيل، كان قاصراً عن أن يوفر الأساس المادي والموضوعي لانبثاق نزوع أو وعي عربي في مصر.

إن القيادة الوطنية المصرية، وبخاصة سعد زغلول ، وكان شاغلها الوحدة الوطنية بين المسلمين والأقباط ومنع الاستعمار الإنكليزي من أن يلعب بورقة الأقليات، كانت تأخذ بعين الاعتبار تحسس الكتلة القبطية

من نزعة قومية، النزعة القومية العربية، ترى فيها، بسبب من اقتران العربي بالإسلامي، فكاً للرباط الموحد بن المسلمين والأقباط . ولقد لعب بالفعل هذا التوجس القبطي دوراً ملحوظاً في الحد من التطور القومي العربي لدى الوفد وتحوّله إلى نزوع فاعل في سياسته. نعم إن شخصيات مرموقة ونافذة (مكرم عبيد في حزب الوفد مثلاً) كانت تزداد وعياً بأهمية الحركة القومية العربية، وإن عبد الرحمن عزام قد تحدث عن تطور صناعي مصري مطلوب يحتاج إلى "مدى حيوي " يتمثل بالعالم العربي (١٠)، لكن من الواضح أن صوت مكرم عبيد كان بعيداً عن أن يعبر عن هموم الوفد السياسية وأن عزام هذا، وعشرات السياسيين والجماعات والتنظيمات الداعية إلى التضامن أو الاتحاد العربي أو الوحدة العربية إنما ينتمون بالأحرى إلى جماعات تقليدية شرقية إسلامية ما قبل برجوازية.

هذه الحقائق مجتمعة، فضلاً عن أثر كارثة فلسطين على تطور الوعي القومي العربي في مصر، ثم اكتشاف عبد الناصر للوحدة العربية بوصفها القاعدة المتينة للتحرر المصري والعربي من الاستعمار، تبرز بشكل واضح تماماً دور العامل الخارجي، أي دور الهيمنة الإمبريالية، في توسيع الحركة القومية وتدعيم السير إلى الوحدة العربية.

عندما بادر رئيس الوزارة المصرية، مصطفى النحاس، بعد أن تلقى إشارة الضوء الأخضر من بريطانيا التي يلقي عليها العرب، بحق، المسؤولية الأساسية في تجزئة الوطن العربي، عبر تصريح لوزير خارجيتها في شباط/ فبراير ١٩٤٣ يؤيد فيه "توثيق الروابط الثقافية والاقتصادية، والروابط السياسية أيضاً بين الأقطار العربية"، إلى توجيه دعوة إلى الحكومات العربية للتشاور لعقد مؤتمر يتخذ ما يراه من القرارات محققاً للأغراض التي تنشدها الأمة العربية ، لم تكن إزاء تحوّل نوعي في الوعي أو الموقف المصري من مسألة القومية العربية والوحدة العربية ، ولكنه تقدم ، وإن نسبي ومحدود، لا يمكن إنكاره. فما دامت هذ الدعوة قد جاءت في سياق غير معاد للإمبريالية، بل تحت مظلة الإمبريالية، لذا كان طبيعياً أن لا تكون خطوة في سيرورة وحدوية ، بل تبقى مجرد تنسيق للعلاقات وتوثيقها على أساس الأوضاع الإقليمية القائمة. وبكلمة إنه تنسيق تجزيئوي لا أكثر.

لكن الصراع العربي- الإسرائيلي الذي كان يتفاقم ، وضع مصر في قلب الوطن العربي وفي معمعان معاركه. تزايد الخطر الإسرائيلي واشتداد المقاومة الفلسطينية ضده كانا يلقيان صدى واضحاً في مصر، سواء لدى سواد الشعب المصري أو لدى المنظمات والهيئات ذات الطابع التقليدي الإسلامي المشرقي، إذ رأوا في الصهيونية خطراً يهدد شعباً تربطه بشعب مصر رابطة الجوار والدين. هذا الموقف الجماهيري من الخطر الإسرائيلي كان يفرض نفسه بهذا القدر أو ذاك من الجدية على الحكومات بقدر أقترابها من الجماهير أو ابتعادها عنها.

عندما أنهت إنكلترا انتدابها على فلسطين في ١٥ أيار/ مايو ١٩٤٨، بعد أن توفرت للجماعات اليهودية إمكانات إقامة دولة صهيونية خاصة بها، كان اهتمام الشعب المصري بقضية فلسطين قد بلغ مدى فرض على فاروق، رغم تردد حكومة أحزاب الأقلية التي يرأسها النقراشي، الدخول في حرب ضد إسرائيل "لكي تبقى فلسطين عربية". إن النتائج المفجعة التي حملتها الحرب والمخازي التي كشفتها، من أسلحة فاسدة وتواطؤ نوري السعيد وعبد الله مع الاستعمار الذي عرض الجيش المصري لهزائم وخسائر، وإن أعطت اليمين المصري الإقليمي حجة جديدة ضد القومية العربية والوحدة العربية ورضضت النزوع المصري إلى الوحدة العربية، إلا أن هذه الحرب كانت عنصراً حاسماً في إدانة النظام المصري لما قبل ثورة تموز/ يوليو، وبالتالي في الإجهاز عليه، كما أن قيام إسرائيل علم مصر والنظام المصري الجديد الذي قام في ٢٣ تموز/ يوليو، بالتجربة المباشرة، بعد أن تبددت ردود الفعل اليمينية والإقليمية التي ذكرنا، أن إسرائيل خطر لا يمكن التعايش معه من جهة، وأن مواجهة هذا الخطر يحتاج إلى الوحدة العربية من جهة أخرى.

في هذا المناخ السياسي، بل المناخ الفكري السياسي، عاش عبد الناصر وتكوّن فكره السياسي. ما يسم شخصية عبد الناصر هي قدرته على التعلم وعلى التقاط ما هو جديد في الواقع. من هنا كان وعي عبد الناصر في حالة تطور وتنام مستمرين.

في مصر، حيث تواجه الأمة مسألة وطنية ملحة وحاسمة، مسألة طرد الاحتلال البريطاني وتحقيق الاستقلال، كان الطلاب الجزء الأكثر حيوية والأكثر راديكالية في الحركة الوطنية المصرية. في هذا المناخ الطلابي، المسيس، الوطني، الراديكالي، عاش عبد الناصر، في البداية في الإسكندرية ثم في القاهرة، المركز الأكثر كثافة وحيوية ووعياً في مصر.

من الطبيعي أن تكون الايديولوجيا السياسية للحركة الطلابية المصرية جزءاً من الايديولوجيا السائدة بين القوى الوطنية المصرية. استقلال مصر كان المطلب العام والأساسي لهذه القوى ، انطلاقاً من منظورات قومية مصرية منفتحة ضمنياً انفتاحا قوياً على نزعة شرقية إسلامية.

عندما كان عبد الناصر طالباً في المدارس الثانوية، كان حزب الوفد المصري هو الإطار السياسي الذي يضم الكتلة الأساسية من الأمة. لكن سلطان الوفد على الحركة الطلابية لم يكن في عمق واتساع سلطانه على الأمة. لقد كان المناخ السياسي للحركة الطلابية المصرية أكثر راديكالية بكثير من ايديولوجيا الوفد السياسية، ومن هنا لم يجتذب الوفد عبد الناصر. الحزب الوطني الذي كان أكثر تطرفاً من الوفد من الزاوية الوطنية، كان يضمر ويجف ، وبالتالي فإن راديكاليته ضد الاحتلال البريطاني، أصبحت بالأحرى موقفاً لفظياً مجانياً ، ومن هنا أيضاً لم يجتذب عبد الناصر. الحركة الشيوعية لم تجتذب، بدورها، عبد الناصر، فتبعيتها السياسية للخارج كان عقبة أساسية أمام انضمامه إليها (١١). وكذلك الأمر بالنسبة إلى حركة الإخوان المسلمين التي أنكر تعصبها الديني وطائفيتها.

إن حزب مصر الفتاة هو الحزب الذي استطاع أن يجتذب عبد الناصر في تلك المرحلة، فانتسب إليه وهو في السابعة عشرة، بعد فترة قصيرة من اشتراكه في الإسكندرية في العام ١٩٣٣ بمظاهرة (جرح خلالها) كان الحزب قد نظمها. بقي عبد الناصر مدة سنتين في هذا الحزب، ولكنه " تركه بعد أن اكتشف أنه رغم دعواه الكبيرة لا يحقق شيئاً واضحاً " (١٢).

لماذا كان مصر الفتاة هو الحزب الذي اجتذب عبد الناصر؟ وما الذي بقي من تأثيراته في رواسب وعي عبد الناصر؟ لقد كانت اتجاهات ودعاية حزب مصر الفتاة السياسية، فضلاً عن حضوره اللافت في الحركة الطلابية المصرية في تلك المرحلة، أكثر عنفاً من الوفد إزاء الاستعمار، كما كان الحزب معذوراً بين فترة وأخرى ، وهذان العاملان يبدو أنهما لعبا دورهما في اجتذاب عبد الناصر. عندما تحدث عبد الناصر عما يتذكره عن وعيه في تلك الفترة بيّن بأنه " قد مضى بعد ذلك زمن طويل قبل أن تتبلور أفكاري ومعتقداتي وخططي... " (١٣). لكن هذه الحقيقة ينبغي ألا تجعلنا نضرب صفحاً عن تأثيرات حزب مصر الفتاة المترسبة في قرارة ايديولوجيته عموماً ، وفي وعيه العربي خصوصاً . لا شك في أن أيديولوجيا عبد الناصر كانت تتطور باستمرار، كما ذكرنا قبل قليل، لكن التطور لا يعني المسح والتجاوز، لا يعني الإلغاء، إذ إن الايديولوجيا أشبه ببنيان ذي سافات تتكدس الوحدات فوق الأخرى. فالسافة الأدنى تصبح أضعف تأثيراً ، وتذهب إلى درجة الامحاء والتلاشي، بقدر ما تتكدس فوقها من سافات أخرى ، وبقدر ما تكون هذه السافات الأخرى مغايرة أو مناقضة لما قبلها.

لقد كانت الايديولوجيا السياسية لحزب مصر الفتاة نهب تأثيرات عديدة متباينة، تقليدية وشبه حديثة ، قومية مصرية، إسلامية، عربية، بل لصق بها بعض تظاهرات الفاشية . لكن مما لا شك فيه أن هذا الحزب كان " على رأس الأحزاب التي عملت للفكرة العربية في مصر" (١٤). ومع أن النزوع القومي المصري كان ملحوظاً في أيديولوجيته السياسية في البداية، إلا أنه كان في الوقت نفسه يؤكد بقوة على روابط مصر بالعالم العربي وزعامتها عليه، ويولي اهتماماً دائماً وجدياً للقضايا العربية، بل إن زعيمه، أحمد حسين، طالب منذ حوالى عام ١٩٣٩ بتحقيق الوحدة العربية قبل الوحدة الإسلامية، وقال إن الروابط القائمة بين العرب تؤهلهم لأن يعتبروا أنفسهم أمة واحدة، وحدد القومية العربية بوحدة اللغة والدين والثقافة والإيمان (١٥).

في المناخ العربي الإسلامي لحزب مصر الفتاة الذي عاش فيه عبد الناصر مدة سنتين، ألقيت أولى بذور الوعي القومي العربي في ايديولوجيا عبد الناصر السياسية. والحقيقة أن هذا المناخ هو الذي يفسّر كيف أمكن طالباً ثانوياً ، في مناخ سياسي عام همّه استقلال ما، وأفقه الإقليمية، عفوية أكانت أم واعية، أن ينتقل إلى بدايات وعي آخر، وعي أشمل وأعمق، يتجاوز الوعي القومي المصري الإقليمي.

رداً على الكاتب الإنكليزي ديزموند ستيوارت الذي سأله عن الوقت الذي بدأ يشعر فيه بالعروبة، أجاب عبد الناصر:

"ليس هناك وقت معين، لقد بدأت طلائع الوعي العربي تتسلل إلى تفكيري وأنا طالب في المدرسة الثانوية، عندما كانت مشاعري وإحساساتي تتفاعل مع كل ما يدور في الوطن العربي من أحداث، وكان أهم الأحداث التي ملكت علي تفكيري في ذلك الوقت هي ثورة العرب في فلسطين ثم الفظائع الوحشية التي كان يرتكبها الفرنسيون في سوريا... " (١٦).

هذا الرباط العاطفي بالأمة العربية، العاطفي لكن الثمين والعميق، بل والمنبىء عن غريزة ثورية صائبة، كان يربك عبد الناصر ويشده في الوقت نفسه. فعلى الرغم من أن الوعي العربي موصول بجذر ما إسلامي، إلا أنه يبدو أن عبد الناصر الذي يؤرقه إذلال الحاضر وبؤسه، كان يفتش على الدوام عن مبررات راهنية ومنفعية وعقلانية لنزوعه القومي العربي، ومن هنا تساؤلاته عن أسباب خروجه متظاهراً كل عام بمناسبة وعد بلفور.

"... وحين كنت أسائل نفسي في ذلك الوقت لماذا أخرج في حماسة، ولماذا أغضب لهذه الأرض (أرض فلسطين) التي لم أرها ، لم أكن أجد في نفسي سوى أصداء العاطفة" (١٧).

واضح أن وعي عبد الناصر كان يتقدم في هذا الاتجاه، اتجاه اكتشاف أساس منفعي راهني لعاطفته العربية التي تشده إلى باقي أجزاء الوطن العربي، إلا أن هذا التقدم الذي أحرزه في الكلية الحربية، ثم في كلية أركان الحرب كطالب، لم يكن كافياً : لقد اكتشف وحدة تاريخ المنطقة من خلال دراسة تاريخها، إلا أن المبررات الراهنية لهذه الوحدة لم تكن، في تلك الفترة، قد توضحت أو أكدت نفسها على رؤيته السياسية. لا شك في أن هذا الاكتشاف لوحدة تاريخ المنطقة العربية يشكل خطوة إلى أمام في بلورة وعي عبد الناصر القومي العربي، إلا أنه لم يكن ليشكل قفزة حاسمة نوعية تجعل الوحدة العربية بمثابة توجه أو هدف ينبغي الوصول إليه. مع ذلك فإن هذ العاطفة العربية بقيت عنصراً فاعلاً في الايديولوجيا السياسية لعبد الناصر. فما إن أقبلت نذر كارثة فلسطين بصدور قرار التقسيم في ٢٩ تشرين الثاني/ نوفمبر عام ١٩٤٧، حتى اجتمعت اللجنة التنفيذية للضباط الأحرار، بدافع من عبد الناصر على الأرجح، وقررت مساعدة المقاومة في فلسطين (١٨).

في الصراع العربي- الإسرائيلي لفترة قبل الحرب وفترة الحرب نفسها، كان عبد الناصر لا يزال نهباً بين عواطفه العربية وروابطه المصرية، حيث كانت تختلط حيناً وتتمايز حيناً آخر. لا شك في أن تجربة هذه الحرب قد دفعت وعيه القومي العربي إلى أمام، لكن نزوعه القومي المصري بقي راجحاً ، وإن كان نزوعه العربي أصبح وازناً . يقول عبد الناصر:

"... ولما بدأت أزمة فلسطين كنت مقتنعاً في أعماقي بأن القتال في فلسطين ليس قتالاً في أرض غريبة وهو ليس انسياقاً وراء عاطفة، وانما هو واجب يحتمه الدفاع عن النفس.

"وكنت مؤمناً أن الذي يحدث لفلسطين كان يمكن أن يحدث، وما زال احتمال حدوثه قائماً ، لأي بلد في المنطقة ما دام مستسلماً للعوامل والعناصر والقوى التي تحكمه الآن ، فقد كنا نحارب في فلسطين ولكن أحلامنا كلها في مصر، كان رصاصنا يتجه إلى العدو الرابض أمامنا في خنادقه، لكن قلوبنا كانت تحوم حول وطننا البعيد الذي تركناه للذئاب ترعاه... وكان حديثنا الشاغل وطننا الذي يتعين علينا أن نحاول إنقاذه " (١٩).

هنا في هذا النص الذي لم يكتب خلال حرب فلسطين، بل بعدها بحوالى ست سنوات، لا نزال نرى عبد الناصر غير حاسم وغير قاطع بين صورة جديدة اكتشفها وصورة قديمة أمسك بقصورها ومحدوديتها. لقد بقيت مصر هي الوطن، أحلامه هناك، وفجيعته هناك وهمومه هناك أيضاً . فلسطين لم ترق بعد، بالطبع، إلى مرتبة الوطن، ولكنها ليست أرضاً غريبة.

هذا الاكتشاف الذي يعتبر الدفاع عن عروبة فلسطين (وهي ليست الوطن وليست أرضاً غريبة في آن) واجباً يحتمه الدفاع عن النفس هو بداية تلمس مفهوم تحرري وعضوي لمسألة الوحدة العربية. إن هذه الرؤية التي قد يعتبرها البعض منطوية على قصور ما في الوعي القومي العربي (وهي كذلك بمعنى ما) تتفوق بما لا يقاس من جهة على هؤلاء القوميين العرب الذين حسموا مسألة الوحدة العربية استناداً إلى مبررات وعوامل سلفية، ومن جهة أخرى على النظرة التي كانت منتشرة في الأوساط المصرية التي، وان كانت تعترف بروابط الدين والجوار، بالشعب الفلسطيني، لم تلتقط جدّية التحدي والتهديد الإسرائيلي لمصر.

هذه المسافة بين الوعي المصري والوعي العربي لدى عبد الناصر تضيق شيئاً فشيئاً حتى تكاد تتلاشى مع نمو وعيه التاريخي أولاً، ومع إدراكه ترابط ما هو عربي بما هو عالمي ثانياً ، وأخيرا مع سير تطور الأحداث والصراع مع الاستعمار. عبد الناصر، المدرّس في كلية أركان الحرب المصرية، يلتقط، في العام ١٩٥١، خلال دراسته المشكلات الاستراتيجية الخاصة بمنطقة الشرق الأوسط ، خطوط القوة في سير تطور الوطن العربي، منذ أيام الحروب الصليبية على الأقل، ويكتشف ارتباط التسلط الأجنبي على الوطن العربي بمسألة التجزئة العربية. قال عبد الناصر:

"... في العام السابق للثورة ، عام ١٩٥١ تبلورت في ذهني القومية العربية كمذهب سياسي . كنا ندرس في كلية أركان الحرب المشكلات الاستراتيجية الخاصة بمنطقة الشرق الأوسط ، وكنت قد درست تاريخ العرب منذ أقدم العصور وعرفت أنه عندما كان العرب وحدة متماسكة استطاعوا رد المعتدين على أعقابهم، كما حدث أيام الحروب الصليبية. لكن بعد أن فرق المستعمرون بين العرب أصبحوا عرضة للهزيمة وفريسة للسيطرة الأجنبية. وكانت هذه الحقيقة ماثلة أمام عيني طوال فترة المناقشة في العام السابق للثورة سنة ١٩٥١، التي كانت تدور حول وسائل الدفاع عن مصر. ولأول وهلة أتضح لنا أن مصر، مثلها في ذلك مثل كل جزء من أجزاء الوطن العربي ، لا يمكن أن تضمن سلامتها إلا مجتمعة مع كل شقيقاتها في العروبة في وحدة متماسكة قوية. والشيء الثاني هو أن موقع مصر الجغرافي

والاستراتيجي التاريخي كان دائماً نقطة الضعف بالنسبة لها، وأنه بسبب هذا الموقع الممتاز تسابقت الدول إلى احتلالها... لذلك كان هدفنا هو أن نجعل من هذا الضعف قوة... " (٢٠).

إلا أن عبد الناصر يتلمس قاعدة لوحدة المصير هذه تتمثل في وحدة للشعب العربي تتجلى في وحدة اللغة ووحدة التاريخ ووحدة المشاعر التي ينبثق منها كلها شعور واضح قوي بمصير مشترك. فالمقتضى التحرري العربي الشامل ليس مجرد رغبة مثالية، بل يتمتع بركائز موضوعية في الواقع العربي، هذه الركائز الموضوعية تتمثل في هذا الرباط الذي يشد الشعب العربي ويجعل منه، رغم نقص الاندماج ورغم التخلخل، كتلة بشرية واحدة متميزة من غيرها. في تشرين الأول/ أكتوبر عام ١٩٥٢ صرّح عبد الناصر لصحافي هندي :

"... العالم العربي ليس إلا طريقاً عسكرية عالمية... منذ زمن طويل انطلقنا من قلب شبه الجزيرة العربية نحو فلسطين ومصر والقيروان وفاس، نحو الشمال حتى قرطبة، وإشبيلية ولشبونة وليون في فرنسا. ولم يعد أحد من الذين انطلقوا في هذه المرحلة إلى الجزيرة العربية لأنهم لم يشعروا بالغربة في تلك البلدان.

"وفي زمن آخر وصلت قافلة من البنائين تضم أناساً من بني هلال وبني سليم وبني مرّة، فانتشروا في أقطار الوطن العربي وتركوا في كل عائلة عماً أو خالاً ... وكل أولئك المهاجرين كانوا عرباً ... وأوروبا الصليبيين زحفت على غرناطة والقدس، على أنطاكية ودمياط وقرطاجة، لأن هذه البلدان كانت عربية في نظرهم، كانوا على حق، فكل هذه البلاد لنا. ما همّ أن يغضب اليوم رؤساء أوروبا عندما نقول إن هذه البلدان لنا: فهم قالوا هذا قبلنا" (٢١).

ورداً على سؤال آخر، حدّد الوطن العربي كما يلي :

"... إنني أعرف حدود العالم العربي. وأنا لا أتكلم بصيغة المستقبل بل أفكر وأعمل كما لو كان كل شيء ماثلاً أمامي. إن حدود العالم العربي تقف حيث لا ترجع دعايتي أي صدى. هناك يبدأ شيء آخر، عالم أجنبي لا يخصنا... " (٢٢).

هكذا، ببساطة، من دون اللجوء إلى نظريات، بل استناداً إلى ما يشبه المعاينة المباشرة للواقع، المدعومة بتذكر تاريخي، يضع عبد الناصر حدوداً واضحة مميزة للعالم العربي . من هذه الحدود، من هذه الوحدة التي يتمتع بها الشعب، ينبثق المسعى الموحد لهذا الشعب إلى التحرر.

هذا الأساس الموضوعي للوحدة العربية الذي تسوّغه بصمات التاريخ وتمليه ضرورات الحاضر وتستدعيه آمال المستقبل، هو الذي جعل عبد الناصر ينجو، بشكل عام، من الردة الانعزالية التي اجتاحت الوسط السياسي المصري في أعقاب الهزيمة الأولى أمام إسرائيل عام ١٩٤٨، ردة تتصل بجذورها إلى النزوع القومي المصري الإقليمي، ومحرّضها الاعتقاد الذي ساد في مصر من أن الدول العربية الأخرى قد خانت مصر في هذه الحرب، ومبررها نظرة مبتسرة تزعم أن إسرائيل ليست خطراً على مصر (شأن المشرق العربي الآسيوي)، وأن سيناء تمد بينها وبين إسرائيل " درعاً عظيماً واقياً من الرمال " (٢٣). وجاءت القوى الرجعية والعميلة لتضع هذه المبررات والحجج في ترسانتها الدعائية وتضخمها إلى أقصى حد في محاولة لتكريس عزلة مصر (٢٤) التي اهتزت قبل الحرب ومعها.

عندما انفجرت في العام ١٩٥٢ ثورة ٢٣ تموز/ يوليو، كان المزاج السياسي المصري العام مزاجاً انعزالياً ، كما ذكرنا. إن نتائج الحرب والظروف التي رافقتها قد وجهت ضربة لعملية تبرعم الوعي العربي في مصر التي كانت آخذة في النمو مع توسع واشتداد الكفاح الوطني المصري بعد الحرب العالمية

الثانية ضد الاستعمار الإنكليزي . فما دام العرب أصفاراً ، والاحتلال الاستعماري قائماً ، لذا ينبغي ألا تشغل مصر أو الحركة الوطنية المصرية نفسها بالمسألة العربية ، بل إن عبد الناصر نفسه قد تأثر بهذا المزاج بعض التأثر ولفترة ما، وبخاصة في أعقاب حرب فلسطين . لم يكن تنظيم الضباط الأحرار بعيداً عن هذا المزاج الانعزالي حتى بعد انفجار ثورة ٢٣ تموز/ يوليو. إلا أن عبد الناصر، الاستراتيجي، الذي رأى، بعد أن عاد من الحرب في فلسطين ، أن " المنطقة قد أصبحت كلاً واحداً سرعان ما تخطى هذا المزاج " ما دامت المنطقة واحدة، أحوالها واحدة ، مشاكلها واحدة، مستقبلها واحد... والعدو واحد مهما حاول أن يضع على وجهه من أقنعة مختلفة ، فلماذا أشتت جهودنا؟ ". ومن هنا جاءت معارضة عبد الناصر، وحده تقريبا، لهذا التيار الانعزالي ، بل الأصح الانكفائي الذي كان يخيم على تنظيم الضباط الأحرار، التيار الصريح الذي كان يقول "مصر أولاً"، وبالتالي، كان يعتبر انغمار مصر في الشؤون العربية " ترفاً لا تقوى مصر عليه، وأنه يجب عليها أن تعزل نفسها عن أمور السياسة العربية المضطربة وتركيز جهودها حول مشاغلها الداخلية". ما إن تغلب عبد الناصر على مرارة حرب فلسطين لعام ١٩٤٨، حتى تبدد ذلك المزاج الانعزالي الذي كان، كما أثبتت تطورات الأحداث، سطحياً ومؤقتاً في منظورات عبد الناصر القومية. وخلافاً لمجمل رفاقه، فإن الدرس الذي أستخلصه من حرب فلسطين هو حاجة العرب المصيرية إلى التضامن والوحدة ، وذلك لأن الانعزال الإقليمي ليس طريق السلامة بل الطريق الذي يفتح الباب واسعاً أمام إعادة أو تثبيت الهيمنة الاستعمارية وتوسع السرطان الصهيوني . منظور عبد الناصر الكفاحي الراديكالي كان يرى أن من الخرق القول إن العزلة تؤدي إلى السلامة، بل بالعكس فإن العزلة الإقليمية هي التي أوقعت العرب في براثن الاستعمار. وفضلاً عن ذلك فإن منظور عبد الناصر البعيد المدى لعملية البناء القومي الكاملة التحرر من الإمبريالية والمنيعة في حالات الصدام الأكيدة هو الذي جعله يتجاوز شرك المنطق الانعزالي ببساطته الساذجة من جهة، وانهزاميته من جهة ثانية.

لا شك في أننا لا نزال بعيداً عن تبلور رؤية محددة ، واضحة، إيجابية لدى عبد الناصر، رؤية تستلهم بناء دولة مشخصة للوحدة لا مجرد توجه عريض نحو تضامن عربي يقف في وجه الاستعمار. لقد كانت الوحدة كبناء سياسي فعلي أملاً بعيداً ، لا بنداً مدرجاً في أمر اليوم . ففي أواخر العام ١٩٥٣، سئل عبد الناصر من قبل صحافي أوروبي عما إذا كان يعتقد بإمكان تحقيق أحد أشكال الوحدة العربية التي كان يتحدث عنها في حينه، فأجاب:

" كلا. أولاً بسبب المصالح المتضاربة والمتنافسة بين العائلتين المالكتين السعودية والهاشمية. ثم لأن هناك بلداناً عربية لا تزال تخضع لنفوذ أجنبي كلي أو جزئي. لكن بالإمكان أن تبدأ هذه الوحدة متواضعة باتفاقات اقتصادية ودفاعية، كالتي تعتمدونها في أوروبا" (٢٥).

إن انتقال طموحات عبد الناصر القومية العربية من نزوع إلى مشروع ، أي نقل الحركة القومية العربية بقيادته لمشروعها الوحدوي من مشروع بالقوة إلى مشروع بالفعل، جاء حصيلة سلسلة من المصادمات مع الاستعمار بلغت ذروتها وتتويجها في حرب السويس، كما سنرى في ما بعد. فلولا هذه المصادمات ما كان للقشرة الإقليمية أن تنكسر فينتقل العرب، في عصر عبد الناصر، من عصر الحلم بالوحدة إلى عصر الوحدة.

لكن لا ينبغي لهذه الرؤية أن تفسر على نحو مبتسر ومشكل : أولاً، إن مصر المندمجة ليست سوريا المخلخلة قومياً والمجزأة سياسياً . ثانياً ، لأن عبد الناصر لم يكن ذلك القومي العربي التقليدي المشرقي. إلا أن هذه الحقيقة لا تنال في أي حال من عمق إيمان عبد الناصر بالوحدة التي تربط الأمة العربية ككتلة بشرية متجانسة ومترابطة بوجه عام . هذا الإيمان بوحدة الأمة العربية هو الذي كان وراء دعم عبد

الناصر لثورة الجزائر وهي في فترة الإعداد في العام ١٩٥٣، وهو أيضاً الذي كان وراء رفضه، وهو يفاوض الإنكليز، ضم تركيا إلى الدفاع المشترك مع الدول العربية الأخرى.

-٣-

إن سيرورة تفتح وعي عبد الناصر القومي العربي كانت مرتبطة بالأحرى بممارسته السياسية كمناضل وكقائد لبلد يواجه مسألة الهيمنة الإمبريالية مواجهة لا مصالح فيها، قبل أن تكون مرتبطة بتوجه ايديولوجي. فإشارته إلى العام ١٩٥١، العام السابق للثورة، بوصفه العام الذي تبلورت فيه القومية العربية كمذهب سياسي في ذهنه، ينبغي أن تربط ، دونما خوف من قسر أو تعسف، بكون الدول الاستعمارية الكبرى كانت تمهد في ذلك الحين لمشروع منظمة الدفاع عن الشرق الأوسط ، ولم تلبث أن طرحته على مصر في ١٣ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٥١ ودعتها إلى الأنضمام إليه.

في وجه هذه المحاولة التي كانت ترمي إلى تمويه وتجديد الهيمنة الإمبريالية على الوطن العربي من جهة، وتطويق الاتحاد السوفياتي بحزام عسكري عدواني من جهة أخرى ، توضحت وتأكدت في ذهن عبد الناصر القومية العربية كإطار يربط هذه الشعوب وكدافع إلى التكتل في وجه محاولة الغزو الإمبريالية الجديدة هذه. إن الإمبريالية هي التي طرحت مجدداً وبحدة، على عبد الناصر ومصر والعرب عموماً ، واقع كون الشرق الأوسط يشكل كتلة إقليمية واحدة لا يمكن فصل أجزائها عن بعضها. لقد التقط عبد الناصر هذا التصور الإمبريالي الصحيح عن الواقع العربي، وأدار حده ضد الهيمنة الإمبريالية : نحن العرب كتلة واحدة، بل نحن أمة واحدة، وبالتالي فإن الدفاع عن أرضنا من شأننا نحن، وحدنا.

في تأملاته التي أعطاها اسم **فلسفة الثورة**، التي كتبت على ما يبدو في أواخر العام ١٩٥٣، ونشرت في العام ١٩٥٤، تبرز الموضوعة التي تسمى في المصطلحات الماركسية بـ "العالمية" أو "عالمية العالم "، كنقطة انطلاق في رؤية عبد الناصر للواقع المصري والعربي. في هذا العالم العالمي، لم يعد ثمة مجال لعزلة، وبخاصة بالنسبة إلى مصر، حيث تحاصرها ضغوط يفرضها الزمان الذي تعيشه ويستقدمها المكان الذي تقع فيه.

هذا العالم، وبخاصة عالم ما بعد الحرب العالمية الثانية الذي قلص حجمها التقدم التقنولوجي المذهل، والذي تنتصب فيه قوى دولية عملاقة، ساحقة، لا في مخالبها فحسب، بل في ظلها أيضاً، لم يعد مجال لاعتبار لشعوب متناثرة، قزمة، ومتأخرة أيضاً . في حالة كهذه يبقى الأساس الموضوعي لاستقلال حقيقي للشعوب الصغيرة، ناهيك عن المتأخرة، هشاً مثلوماً ومضعضعاً . هذه الحقيقة تصدق بشكل أخص على مصر التي تشكل ما يمكن أن يسمى نقطة المركز في الوطن العربي الذي يحتل بدوره، موقعاً استراتيجياً حساساً في العالم.

في مواجهة هذا العالم المتشابك، المتقلص، الضاغط ، حيث يفرض الاستعمار على الوطن العربي "حصاراً قاتلاً غير مرئي "، هذه "المجموعة من الشعوب العربية المتجاورة، المترابطة بكل رباط مادي ومعنوي يمكن أن يربط مجموعة من الشعوب "، رباط جعل " من أرضنا منطقة واحدة لا يمكن عزل جزء منها عن كلها، ولا يمكن حماية مكان منها بوصفه جزيرة لا تربطها بغيرها رابطة"، ينبغي أن تتجمع في كفاح واحد مشترك : " ما دامت المنطقة واحدة وأحوالها واحدة ومشاكلها واحدة ومستقبلها واحد والعدو واحد... فلماذا تشتت جهودنا؟ ".

وما دامت المسألة بالنسبة إلى عبد الناصر هي، من حيث الجوهر، مسألة تحريرمن الهيمنة الإمبريالية، لذا كان طبيعياً أن يمد بصره إلى أبعد من الدائرة العربية، إلى الدائرة الأفريقية والدائرة الإسلامية. هل

كان عبد الناصر إزاء مجرد دوائر جغرافية ، والدائرة العربية مجرد واحدة منها ، وتبحث فيها مصر عن "مجالها الحيوي وميدان نشاطها ودورها الإيجابي في هذا العالم المضطرب؟ ". وبصريح العبارة هل كنا فقط إزاء " إمبراطورية عربية" هي توسيع مطوّر ومقنع لنزعة قومية مصرية، كما يحلو لكثير من الكتاب الغربيين قوله ؟ هذا ما ينبغي لنا أن نتبينه.

واضح أن عبد الناصر، في فلسفة الثورة، وإن كان قد أفرد لمصر مكاناً متميزاً في الدائرة العربية، إلا أنه أعلن بوضوح قاطع انتماء مصر إلى الدائرة العربية. فالدائرة العربية هي دائرة وطنية، هي الدائرة التي تشكل مصر جزءاً منها، أما الدائرتان الإسلامية والأفريقية فتبدوان بمثابة دائرتين قريبتين أو صديقتين للدائرة العربية في صراعها ضد الاستعمار. هذا من جهة، ومن جهة أخرى ، فإن عبد الناصر لم يكسر القوقعة الإقليمية المصرية ليقع في قوقعة إقليمية عربية. إن اتجاه عبد الناصر هذا، الاتجاه الأفريقي الإسلامي الذي تجلى في فلسفة الثورة انما هو امتداد مطور لاتجاه قائم في ايديولوجيا الأفغاني ومحمد عبده، التي لونت حتى النزعة القومية المصرية الإقليمية. عندما كتب عبد الناصر، فلسفة الثورة، لم يكن بعد، لا من حيث تطوره الايديولوجي ولا من حيث ممارسته السياسية، قد عانق ما أصطلح على تسميته الآن بالعالم الثالث، فاقتصر على جزء من هذا العالم المضطهد الكادح الذي يقع في مدى رؤيته، جغرافياً وتاريخياً ، إذ إن السياق الذي تحدث فيه عن هذه الدوائر كان سياق كفاح ضد الاستعمار، ولا ينطوي بالتالي على نزعة دينية أو إقليمية.

بالطبع، لا يسعنا أن ننكر العنصر الديني في ايديولوجيا عبد الناصر كما تجلت في فلسفة الثورة، إلا أنه بقي مجرد عنصر، فالدائرة الإسلامية لم تخص إلا بصفحتين (والدائرة الأفريقية بصفحة واحدة)، أما الدائرة العربية وقضية فلسطين فتخص بخمس عشرة صفحة، وهذا يبين أن العنصر المهيمن في ايديولوجيا عبد الناصر هو العنصر القومي، همومه كانت تحوم، وقد بقيت كذلك حتى وفاته، حول مصر المتحررة القوية، وفضلاً عن ذلك فإن حديثه عن الدائرتين الإسلامية والأفريقية كان حديثاً عن دائرتين برّانيتين، أما الدائرة العربية فقد تحدث عنها بوصفها الدائرة الجوانية، الدائرة الأكثر أهمية بالنسبة إلى مصر والأوثق ارتباطاً بها... فلقد "ا متزجت معنا في التاريخ وعانينا معها نفس المحن وعشنا نفس الأزمات، وحين وقعنا تحت سنابك خيل الغزاة كانوا معنا تحت نفس السنابك ".

في منظور عبد الناصر، في فلسفة الثورة، حيث المسألة المباشرة والملحة هي، كما ذكرنا، الخلاص من الاستعمار، يمكن مصر أن تلعب الدور الأكثر أهمية والأكثر إيجابية لا لاعتبارات تتعلق بالماضي فقط ، بل لمبررات تتعلق بالحاضر أيضاً . وهذا الدور، رغم أن عبد الناصر ينفي أنه دور زعامة ، إلا أنه يقول إنه ليس باستطاعة أحد غير مصر القيام به، إنه دور تفاعل وتجاوب مع كل هذه العوامل يكون من شأنه تفجير الطاقة الهائلة الكامنة في كل اتجاه من الاتجاهات المحيطة بها، ويكون من شأنه خلق قوة كبيرة في هذه المنطقة ترفع من شأن نفسها وتقوم بدور إيجابي في بناء مستقبل البشر.

في حديثنا، في مكان آخر من الكتاب، عن وحدة العام ١٩٥٨ بين مصر وسوريا، سنتناول مسألة ما يسمى ب "الاستعمار المصري " ببعض التفاصيل ، أما الآن فنكتفي بهذه الملاحظات : أولاً ، عندما كتب عبد الناصر فلسفة الثورة كانت مصر من جهة لا تزال محتلة ، وكانت من جهة أخرى تعاني هجوماً ضاغطاً يهدف إلى إدخالها في مخططات الغرب وأحلافه الإمبريالية، وبالتالي : فمن الخرق الزعم بأن بلداً مستعمراً، متأخراً ، تطوره البرجوازي تطوّر تابع ومندلق، يمكن أن يلد نزعة استعمارية. ثانياً ، لا في تلك الفترة ولا في التي تلتها حتى العام ١٩٥٨ كان عبد الناصر متجهاً إلى إقامة بنيان سياسي موحد. لى يكن عبد الناصر قد قطع المسافة بين تضامن عربي ووحدة عربية، لقد كان متجهاً بالأحرى إلى ضرب من تضامن عربي ضد الاستعمار. ثالثاً ، إن عبد الناصر لم يكن يتعسف على الواقع عندما كان يسند إلى مصر هذا الدور المتميز، الوازن، في حركة الشعب العربي المعادية للاستعمار، فهذا الدور يعترف به

الإمبرياليون والإقليميون وأنصار التجزئة أيضاً ، ولكنهم كانوا يطالبون مصر وعبد الناصر بالكف عن ممارسته والانزواء في عزلة لا بد من أن تبقي مصر، موضوعياً ، تحت مظلة إمبريالية. رابعاً في سيرورة تقدم وعي عبد الناصر القومي والمصري ذي التلاوين الشرقية والغربية الإسلامية إلى وعي قومي عربي، من الطبيعي أن يرى إلى الدائرة العربية بمثابة حصن يحيط بمصر ويحميها وأن يرى إلى مصر بوصفها مركز هذه الدائرة، وأن " نطاق سلامتنا (سلامة مصر) يقضي علينا أن ندافع عن حدود إخواننا (الشعب الفلسطيني) الذي شاءت أحكام القدر أن نعيش معهم في منطقة واحدة".

هذه الأفكار التي أوردها عبد الناصر في فلسفة الثورة قد صيغت، كما ذكرنا، في سياق أحداث وتطورات كانت تتفاعل في ذلك الحين، ولم تلبث أن تبلورت محددة خطوط القوة في موقف عبد الناصر الاستراتيجي الذي استمر يلهم سياسته التكتيكية ويؤثر في اقتناعاته السياسية- الايديولوجية حتى آخر أيامه.

في الوقت الذي كانت فيه القيادة المصرية منخرطة في مفاوضات مع إنكلترا تهدف إلى تحقيق جلاء القوات العسكرية الإنكليزية من أراضي مصر، كانت، من جهة، محاولات أمريكا الإنشاء الحزام الشمالي ضد الاتحاد السوفياتي تتبلور وتهدد بابتلاع العراق، ومن جهة أخرى كانت بريطانيا تبذل وسعها لربط إجلاء قواتها عن مصر بموافقتها على الدخول في حلف عربي امبريالي يحفظ ويجدد مركزها في الشرق الاوسط.

هذه المحاولات الامبريالية جعلت سياسة عبد الناصر تأخذ شكلاً أكثر وضوحاً ومنحى أكثر راديكالية. ففي أواخر كانون الأول / ديسمبر ١٩٥٣ عقد عبد الناصر سلسلة اجتماعات شكلت، بالقرارات التي اتخذت فيها، منعطفاً في سياسة ثورة ٢٣ تموز/ يوليو العربية (٢٦) ومنعطفاً تاريخياً في التطور الحديث للوطن العربي في آن. أحد أهم هذه القرارات كان التالي : "إقامة كتلة عربية حرة من أي تأثير استعماري لحماية مصالح الشعوب العربية والأفريقية والإسلامية. وعقد معاهدة تربط هذه الشعوب العربية معاً ".

في هذه القرارات التي جاءت حصيلة مرحلة كانت خلالها ثورة ٢٣ تموز/ يوليو تتقرى الطريق إلى تحرير مصر الكامل والكلي من الهيمنة الاستعمارية كي يكتشف عبد الناصر صيغة إيجابية ما لرفض الهيمنة الإمبريالية التي تمثلت في عدم الانحياز، ويكتشف في الوحدة العربية، بل الأحرى التضامن العربي، القاعدة الموضوعية لرفض الهيمنة الإمبريالية، وبالتالي لممارسة سياسة عدم الانحياز ممارسة فعلية جدية. ها هنا نلمس بوضوح الطابع الراديكالي والثوري لمنظور عبد الناصر الوحدوي . في الوقت الذي ينبذ فيه عبد الناصر استبدال الخضوع بشبه الاستقلال أو باستقلال نسبي ضمن دائرة النفوذ الإنكليزية (وكانت القوى الوطنية الأكثر تشدداً، كالوفد مثلاً ، لا تطالب بأكثر منه) وينتقل إلى موقف تطلب الاستقلال الكامل والكلي، يكتشف الوحدة العربية، بوصفها الأرضية الصلبة لهذا الاستقلال الكامل والكلي. هنا، في هذه النقطة بالذات، نرى كم كان وعي عبد الناصر أكثر انطباقاً على حاجات التحرر العربي من المواقف الأخرى : الانعزالية المصرية أولاً ، القومية العربية المشرقية التقليدية التي حولت الوحدة العربية بالأحرى إلى أسطورة سلفية مقطوعة أو ضيقة الصلة بسياقها التحرري ثانياً ، وأخيراً الماركسية العربية الأقلوية التي كانت تضع الوحدة العربية على الرف حيناً أو تناوئها حيناً آخر.

عندما تابعت القوى الإمبريالية تنفيذ مخططاتها في إقامة الأحلاف، وأعلنت في ٢ نيسان/ أبريل ١٩٥٤ الخطوة الأولى الممثلة بالاتفاقية الباكستانية- التركية، كان رد عبد الناصر كالتالي : "يجب ألا تنضم أي دولة عربية إلى الحلف، فهو حلف غير دفاعي يتجاهل مصالح الشرق الأوسط ، ويهدف في الوقت نفسه إلى تخريب عمل جامعة الدول العربية". هنا نرى عبد الناصر الذي وعي انتماء مصر العربي، يتخذ موقفاً ينطوي على رفض معتدل اللهجة، ما دامت الاتفاقية لم تشمل بلداً عربياً ، إنه بالأحرى موقف

تحذير من المستقبل، وتحذير من محاولة ضم بلد عربي إلى هذه الاتفاقية. وبالفعل فما إن بدا أن الحكومة العراقية في سبيلها إلى الانضمام إلى هذه الاتفاقية التي أصبحت تعرف في ما بعد بحلف بغداد، حتى أصبحت معارضة عبد الناصر أكثر حدة وتوسعت لتطال الغرب الإمبريالي. وفي محاولة لتدارك أنضمام العراق إلى هذه الاتفاقية، جرى إيفاد صلاح سالم إلى العراق، حيث عقد في سرسنك، في الأسبوع الثالث من آب/ أغسطس ١٩٥٤ مباحثات مع نوري السعيد وعبد الإله لم تؤذ عملياً إلى تغيير توتجه العراق نحو الانضمام إلى هذأ الحلف الاستعماري. إن حوار عبد الناصر ونوري السعيد حول هذه المسألة يقدم أوضح صورة للعالم العربي الذقي كان والعالم العربي الذي يتمخض والذي سيكون: عالم قديم كان راضياً سادراً في المحارة الاستعمارية، وعالم جديد أخذ يضيق بهذه المحارة ويناضل لتكسيرها، عالم قديم يتداعى كان نوري السعيد يمتل حالته النفسية والفكرية الأخلاقية، وعمالم جديد يبزع أخذ عبد الناصر يطلق أول طموحاته ويبلور أول آماله. عالم قديم كان منبطحاً على أقدام الاستعماش، وعالم جديد يقف ليواجه الاستعمار.

مع انفتاح المعركة ضد محاولات الاستعمار الأنكلو- أمريكي لجر البلاد العربية إلى الحلف الاستعماري الذي كان يتبلور ويتكامل، كان وعي عبد الناصر للمسألة القومية العربية يتقدم ، وكان إلحاحه على مسألة التضامن العربي وعلى الوحدة العربية يزداد، بل يمكن القول إن المسألة القومية العربية التي كانت عنصراً في ايديولوجيا واستراتيجية عبد الناصر، أخذت تصبح عنصراً بارزاً بل أساسياً، في سبيله إلى التحول إلى عنصر مهيمن فيها.

فخلال أقل من سنة، أصبح ملاحظاً أن مصطلحات عبد الناصر المتعلقة بالمسائل العربية قد أصبحت أكثر تحديداً وصميمية. وعلى الرغم من أنه لا يزال في أيديولوجيا عبد الناصر تمايز بين عرب ومصريين، إلا أن العرب لم يعودوا دائرة فحسب تحيط بمصر، بل أصبح من اللازم أن يصبح العرب "أمة متحدة"، وإذا كان ثمة حواجز وعقبات غير طبيعية بين العرب ومصر، فإنها ينبغي أن تزول عاجلاً.

والواقع أن أفتتاح محطة إذاعة صوت العرب يشكل علامة بارزة في سيرورة امتلاك عبد الناصر الوعي بالقومية العربية وإشارة إلى أن مصر عبد الناصر قد طلقت عهد العزلة الإقليمية، وأنها انخرطت في المعمعان العربي . في ٤ تموز/ يوليو ١٩٥٤، قال عبد الناصر وهو يفتتح صوت العرب :

"أطلقت مصر "صوت العرب "، من قلبكم القاهرة، حربا على المستعمرين وشوكاً يدمي ظهور الغادرين. أطلقته مصر يعلن ذاتيتكم وقوتكم أمة واحدة ، لا تفصلها حدود ولا تمزقها شهوات، ولا يقف بينها وبين الحرية تآمر الاستعمار... ".

في الذكرى الثانية للثورة، في ٢٣ تموز/ يوليو ١٩٥٤. قال عبد الناصر :

"إن هدف حكومة الثورة أن يكون العرب أمة متحدة ، يتعاون أبناؤها في الخير المشترك ، وهي تؤمن بأن الواقع الذي يحتله العرب بين قارات العالم وخدماتهم العظيمة للحضارة ومواردهم الاقتصادية القيمة واتصالاتهم بالشرق الإسلامي وبالشرق كله، ترشحهم لمكانة كبيرة تتيح لهم التأثير على شؤون العالم!. وتؤمن الثورة أيضاً بأن مشاكل العرب هي مشاكل المصريين. وإذا كانت مشكلة الاحتلال استنفدت إلى الآن الجزء الأكبر من جهد المصريين، فإنها لم تصرفهم عن المشاركة في كل جهد عربي يبذل من أجل تحرير العرب، ولا شك في أن المستقبل سيشهد صوراً جديدة من تعاون المصريين والبلاد العربية في هذه الرقعة الهامة من العالم .

"كما تؤمن الثورة أن عبء الدفاع عن البلاد العربية يقع أول ما يقع على العرب، وهم جديرون بالقيام به. ولا جدال في أن قدرتهم على أداء هذا الواجب تزداد كلما رفعت العقبات والحواجز التي بين العرب وبين ما يلزم لجيوشهم من الأسلحة والعتاد، وهي حواجز وعقبات غير طبيعية لا بد من أن تزول عاجلاً. وان حكومة الثورة لتغتبط أعظم الاغتباط لما تراه من توثيق العلاقات بين العرب وباقي أعضاء الكتلة الآسيوية والأفريقية وأطراد نجاح هذه الكتلة وظهور آثارها في المجال الدولي... ".

هوامش

(١) حسين فوزي وأنور عبد الملك ، مثلاً .

(٢) طبعاً، لا نعني بالتعريب هنا طاحوناً عربياً أصيلاً ، حجازياً أو نجدياً ، طحن كل الشعوب التي افتتحت. فالعروبة التي جاءت حصيلة الفتح الإسلامي ، إنما كانت تركيبة بين الايديولوجية الإسلامية الأولى الأولية وبين حضارات وثقافات الشعوب التي اعتنقت الإسلام وتعربت.

(٣) أنظر : أنيس صايغ، الفكرة العربية في مصر (بيروت: هيكل الغريب، ١٩٥٩)، ص ١٠١.

(٤) المصدر نفسه، ص ١٣٤.

(٥) جورج أنطونيوس، يقظة العرب : تاريخ حركة العرب القومية، قدّم له نبيه أمين فارس ؛ ترجمة ناصر الدين الأسد واحسان عباس (بيروت : دار العلم للملايين، ١٩٦٢)، ص ١٧٣- ١٧٤.

(٦) قدّم سمير أمين عرضاً وتحليلاً جديدين لهذه المرحلة ، انظر. سمير أمين ، التطور اللامتكافئ. دراسة في التشكيلات الاجتماعية للرأسمالية المحيطية، ترجمة برهان غليون ، سلسلة السياسة والمجتمع، ط ٢ (بيروت. دار الطليعة، ١٩٧٨)، ص ٢٦٣- ٢٧٠ ، ونستعيد هنا ضمن أقواس صغيرة بعض تحليلاته التي تهمنا.

(٧) هذه المعضلة التي سقط أمامها المثقف المتغرب والمثقف التقليدي في آن كان مفروضاً أن تجد حلاً، كما في الصين أو فييتنام، عبر ماركسية عربية تقدم إجابة مناسبة عن مسألتي التحرر من الاستعمار وتلافي التأخر في آن . لماذا كان من المفروض أن تنهض الماركسية اللينينية بهذا الدور؟ إن الأيديولوجيا الماركسية تضع المرء في قلب العصر وتحدث، عند امتلاك ناصيتها، ضرباً من انقصاف عن الايديولوحيا التقليدية، وتفتح بالتالي الطريق لاحتمالات التقدم عبر توفير وعي مناسب من جهة، وتلبي بشكل كامل كل نزوع الأمة إلى تحرّر جذري من الهيمنة الإمبريالية من جهة ثانية. إلا أن الماركسية العربية المسفيتة بقيت مخصية بفعل الجهالة والسطحية من جانب، ومتطلبات السياسة

السوفياتية من جانب آخر: كانت تفتقر إلى الحصافة والجذرية في رؤيتها ومواجهتها للواقع التقليدي العربى، كما أنها كانت تفتقر إلى الجذرية في موقفها من الهيمنة الإمبريالية. ومن هنا لم تكن هذه الماركسية العربية المسفيتة أقل عجزاً بكثير من النموذجين الآخرين.

(٨) صايغ، الفكرة العربية في مصر، ص ١٩٩.

(٩) فاطمه القشيري، الاشتراكية والسلطة في مصر، ص ٤٨.

(١٠) أنور عبد الملك، المجتمع المصري والجيش، ترجمة محمود حداد وميخائيل خوري (بيروت: دار الطليعة، ١٩٧٤)، ص ٢٧٩.

(١١) المصدر نفسه ، ص ٢٧٩ .

(١٢) نقلا عن عبدالله الإمام في Sunday Times (June 1962) , pp . 33-34

(١٣) المصدر نفسه

(١٤) صايغ، الفكرة العربية في مصر، ص ١٩٦- ١٩٧ .

(١٥) المصدر نفسه، ص ١٩٦.

(١٦) انظر الحديث الذي أجري مع عبدالله الإمام في Sunday Times (1 April 1955)

(١٧) جمال عبد الناصر، فلسفة الثورة (القاهرة : وزارة الإرشاد القومي ، [د. ت.])، ص ٦١.

(١٨) أنظر. Georges Vaucher , Gamal Abdel Nasser et son equipe , 2 vols (Paris Rene Julliard , 1959) , p.126
حيث نجد توضيحاً لموقف عبد الناصر من إرسال قوات مصرية لمساندة القوات الأردنية التي تعاني ما يشبه الحصار في باب الواد.

(١٩) عبد الناصر، المصدر نفسه، ص ١٢، ١٦، و ٦٦.

(٢٠) انظر الحديث الذي أجري مع عبدالله الإمام في : Sunday Times (1 April 1955)
من حديث لعبد الناصر إلى ديرموند ستيوارت.

(٢١)جان لاكوتير، عبد الناصر (بيروت دار النهار، ١٩٧١) ص ١٢١ – ١٢٧ .

(٢٢) المصدر نفسه، ص ١٢٧.

(٢٣) باتريك سيل، الصراع على سورية : دراسة للسياسة العربية بعد الحرب، ١٩٤٥- ١٩٥٨، ترجمة سمير عبده ومحمود فلاحة (بيروت: دار الأنوار،[١٩٦٨]) ، ص ٢٥٥.

(٢٤) المصدر نفسه، ص ٢٥٥.

(٢٥) لاكوتير، عبد الناصر ، ص ١٢٧.

(٢٦) سيل، المصدر نفسه، ص ٢٦٢.

الطائفية وأزمة لبنان الدائمة

الهجوم الإسرائيلي على فردان والفاكهاني في نيسان/ أبريل ١٩٧٣، ثم هجوم الجيش اللبنـــاني علـــى صبرا وشاتيلا وتل الزعتر والضبية في أيار/ مايو، كشفا بالمضاعفات الداخلية اللبنانية التي خلقاهـــا، عن الأزمة الكامنة التي يعيشها النظام– اللبناني باستمرار، فالنظام اللبناني نظـــام مـــأزوم بطبيعتـــه، بتكوينه، بمرتكزاته وبتوازناته.

إن سير النظام اللبناني نحو نظام رئاسي يتولى فيه رئيس الجمهورية السلطة التنفيذية مباشرة، وبقـــاء أو تحوّل معظم إدارات الدولة ومصالحها تحت هيمنة الكومبرادور والبرجوازية والبرجوازية الصغيرة لطائفة معينة (ولا يصح أن نضع الطائفة كلها في موقع المسؤولية مهما تدنت نسبة غير المســـتفيدين منها ومن الطابع الطائفي للنظام) قد كدّس رويداً رويداً عناصر تفجير أزمة (كامنة دومـــاً) لاحـــت نذرها مع استقالة صائب سلام وانفجرت بصمت في حديث جنبلاط مع رئيس الجمهورية ، ثم انفجرت علانية في موقف كرامي من وزارة الحافظ . وأخيراً تبلـــورت وصـــيغت فـــي المـــؤتمر الـــوطني

(الإسلامي) الذي انعقد في ١٩ أيار/ مايو المنصرم في مقر جمعية خريجي المقاصد، حيث أقر المؤتمرون "وثيقة وطنية" صاغوا فيها وجهة نظر الشارع الإسلامي ، السني بخاصة (١)، وتبلورت وجهة النظر هذه بوضوح أشد فى مقررات المؤتمر الشعبي "الإسلامي أيضاً" المنعقد في طرابلس في أول حزيران/ يونيو (٢).

إنه مناخ التوجس الشديد والخوف من انفجار يخيم على لبنان كله. يكفي أن يقرأ المرء افتتاحيات جريدة النهار (التي أصبحت فعلياً الناطقة باسم النظام والمدافعة عنه خلال هذه الأزمة) حتى يدرك الخوف المسيطر على أرباب النظام من انفجار طائفي.

هذه الواقعة تثبت كم هي صحيحة وعميقة وراهنة فكرة لينين القائلة بأن المهمة الرئيسية للماركسيين في البلدان المتأخرة هي النضال ضد بقايا القرون الوسطى . إن هؤلاء الماركسيين القدماء والجدد الذين حبّروا آلاف الصفحات عن "التركيب الطبقي " في لبنان، وعن "الإقطاع السياسي " وعن "البرجوازية... "، وحاولوا بمختلف الوسائل " تشديد الصراع الطبقي " وتجاهلوا، مشمئزين، المشكلة، بل المعضلة الطائفية (علماً بأنهم مضطرون للحديث عنها في المجالس الخاصة)- هؤلاء كانوا يفوتون على الصراع الطبقي الحقيقي، أي منظوراً إليه من أفق غير اقتصادوي ، عتلة رئيسية تتمثل في المشكلة الطائفية.

لا شك في أننا نشارك هؤلاء الماركسيين قرفنا من الواقعة الطائفية، وكنا نتمنى أن يتمتع لبنان بضرب من اندماج قومي (وإن لبناني- نحن معه في هذه المرحلة ما دام أرقى من الطائفية) يفتح أفقاً أرحب لانطلاق الصراع الطبقي الصافي ، الخالص . ولكن إذا لم يكن الواقع الاجتماعي على مزاجنا من زاوية الصراع الطبقي، أي إذا كان المجتمع مصاباً بضرب من تكسير، فهل يعني هذا أن نلوي أعناقنا عن هذا الواقع ، ونترك تناقضاته وصراعاته تلعب بها الطائفية المسيحية الحاكمة عموماً ، والطائفية الإسلامية المعارضة عموماً ، ونركز همومنا في "صراع طبقي " (ونضعه بين أربعة أقواس) لا يشكل حتى الآن- وإلى أن يتم تجاوز ثلاثة أرباع المعضلة الطائفية- سوى هامش، وبالتالي فإنه ذو طابع اقتصادوي إلى حد كبير.

إذا كانت اللينينية تعلم شيئاً، فإنها تعلم أن على حركات الطليعة أن تمسك بأي تناقض مهما يكن لتجعل منه رافعة عمل تحريضي . إن اللينينية تعلم أن على حركات الطليعة أن تعمل لصب سائر سواقي الغضب الشعبي في نهر الثورة الاشتراكية. إن نسيان هذه الفكرة وانتظار صراع اشتراكي خالص (أو مهيمن) وثورة اشتراكية خالصة إما أنه تعبير عن موقف إصلاحي يميني واع في أسوأ الأحوال، أو

أنه خطأ ينزلق إلى مواقف إصلاحية يمينية في أحسن الأحوال، وفي كلا الموقفين لسنا إلا إزاء رؤية حولاء للواقع اللبناني، رؤية على الطريق الأوروبية. وفضلاً عن ذلك فإن نسيان هذه الموضوعة إنما يعني، بالنتيجة، ترك الساح خالياً أمام الزعامات التقليدية ، المسيحية والمسلمة في آن، لكي تجعل من الصراع الطائفي مطية لتركيز هيمنتها الخاصة من جهة، وعدم السير ولو خطوة إلى الأمام في تصفية المعضلة الطائفية من جهة أخرى.

إن الثورة الديمقراطية في لبنان، حيث تشكل تصفية الطائفية صلبها، ليست مجرد تصفية راسب معيق من الرواسب الوسطوية (من القرون الوسطى)، بل تشكل الشرط الذي لا بد منه للسير نحو الثورة الاشتراكية. يقيناً إن لبنان لا يشكل حالة فريدة في الوطن العربي، فالتكسير المجتمعي والمعضلة الطائفية قائمة في عدد غير قليل من الأقطار، بل رأيناها تكشف عن نفسها في قطر، كالقطر المصري، يتوفر على اندماج قومي قديم ، ولكن ما يسم لبنان هو كونه النموذج العربى المدفوع الى حالته القصوى . واذا كان التكسير المجتمعي موجوداً حتى في مصر، إلا أن ما يخفف بعض الشيء من سلبيات وعراقيل هذا التكسير هو أنه قائم في طرف الجسد المصري، نظراً لأن الكتلة المصرية الأساسية هي الكتلة المسلمة. أما في لبنان فالتكسير المجتمعي ليس تكسيراً طرفياً بل هو تكسير صلبي، في العمود الفقري، كما أنه مصاب بعدد من الكسور (تعدد لا بأس به، بعدد الطوائف وتبنينها المتصلب). ولهذا فإن الثورة هي التي تصفي العفن الوسطوي فتوفر الأرضية القومية والعصرية للثورة الاشتراكية ، بل هي الثورة التي، هي وحدها فقط، تفتح الطريق أمام الثورة الاشتراكية. إن الثورة الاشتراكية في لبنان تواجه طريقاً مسدوداً، والطائفية هي بالأساس التي تسد هذا الباب. ومن هنا فإن القضاء على الطائفية يشكل مفتاح الثورة الاشتراكية وشرطها المسبق وبدوتها ورافعتها.

إن التكسير المجتمعي في لبنان هو الذي جعل "الديمقراطية" اللبنانية عاجزة عن تطوير بنية لبنان السياسية والاجتماعية والثقافية تطويراً حقيقياً . فهي ليست ديمقراطية أمة واحدة تتصارع طبقاتها في مناخ يدفع بخط التطور إلى الأمام، بل هي مؤسسة طوائفية مشتركة، مؤسسة ما بين طوائفية (Intercommunautaire) تعكس تناقضات وأوهام وغباء ومصالح القيادات الطائفية (أساساً) وتصالحها وتحاربها المعاد والمكرور. أليس أمراً كاشفاً ومأساوياً في آن أن يجد لبنان نفسه على شفا اقتتال طائفي يذكر باقتتالات مشابهة في الماضي البعيد. إن "الديمقراطية" اللبنانية ديمقراطية مخصية والطائفية هي الخاصي، إذ صبّت الصراع في مجار لا تؤدي إلى التقدم . وسيان التصارع الطائفي والتشارك الطائفي- كلاهما أوقف ويوقف وسيوقف تحول لبنان إلى وطن، إلى أمة. الصراع الطائفي يستنفد طاقات لبنان النضالية ويهدرها، والتشارك الطائفي يجعل لبنان وليمة تقتسمها الزعامات التقليدية المسيحية أولاً والإسلامية ثانياً .

إن هؤلاء الذين كانوا ينادون، سواء من اليمين أو من اليسار، بأن أندماجاً لبنانياً قيد التحقيق وأنه يتقدم ويتكامل إنما كانوا مفرطي التفاؤل بل واهمون . وإذا كانت البرجوازية الكومبرادورية الإسلامية تندمج في النظام اللبناني، إلا أن التكسير المجتمعي القائم في القاعدة (أي كون الجماهير الإسلامية ذات توجه قومي عربي أولاً وكونها تشعر أن السلطة الفعلية ليست سلطتها) يجعل اندماجها به محدوداً من جهة، ومتذبذباً ومؤقتاً من جهة أخرى. وبالتالي فإن الساسة التقليديين السنة قادرون دوماً ، عندما يكون الظرف مؤاتياً وعندما تدعوهم الحاجة ، على أن يجعلوا شروخ النظام اللبناني هوى . وان تجربة صائب سلام الأخيرة دليل أخير على هذه الحقيقة الواقعة .

وفضلاً عن ذلك فإن التقدم الاقتصادي والثقافي الذي أصابته الجماهير الاسلامية أخذ يفرز قيادات برجوازية صغيرة ذات نزوع قومي عربي وتوجه سياسي تقدمي ، وإن عريض وملتبس . وإن هذه القيادات ، الكثيرة العدد والمتناثرة ، تكسب رويداً رويداً بعض مواقع الساسة التقليديين وتشكل عامل ضغط عليهم . وإذا كان سهلاً على النظام اللبناني أن يستوعب عدداً محدوداً من الزعماء التقليديين المسلمين ويوفق بينهم ويضعف تناقضاتهم ، ولكن يبدو لنا أن يصعب عليه أنه يستوعب هذه القيادات الجديدة العديدة ويلبي متطلباتها .

ومن هنا يبدو لنا أن المعضلة الطائفية التي تتخبط فيها الجمهورية اللبنانية منذ نشوئها (أي منذ نشوء لبنان الكبير) ، ستبقى بلا حل في مدى منظور .

- لا القوى الاشتراكية في معظمها (أحزاب اليسار ومنظماته) تعي أهميتها والحاحها .
- ولا القوى الوطنية التقدمية (الحزب التقدمي الاشتراكي) قادرة على مواجهتها .
- ولا القوى التقليدية الاسلامية راغبة في حلها أو قادرة عليه .
- ولا القوى المسيحية التقليدية راغبة في حلها ، اذ ترى في الوضع الطائفي حصن أمنها وامتيازاتها .

النظرة الطبقوية حيناً والانتهازية حيناً آخر لا تزالان تحولان دون وعي اليسار هذه المهمة المحورية في لبنان ، ونعني المهمة التي تشكل صلب الثورة الديمقراطية في لبنان . لا يمكننا أن نجزم بأن النظرة الطبقوية هي وحدها التي حجبت عن حركات اليسار هذه الرؤية الماركسية للمعضلة الطائفية ، فتلون ماركسوية هذه الحركات بلون مسيحي (سيّان كان واعياً او غير واع) ، وتوهمها أن " الاشتراكية " ستشكل التخطي الأمثل والأسهل والأقل إثارة لردود فعل طائفية لدى المسيحيين ،

وتقديرها أن طرح مشكلة الطائفية لا بد من أن يثير ثائرة النظام اللبناني عليها ، قد لعبت دوراً حاسماً في " اشمئزازها " من المشكلة الطائفية .

أما القوى الوطنية التقدمية ، فرغم أن أفقها الفكري والسياسي يجعلها تطل ، في حدود معينة ، ومن زاوية معينة ، على أرضية ديمقراطية وعلمانية ، ولكن افتقارها إلى أفق رايكالي ، أي أفق تغيير جذري (ولو في إطار ثورة ديمقراطية بالمعنى الماركسي) وشعورها بأن دائرة تأثيرها لا تتجاوز كثيراً دائرتها التقليدية، جعلاها تتناول المشكلة الطائفية من زاوية تكتيكية لا من زاوية استراتيجية (٣). ونعني بذلك أن الحزب التقدمي الاشتراكي لا يتخذ من نقده الطائفية (السياسية بخاصة) نقطة انطلاق لتجاوز النظام الطائفي، بل للحيلولة دون طغيان طائفي يكسر توازناً طائفياً معيناً قد ينتهي إلى إحداث انفجار طائفي من جهة، وللحيلولة دون أنزلاق لبنان إلى مزيد من الالتزام بالغرب الإمبريالي والدول العربية المرتبطة به من جهة أخرى.

أما الزعامات التقليدية الإسلامية (السنية) فلا تفتقر إلى الأفق الاستراتيجي في تناول المعضلة الطائفية فحسب، بل تفتقر إلى نظرة ديمقراطية وعلمانية للمشكلة الطائفية أيضاً. لا شك في أننا نجد في أساس هذه النظرة الايديولوجية السنية التي لا تشجع سيرورة اندماجية قومية بين الطوائف على أسس علمانية وديمقراطية، بل تقف– في الظروف اللبنانية– عند حدود المطالبة بالمشاركة، التوازن، وحسن الجوار الطائفي.

ولكن إذا كانت تلك هي حال الايديولوجيا السنية ومنظورات الزعامات السنية التقليدية، إلا أننا نعتقد أن الحالة الفكرية للجماهير الإسلامية ليست عصية على الانفتاح على ايديولوجية علمانية وديمقراطية (إن مقررات المؤتمر المنعقد في مقر المقاصد تحوي ملامح ديمقراطية وعلمانية. ومن هنا فإن دور الإنتيليجنسيا (وان شئنا، كحد أدنى، حركة طليعة) علمانية وديمقراطية لها جذور جدية في الوسط الإسلامي يمكن أن يكون حاسماً في دفع الجماهير الإسلامية وإقناعها بتبني ايديولوجيا قومية، علمانية وديمقراطية.

إن المسيحية العربية، بسبب التمييز الطائفي الذي مارسه الحكم السني العثماني، قد مثلت في بدايات النهضة العربية (المشرقية) نزعة ديمقراطية، كما أنها لعبت دوراً كبيراً في تحديث الفكر العربي. أضف إلى ذلك أن الفكر المسيحي العربي هو الذي هيأ عناصر الايديولوجية القومية العربية وصاغها في شكلها العصري والعلماني.

ولكن مع تعمق وتوسع التغلغل الاستعماري، أخذت النزعة الديمقراطية المسيحية العربية في لبنان تضمر . وبدلاً من اليازجي والبستاني ، طلع علينا شارل مالك وكمال الحاج وسعيد عقل وكمال صليبي . وبدلاً من الدعوة للإحياء العربي وللوحدة القومية العربية التي تشكل تجاوزاً للسلفية الاسلامية وللطائفية المسيحية في آن ، سقط الفكر المسيحي اللبناني ، بتأثير مثاقفة (Acculturation) مشبعة بذكريات الاضطهاد الطائفي ، إما تحت هيمنة فكر استشراقي غربي كان مطية للتغلغل الاستعماري في الوطن العربي ، أو تحت ضرب من غربنة آلت إلى اغتراب كامل عن عموم الشعب العربي ومشكلاته الحقة والراهنة .

كان ممكناً للايديولوجيا المسيحية اللبنانية التي تدّعي نسباً ما- يبقى هجيناً على كل حال- للغرب، أن تكون قريبة إلى حد ما من الواقع لو أن حدود الجمهورية اللبنانية جاءت منطبقة على حدود متصرفية جبل لبنان. ولكن كون الجمهورية اللبنانية تحوي نسبة من السكان، لا يمكن اعتبارها أقلية، تعلن أنها لا تزال جزءاً من الأمة العربية وتؤكد تعلقها بالقومية العربية، إنما يجعل تلك الايديولوجية ايديولوجية خالصة. وان المرء ليصاب فعلاً بضرب من ذهول ممزوج بالرثاء والاستخفاف عندما يقرأ صليبي ومالك وعقل والحاج (أو كتاب تاريخ مدرسي لبناني)، ويشعر كيف أن الفكر المسيحي العربي كان غنيا، علمياً، علمانياً، ملتزماً، ديمقراطياً، عندما كان عربي الهوى، ثم انحط إلى ضرب من هلوسة وتخريف عندما أصبح انعزالياً معادياً للعرب.

لقد لعب الفكر المسيحي العربي دوراً ديمقراطياً وثورياً عندما عبر عن نزوع مساواتي من جهة واندماجي من جهة أخرى، أي نزوع المساواة بالأكثرية الإسلامية السنية والاندماج معها. ولكن الترضيض الاستعماري حوّل، في لبنان، النزوع الاندماجي الجاذب، إلى نزوع أنفصالي نابذ، كما أنه حوّل النزوع المساواتي إلى نزوع أستعلائي (نحن جزء من الغرب. وهم، أي العرب المسلمون متأخرون). وفي هذه اللحظة بالذات فقد طابعه الديمقراطي وتخلى عن أي دور تحديثي.

كان ممكناً للبنان الكبير، رغم دور الاستعمار في صنعه، أن يعطي تجربة عربية رائدة في خلق بنيات علمانية، ديمقراطية ومندمجة قومياً ، ما دام كيان لبنان الكبير قد حل " عقدة" الدونية المسيحية، فتمارس – تلك البنيات- تأثير تحديث وعلمنة كبير على الأقطار العربية الأخرى ، ولكن تضافرت عوامل عديدة ، أولها وأهمها البنية السياسية والايديولوجية للنظام اللبناني ، لتحوّل لبنان " المستقل " إلى متروبول كولونيالي يتوسط بين المتروبول الامبريالي من جهة والوطن العربي المتأخر والمنهوب من جهة أخرى . هذه الواقعة هي التي تفسر كيف قام حلف غير مقدس ، خفي تارة وعلني تارة

أخرى ، وثيق يوماً ومتراخ يوماً آخر، بين " سويسرا الشرق " و"مزابل الشرق " ضد الحركة القومية العربية في صراعها مع الإمبريالية بقيادة عبد الناصر.

هذه الظاهرة ، ظاهرة تحول لبنان إلى متروبول كولونيالي، هـي التـي حجـرت، أساسـاً، تطـور الايديولوجيا المسيحية اللبنانية وجعلتها متخلفة عن إدراك الواقعة الجديدة، واقعة لبنان الكبير. وهكـذا فبعد أن كانت الايديولوجيا المسيحية العربية تدافع عن المساواة، أصـبحت الايـديولوجيا المسـيحية اللبنانية تدافع عن امتياز . و لكن هذا لم يكن السبب الوحيد لتأخرها وتخثرها، فالواقع أن عـدم نمـو الاتجاه العلماني في الحركة القومية العربية النمو الكافي قد لعب دورا ما في هذا الصدد، فضلاً عـن الحركات السلفية الإسلامية.

وفي هذا الصراع الشديد التعقيد برزت مفارقات تذكر بوصف لينين لأوروبا بـ "المتأخرة" ولآسيا بـ "المتقدمة": الايديولوجيا ا لإسلامية السنية التقليدية، المتأخرة، ولكن التي أصبحت فعليـاً فـي خنـدق القومية العربية، تلعب دوراً متقدماً وتقدمياً ، وإن نسبياً . في حين أن الايديولوجيا المسيحية اللبنانيـة، المتصلة بثقافة عصرية عقلانية، أخذت تلعب دور تأخير وعرقلة ورجعية. وهكذا بقـي لبنـان أمـام طريق مسدود: لا "الخارجي " أستطاع أن يحسم ، ولا "الداخلي " استطاع أن يذلل ويحلّ . الايديولوجيا السنية مصيبة كرفض مخطئة كتطلب، والايديولوجيا المسيحية اللبنانيـة مخطئـة كـرفض وواهمـة كتطلب. ولا عجب في ذلك: فالأولى متأخرة وجلدها سميك، والثانية مهزوزة وجلدها أجـرب (أمـا الايديولوجيا التقدمية الحديثة فما زالت هامشية وساذجة في آن).

الأساس الطائفي للكيان اللبناني القائم جعل (ديمقراطيته) ذات محتوى أو طابع طائفي أيضاً . وبما أن النظام اللبناني، في صيغته القائمة ، يشكل النموذج الأمثل أو الممكن من زاوية الايديولوجية المسيحية اللبنانية، لذا فصلت هذه " الديمقراطية " على قد النظام اللبناني، بحيث تضفي عليه ضرباً من شـرعية وتهيئ له مرونة في التكتكة تساعد على الحفـاظ علـى البنيـة الطائفيـة المماتـة (Archaique) المتخشبة. ولكن ذلك لن يجدي فتيلاً على المدى البعيد ، فالتوتر بين متطلبات الواقع الحي ، المتطور ، المتغير ، وبين الغطاء السياسي والايديولوجي للكيان اللبناني سـيفرض حـلاً خـارج إطـار هـذه الديمقراطية العاجزة عن استيعاب هذا التوتر .

ومن هنا كان الحديث عن ديمقراطية لبنانية ينطوي على تلفيق . فالديمقراطية البرجوازية (ناهيك عن الاشتراكية) ترتكز على مفهوم المواطنية ، والحال ليس في لبنان مواطنية ، بل طائفية ، هذا من جهة . ومن جهة أخرى فإن الديمقراطية الطائفية ليست، في أحسن الأحوال، سوى ضـرب مـن تـوازن

تفرضه موازين معينة للقوى بين الطوائف. وبقدر ما يميل هذا التوازن لصالح طائفة ما، تضعف هذه الديمقراطية الطائفية وتميل إلى الاستئثار المموّه أو المكشوف إلى هــذا الحــد أو ذاك. فالديمقراطيــة الطائفية، بالمشاركة أو المنافسة أو المصارعة- التي تخلقها بين الطوائف، إنما تعــزز الايــديولوجيا الطائفية وتمنع بالتالي نشوء وطن بالمعنى الحديث.

المكانة الراجحة أو المهيمنة التي تحتلها الطائفية المسيحية لم تعد تعبر عن واقعة قائمــة. فــالطوائف الإسلامية، رغم أنها أكثر تحققاً بكثير من الطوائف المسيحية، إلا أنها أحرزت تقدماً ملموســاً علــى الصعد الثقافية والسياسية والاقتصادية، ناهيك عن العدد والثقل العربي. وهذه الوقائع تلغــي الأســاس الواقعي للأرجحية الطائفية المسيحية.

ومن هنا أصبح لبنان أمام بديلين:

١- إما تجاوز ديمقراطي علماني يلغي الطائفية في شتى وجوهها المدنية والثقافية والسياسية.
٢- وإما تصاعد طائفية إسلامية مضادة قد تحقق ضرباً من انتصار سياسي، ولكنه سيكون باهظ الثمن أولاً وملغوم النتائج ثانياً .

إن وعي الواقعة الطائفية في لبنان وأخذها في الاعتبار في تخطيط وتنفيذ الفعل الثوري إنما يشــكل، بسبب مركزها المحوري وطابعها الملح ، فرصة القوى الاشتراكية في الصعود إلى الزعامة وقيــادة الجماهير.

إن حل المعضلة الطائفية أمر ممكن عن طريق قوى عصرية. ومن غير القــوى الاشــتراكية الحقــة يستحق هذه التسمية؟

إن قوى سياسية، عصرية، عقلانية، ديمقراطية، كفاحية لقادرة على رفع تذمر الجمهور الشعبي المسلم إلى مرتبة أعلى وعياً من المشاعر الطائفية المضادة وأن تصــبها فــي مجــرى الثــورة القوميــة ، الديمقراطية، العلمانية.

كما ينبغي لهذه القوى أن تناضل في صفوف الإنتيليجنسيا المسيحية اللبنانية في عملية حوار وإقنــاع صبورة، رحبة وطويلة. نعم إن المصلحة تشكل عنصراً في الايديولوجيا المسيحية اللبنانيــة، ولكنهــا ليست كل هذه الايديولوجيا ولا أساسها. في الوعي المسيحي اللبناني التواء وغبش وفصام . وهنا دور

العمل الإقناعي في صفوف الإنتيليجنسيا المسيحية اللبنانية. ينبغي النضال لكي تستعيد الايديولوجيا المسيحية العربية في لبنان تقاليدها العظيمة: الديمقراطية، والتحديث، والقومية العربية.

عندما قلنا إن القوى الاشتراكية هي المؤهلة لقيادة الثورة الديمقراطية (وصلبها في لبنان تصفية الطائفية)، لم يكن غرضنا التأكيد على أهمية طابعها العصري وبرئها من الايديولوجيا اللبنانية (بفلقتيها: المسلمة والمسيحية) فحسب، با التأكيد أيضاً على الخاصية المبدئية والثورية والراديكالية التي تسمها.

فالقوى البرجوازية، وان تخلصت من الوهم الطائفي، غير قادرة على مجابهة المعضلة الطائفية مجابهة مجدية وحاسمة، إذ إن أفتقارها إلى إرادة التغيير الجذري يجعل طرحها للمعضلة بعيداً عن أن يكون طرحاً استراتيجياً ، وسيبقى طرحها عارضاً وتكتيكياً في أحسن الأحوال، وتكتكة وشطارة وانتهازية في أسوأ الأحوال.

أما القوى الاشتراكية، فعلى العكس، إن إرادتها في التغيير الجذري تسلحها ولا بد بموقف استراتيجي، بكل منطويات هذا الموقف من مبدئية ووضوح واستمرار ودأب. والصلابة الاستراتيجية هي وحدها التي تفتح، كما ذكرنا، المجال لممارسة مرونة تكتيكية لا تنحط البتة إلى تكتكة أو شطارة.

هوامش

(١) نشرتها: المحرر، ٢٨/ ٥/ ١٩٧٣.

(٢) نشر تها: المحرر، ٢/ ٢/ ١٩٧٣.

(٣) نعني بالتناول الاستراتيجي للمعضلة الطائفية النضال الطويل النفس ، العنيد ، انطلاقاً من نظرة بعيدة المدى ، في سبيل تغيير الواقعة الطائفية ، إما عبر ركام من الاصلاحات الصغيرة ، وإما عبر قطيعة جذرية مع البنية الطائفية للكيان اللبناني . والصلابة الاستراتيجية هنا تفتح المجال للمرونة التكتيكية تبعاً للظروف ولموازين القوى .